

الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



العدد 84 - يونيو "حزيران" 2024

محتوى العدد

46	دور المراجعة الداخلية البيئية في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة	1	كلمة العدد
		2	افتتاحية العدد
54	أخبار المنظمة: التدريب والبحث العلمي/ أخبار مشتركة	4	الفساد في الشراء العام: آليات المنع والكشف والتحقيق
62	أخبار الأجهزة الأعضاء	15	التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
91	تعيينات جديدة	27	تأثير الذكاء الاصطناعي على مهنة المراجعة
92	شروط ومعايير النشر	37	التدقيق عن بعد في ظل الظروف الاستثنائية: بين فرص وتحديات الأجهزة العليا للرقابة

هيئة تحرير هذا العدد

- 1- معالي السيد/ حاتم السليني
 - 2- السيد/ فيصل ماني
 - 3- السيد/ منير الخليفة
 - 4- السيد/ عطا الله مطيله السطول
 - 5- الدكتور/ شكري عمار عبد القادر
 - 6- الدكتور/ محمد معتز مصطفى كامل
 - 7- السيد/ عصام ذياب
 - 8- الدكتور/ عبد الصمد أمين عبد الله
- نائب الأمين العام للمنظمة.
المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة.
الأمانة العامة للمنظمة العربية.
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
ديوان المحاسبة الليبي.
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

عنوان المجلة

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس

الموقع الإلكتروني: <http://www.arabosai.org>

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

حساب التويتر: https://twitter.com/ARABOSAI_GS

الهاتف: +216 71949915 فاكس: +216 71949914



Facebook



التدقيق المجتمعي كأداة مساءلة ورقابة خارجية

يُعَدُّ التدقيق المجتمعي وسيلة فاعلة لتحقيق المساءلة والشفافية في إدارة الموارد العامة، وقد أصبح مكوناً أساسياً في حوكمة واستراتيجية محاربة الفساد. كما أن تقييم الأداء الحكومي فيما يخص كفاءة إدارة الموارد وتقديم الخدمات للمجتمع يعزز الثقة بالأداء الحكومي، وهو ما ينبغي أن يعد هدفاً أساسياً للممارسات الرقابية في العالم العربي، حيث أصبح الطلب متزايداً للحكومات على تحقيق الشفافية والكفاءة فيما يتعلق بإدارة الموارد والسياسات العامة. وفي الآونة الأخيرة برزت أهمية عمل الأجهزة العليا للرقابة مع منظمات المجتمع المدني، بما ينسجم مع مبادئ الأجهزة العليا للرقابة بأن تساهم في تحقيق تغيير طويل الأمد ودائم في حياة المواطنين. إن المشاركة مع منظمات المجتمع المدني يمكن أن يساعد الأجهزة العليا للرقابة في فهم المشكلات التي يواجهها المواطنون في حياتهم اليومية وما إذا كانت السياسات العامة تحل المشكلات بكفاءة وفعالية. وبذلك فإنّ التعاون مع منظمات المجتمع المدني يكمل مهمة الجهاز الأعلى للرقابة واستراتيجيته وثقافته ويضفي قيمة على مخرجات العمل الرقابي وفاعليته. نأمل أن يُراعى هذا الجانب عند تنظيم وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأعضاء والمساهمة في رفع مستوى آلية تطبيقه بما يتناسب مع احتياجات المنظمة العربية وبما يحقق أرحى فائدة من المخرجات الرقابية والتقارير.

جمهورية العراق

رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المحاسب القانوني الدكتور/عمار صبحي خلف



أهمية دور رقابة المواطن في تعزيز الشفافية والمساءلة

افتتاحية
العدد

لا يمكن أن نجد أي اختلاف بيننا كقراء ومختصون في العمل الرقابي على أن رقابة المواطن تعد أداة أساسية من أدوات المشاركة التي يمارسها الجمهور في تصحيح المسار المتعلق بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة، ذلك لأن رقابة المواطن بمختلف أدواتها ومصادرها تعد مفهوماً شاملاً مقارنةً مع غيرها من أنواع الرقابة. ومما يزيد الأمر صعوبة هو أنها تتداخل مع نمط رقابي آخر ذي طبيعة سياسية يطلق عليه مصطلح الرقابة البرلمانية التي تتجلى بقيام السلطة التشريعية بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال مجموعة من الوسائل أهمها السؤال والاستجواب والتحقيق وحجب الثقة.

ويمكن الذهاب في أغراض رقابة المواطن إلى أبعد من ذلك لكونها وسيلة فعالة تهدف إلى محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، إذ من غير المنطق محاربة الفساد من دون مساندة من المواطن وقيامه بواجبه الوطني وإبداء رأيه في مختلف نواحي الحياة التي يعيشها في كنف مؤسسات دولته. لذلك لا بد من التعرف إلى أهم الوسائل والآليات التي يمارس من خلالها المواطن في الرقابة دوره في الرقابة على أعمال الحكومة. والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف نظامها السياسي وباختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية. حيث يمكن حصر ظاهرة رقابة المواطن ودورها في تعزيز المساءلة والشفافية ومدى قوتها من خلال:

1. **الرأي العام:** وهو مجموعة آراء المواطنين في المجتمع بخصوص موضوعات معينة تتعلق بمصالحهم العامة والخاصة. ورغم أن رقابة الرأي العام ليس لها تأثير مباشر في إحداث تغيير فوري، لكن مع ذلك في الواقع واحدة من العوامل الرئيسية الكفيلة في تشكيل رأي عام قوي مطالب بإجراء إصلاحات فورية وعاجلة سواء مالية أو إدارية والتي يمكن أن يترتب عنها تغيير في أداء العاملين في المؤسسات العامة التي تقدم خدمة مباشرة للجمهور.

كما أن الكشف عن مواطن الضعف في العمل الحكومي وتوجيه النقد البناء الذي تتولاه رقابة الرأي العام إنما يعدّ أداة ديمقراطية ذات أهمية من شأنها أن تعزز دور الأجهزة الرقابية في ممارسة صلاحياتها والمتابعة المستمرة لأعمال مؤسسات الحكومة.

2. **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:** تمارس الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني دوراً رقابياً من خلال آليات الضغط على السلطة التنفيذية وبالتالي تكون مؤثرة في تشكيل السياسات العامة، وإجراء التعديلات. كما تضمن الوسائل السلمية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وجود رقابة المواطن على سياسات وأعمال الحكومة، وذلك من خلال مراقبتها بما يؤدي إلى كشف الأمور ووضوحها لدى الجمهور وتشكيل رأيه الضاغط للتعديل والإصلاح للوصول إلى مؤسسات خاضعة لمساءلة نزهة وشفافة.

3. وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في المساهمة في تنبيه وتكوين الرأي العام من خلال الصحف والمجلات والفضائيات المرئية والقنوات المسموعة وعقد الاجتماعات والندوات التي تسهم في إطلاع الجمهور على القضايا ذات الأهمية التي يتعرض لها المجتمع، وتكون مراقباً للسياسة العامة للدولة بكل مكوناتها الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية. كما تقوم وسائل الإعلام بدور مساند رئيسي للأجهزة الرقابية في كشف العديد من المواضيع الحساسة والهامة التي تمس حياة المواطن بشكل عام، مما يستدعي من الأجهزة الرقابية القيام بدورها في التحقق من هذه القضايا المطروحة عبر وسائل الاعلام ومتابعتها للوصول إلى نتيجة ملموسة تسهم في تعزيز المساءلة والشفافية في أداء المؤسسات الوطنية.

وفي الختام يمكن القول بأنه يجب على الحكومات والأجهزة العليا للرقابة أن تولي أهمية قصوى لرقابة المواطن لما لها من جدية وفعالية في إحداث التغيير الإيجابي وتحقيق الاستقرار والرضا لدى الجمهور عن عمل مؤسساته الوطنية وجودة الخدمات المقدمة له.

فيسة تحرير مجلة الرقابة المالية



في عالم يسعى إلى الشفافية والنزاهة، تأتي جهود مكافحة الفساد في الشراء العام كمحور أساسي لضمان استخدام الأموال العامة بطريقة مسؤولة وفعّالة. فالفساد في الشراء العام ليس مجرد مسألة قانونية، بل يمثل تحديًا أخلاقيًا واقتصاديًا يهدد النزاهة والثقة في مؤسسات الدولة.

إنّ صفقات الشراء العام هي أحد العقود الإدارية التي تبرمها الحكومة أو وحدات القطاع العام، ممّا يجعلها تكتسي أهمية كبيرة في تنفيذ مشاريع الدولة المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية وتطوير الاقتصاد وتلبية احتياجات المواطنين المتزايدة والمتغيرة، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

وثمة الكثير من نقاط الضعف في أنظمة الشراء العام على مستوى دول العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة، نظرًا للعديد من الأسباب التي من بينها عدم كفاية التشريعات أو عدم تحديثها منذ فترة طويلة، أو بسبب غياب الآليات الرقابية، بل وأيضًا بسبب الاحتيال والفساد.

في هذا المقال، نتناول بعمق آليات المنع والكشف والتحقيق في فساد الشراء العام، ونستكشف العلامات التحذيرية فيها، ونلقي نظرة على دور الرقابة والتكنولوجيا وسبل تعزيز النزاهة والشفافية في المشتريات الحكومية.

1- مفهوم الشراء العام:

يُشير الشراء العام إلى عمليات شراء السلع والأشغال والتوريدات والمقاولات وغيرها من الخدمات من جانب أي مؤسسة عامة، بدءًا من شراء ورق النسخ أو ملاءات الأسرة للمستشفيات إلى الخدمات المالية والقانونية والصحية، فضلًا عن مشاريع البنية التحتية والعتاد العسكري، وهذه الأمثلة ليست سوى أمثلة قليلة على الإنفاق الحكومي، كما يُشير الشراء العام إلى جميع مراحل عملية التعاقد من تقييم الاحتياجات الأولية وأبحاث السوق حتى إتمام التنفيذ والرقابة والمتابعة.

إنّ عمليات الشراء العام تتضمن استخدام الموارد العامة وتخضع للتشريعات الوطنية المتعلقة بالشراء العام، ويتم من خلالها إنفاق نسبة كبيرة، إن لم تكن الأكبر من الأموال العامة، حيث تُمثّل صفقات الشراء العام في المتوسط نحو 30% من إجمالي الإنفاق العام، كما يبلغ في المتوسط نسبة ما بين 15 و 20% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول.

وفي هذا السياق، من المهم ألا يغيب عن البال أنّ الجهة المشتريّة لا تُنفق أبدًا أموالها الخاصة بل أموال دافعي الضرائب. هذا هو السبب في أنّ الحكومات مُلزَمة بشراء السلع والخدمات والأعمال فقط من الشركات التي تقدم أفضل قيمة مقابل المال.

ونظرًا لضخامة حجم وقيمة المشتريات العامة فهي عادة ما تكون أرضًا خصبة للاحتيال والفساد، لذا فإنّ الوعي بمواطن الفساد في صفقات الشراء العام أمرٌ مهمٌ، وينبغي للجهات الحكومية أن تُنفذ الشراء العام بما يتوافق مع المصلحة العامة، وأن تنفذ بنزاهة وأمانة وبشكل يضمن تحقيق أفضل قيمة للأموال العامة المنفقة.

إنَّ عملية الشراء الجيدة هي تلك التي تحصل على السلع أو الأعمال أو الخدمات بالكمية الصحيحة والجودة المناسبة في الوقت المطلوب من أفضل مورد مع الشروط المثلى وبموجب الالتزامات التعاقدية المناسبة، بحيث تضمن القيمة مقابل المال وأن تكون عادلة لجميع مقدمي العطاءات.

2- المبادئ الأساسية للشراء العام:

لضمان تحقيق أفضل قيمة ممكنة من الأموال العامة، يجب أن تلتزم عمليات الشراء بالمبادئ الأساسية للشفافية، والتنافسية، واتخاذ القرارات الموضوعية. تفرض الشفافية التزامًا على الجهة الحكومية بالإعلان عن فرص الشراء والقيام بعمليات الشراء بشكل واضح في العلن، ممَّا يسمح بمراقبة السلطة التقديرية في الشراء. وتساعد التنافسية في تحقيق قيمة أفضل للأموال العامة، ممَّا يؤدي إلى شراء السلع والخدمات بأقل أسعار وأعلى جودة، وتُحفِّز على الابتكار.

كما أنَّ استخدام المعايير الموضوعية عند اتخاذ القرار يضمن قدر الإمكان إقصاء التحيزات والتقييم الموضوعي للعمليات المتعلقة بالشراء العام والتعامل مع مقدمي العطاءات والموردين بشكل متساو دون تحيز. وتُحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة أركان أساسية هي الشفافية، الإدارة الجيدة، الحد من سوء التصرف، الامتثال والرقابة، المساءلة والتحكم، على أنَّها العناصر الأساسية لتعزيز مفهوم النزاهة عند إجراء المشتريات العامة. وتطلب المادة التاسعة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف إعداد أنظمة المشتريات لديها على هذه المبادئ الأساسية، بما يُكرِّس ضمان نجاح المشتريات العامة وحماية المال العام وحُسن استغلاله.

3- إطار عمل الشراء العام:

يلتزم كل نظام للشراء العام بقواعد وإجراءات محددة من شأنها أن تضمن إجراء عمليات الشراء بشفافية ونزاهة وكفاءة وفعالية، كما أن إطار العمل الذي يتم فيه تنفيذ هذه العمليات يُمثِّل قوة داعمة لعمليات الشراء الفعالة، ويُشير إلى أي مدى يُمكن السيطرة على مخاطر الفساد.

ويُمكن تحديد خمسة عناصر أساسية تُشكِّل إطارًا شاملاً لأي عملية شراء، وهي:

✚ إطار عمل قانوني يُغطِّي دورة الشراء بالكامل وجميع الجهات الفاعلة المعنية.

✚ البنية التحتية المؤسسية والإدارية، والتي تفرض قيودًا على كيفية تنظيم عمليات الشراء.

✚ الأنظمة الفعَّالة للمراجعة والإصلاح وهو أمر إلزامي للكشف عن الانحرافات وتصحيحها.

✚ أنظمة الرقابة الداخلية المستقلة.

✚ المراجعة والإشراف الخارجي، وهو يُقدم آخر عملية فحص مستقلة تنفذها الأجهزة العليا للرقابة أو من ينوب عنها.

4- مراحل الشراء العام:

تتألف مراحل الشراء العام من أربعة مراحل أساسية هي تقييم الاحتياجات، تقديم العروض، منح الصفقة، تنفيذ الصفقة ورقابتها وتقييمها. وتتضمَّن كل مرحلة من هذه المراحل العديد من المراحل الفرعية، وكل مرحلة من مراحل الشراء العام معرضة للفساد والاحتيال والغش.

5- الفساد في الشراء العام:

تُعرّف منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، ويقصد بالمكاسب الخاصة المكاسب التي تعود على المسؤول الحكومي أو أفراد أسرته أو أقاربه وأصدقائه أو الحزب الذي ينتمي إليه أو أي كيان أو شركة يكون للمسؤول أو لأسرته أو لأصدقائه مصلحة فيها.

تنطوي عملية إرساء صفقات الشراء العام على إنفاق عام شديد الأهمية مما يجعله عرضة بشكل خاص لأشكال متنوعة من الفساد، والفساد يعني إهدار الأموال العامة على نطاق هائل وفقدان الفوائد التي كان يجب أن تجلبها هذه الأموال، وينتهي في جيوب الفاسدين، ويُمكن أن ينشأ الفساد بجميع أشكاله في كل مرحلة من مراحل عملية الشراء، ويحدث الفساد من قبل الموظفين العموميين على كافة المستويات، كما يُمكن أن يحدث الفساد السياسي عندما يتم التلاعب بالسياسات والقواعد التي تحكم تخصيص الموارد، كما يُمكن أن يبدأ الفساد من القطاع الخاص إما بشكل مباشر أو من خلال الوكلاء.

إنَّ صفقات الشراء العام تعتبر حقلاً خصباً للفساد، وقد يحدث الفساد في صورة رشوة أو ابتزاز أو اختلاس أو محسوبية، أو تحيز أو ممارسات احتيالية أو تواطؤية، ويحتمل أن يؤدي الفساد إلى ضعف الاستخدام الأمثل للموارد وأن يؤدي إلى استفادة بعض المجموعات السياسية أو بعض الفئات الاجتماعية من مزايا غير مستحقة، كما يقوض الفساد اقتصاد السوق حيث تزداد صعوبة التنافس بالنسبة للشركات غير الفاسدة، كذلك تقويض الثقة في السلطات العامة، مما يسفر عن آثار ضارة طويلة الأجل على الأسواق من ناحية وعلى الاقتصاد من ناحية أخرى. ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنَّ الأموال المستنزفة من خلال الفساد تصل إلى نحو 25% من ميزانية المشتريات.

إنَّ الحافز الذي يدفع مسؤول الشراء العام إلى التورط في الفساد يعتمد على:

أ- قيمة الفوائد المحتملة.

ب- النزاهة المهنية .

ج- عدم المراقبة والإشراف

د- عدم وجود أو ضعف عقوبات التورط في الفساد.

ففي كثير من الدول والمؤسسات العامة التي تنسم فيها الإجراءات المتبعة في الشراء العام بالتعقيد وعدم الشفافية نجد أنَّ نقاط الضعف والثغرات في إطار عمل الشراء العام توفر أسباباً وجمية لتعميق جذور الفساد، كما أنَّه إذا كانت مؤسسات أي دولة تنسم بالضعف، فإنَّ فرص اكتشاف الفساد بها تكون منخفضة، وحتى إذا اكتشفت فإنَّ مسؤول الشراء العام بإمكانه أن يبيح عن مخرج له باستخدام الرشوة، وهكذا، فإنَّ تكلفة أن تكون فاسداً منخفضة عندما تتصرف المؤسسات بالضعف، وبالتالي يرجح حدوث الفساد.

يُمكن أن تبدأ احتمالية الوقوع في الفساد من جانب الموظف العام الفاسد أو الشركة الخاصة الموردة أو المتعاقدة أو مقدمة العطاء، وذلك في كل مرحلة من مراحل عملية الشراء، وقد يحدث أيضاً دون تدخل من الموظف العام وإنَّما من خلال العطاءات التواطؤية من أطراف الشركات الخاصة للتلاعب في إجراءات المناقصة لتكون في مصلحتهم.

ولذلك يجب أن تتحلّى إدارات الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والإدارات الرقابية داخلها بالقدرات التي تُمكنها من منع واكتشاف والتحقيق في الممارسات الرديئة المرتبطة بمخاطر الفساد في عمليات الشراء، وينبغي لها أن تُطوّر الكفاءات اللازمة لإدارة العقود بشكل أكثر فعالية وتأثيراً، مع مراعاة أن تُقوّي هذه الجهود بعضها بعضاً بحيث يمكنها أن تقدم منظومة مشتريات فعالة وكفوءة.

6- تحديد الفساد وقياسه:

يصعب للغاية الكشف عن حالات الفساد في صفقات الشراء العام، لاسيما أنّه يجدر بالأشخاص الذين يرتكبون أفعال الفساد إخفاءها، لأنّهم في كثير من الأحيان يمتلكون من الوسائل لإخفاء أفعالهم، بل وحتى لإحباط الجهود الرامية إلى اكتشاف أفعالهم، فتكمن المشكلة في صعوبة الحكم على ما إذا كانت الانحرافات الظاهرة ناتجة عن عدم الكفاءة أو عدم الفعالية أو عن ممارسات فساد.

تشمل التكاليف المباشرة للفساد خسارة الأموال العامة من خلال سوء التخصيص أو ارتفاع النفقات وانخفاض جودة السلع والخدمات والأشغال، ويسعى من يدفعون الرشاوي إلى استرداد أموالهم عن طريق تضخيم الأسعار أو دفع الفواتير عن العمل غير المنجز، أو عدم تلبية معايير العقد، أو تقليل جودة العمل أو استخدام مواد رديئة، وينتج عن هذا إهدار للأموال العامة وانخفاض مستوى الجودة.

على الرغم من صعوبة قياس التكلفة الدقيقة للفساد بسبب طبيعته الخفية، فقد تشير التقديرات إلى أنّ ما بين 20 و30 % من قيمة المشروعات مفقودة بسبب الفساد.

ومن حيث التكاليف غير المباشرة يؤدي الفساد إلى تشويه المنافسة ومحدودية الوصول للأسواق وانخفاض رغبة المستثمرين الأجانب في الأعمال التجارية.

7- العلامات التحذيرية لمخاطر الفساد:

هناك علامات تحذيرية متعددة قد تُسهّم في الكشف عن وجود مظاهر فساد ومخاطر احتيال أو تواطؤ أو إكراه في أنشطة الشراء العام، ومتى تم اكتشاف هذه العلامات التحذيرية فربما يعني ذلك أن هناك ما يستدعي التنبه والحذر. من المهم لمسؤولي الشراء العام أن يكونوا على دراية بالمواطن التي تكمن فيها مخاطر الفساد خلال عمليات الشراء من أجل تحديد الاستجابات المناسبة للتخفيف من هذه المخاطر أو اتخاذ خطوات لتجنب الفساد أو اتخاذ إجراءات تصحيحية.

يُمكن التعرف على المخاطر مسؤولي المشتريات من اتخاذ خطوات لتجنب الفساد أو اتخاذ إجراءات تصحيحية، ومن المهم ملاحظة أنّ الإجراءات يمكن أن تبدو فاسدة، ولكنها في الواقع قد تنبع عن أسباب أخرى مثل عدم الكفاءة أو الأخطار التي ارتكبت بحسن نية.

وفيما يلي بعض العلامات التحذيرية التي تعتبر شائعة الحدوث في الشراء العام مقابل الاستجابات التي يمكن توظيفها من أجل التخفيف من مخاطر الفساد.

أ- مرحلة ما قبل المناقصة (تقييم الاحتياجات، تحديد الخطط والموازنات، تحديد المتطلبات، اختيار أسلوب الشراء):

علامات التحذير من الفساد	الاستجابات للتخفيف من مخاطر الفساد
انعدام الشفافية في تقييم الاحتياجات ووضع خطة الشراء.	تخصيص وقت كاف لتنفيذ دراسة جدوى مكثفة للمشروع
الموافقة على شراء سلع أو خدمات أو مشروعات غير ضرورية.	التقييم الموضوعي للاحتياجات.
التحريض على الطلب لإفادة مورد معين.	أن تكون عملية اتخاذ القرار شفافة وموثقة على نحو جيد.
توسيع نطاق الدراسات.	الاعتماد على مصادر معلومات استشارية قوية وفعالة عند تقييم الاحتياجات.
تقييم التكاليف بأقل من القيمة الفعلية من أجل الفوز وبمجرد الترسية يتم تعديل تكلفة العقد.	التأكد من أن الخطط والموازنات على درجة عالية من الدراسة.
السلع والخدمات المراد شراؤها لا تتماشى مع الخطة الموضوعية.	مراعاة المستوى الفعلي للتكاليف المجمعة حتى لا يتم التحايل على الحدود القصوى بشكل متعمد.
تخطيط مشروع بناء بالقرب من منزل مسؤول حكومي أو سياسي.	توظيف موظفين متمرسين ومتخصصين وضمان إدارة المشروع الإدارة السليمة عبر عمليات الشراء.
خلق الفرص لاختلاس الأموال أثناء تجهيز المستندات.	يجب أن تكون متطلبات التأهل لتقديم العطاءات معقولة ولا تستبعد أي من الموردين للحد من المنافسة، وتكون صارمة بالقدر الكافي للحد من مشاركة الشركات الاحتيالية أو غير المؤهلة.
تصاغ مستندات العطاءات وكراسة الشروط والمواصفات لتلائم شركة واحدة.	ينبغي أن تشمل إجراءات الشراء القواعد الخاصة بالحالات الاستثنائية.
تعقد مستندات العطاءات وكراسة الشروط والمواصفات بصورة غير ضرورية.	إمكانية الوصول العام لمستندات العطاءات وتوفير عملية منظمة لجمع الملاحظات بشأنها.
لا تحدد معايير للاختيار ومنح المناقصة بشكل موضوعي وشفاف.	حث الشركات على الإقرار بأنها تمتثل لجميع قوانين مكافحة الرشوة والفساد.
أن تقدم الشركات غير المؤهلة شهادات مزورة لضمان الجودة.	التأكد من تطبيق قواعد السلوك.
استغلال الإجراءات الممنوحة بموجب استثناءات قانونية أو خلق حالة من الضرورة تبيح الشراء تحت مظلة الإجراءات الاستثنائية.	يجب تسجيل الحالات التي تتضارب فيها المصالح.
إبرام عقود مقسمة بشكل متعمد.	التأكد من أن الأسلوب الذي يقع عليه الاختيار يضمن تحقيق مستوى مناسب من المنافسة.
مواعيد تسليم غير واقعية لتقييد الوقت المتاح للاستجابات العامة لأي دعوة لعقد مناقصة.	- عند الاستثناء، يجب أن تكون العملية لها تبريراتها الجيدة وتوثيقها لإثبات نزاهة إجراءات العمل المتخذة.
- عدم مشاركة المعلومات ذات الصلة لجميع مقدمي العطاءات.	

ب- مرحلة تقديم العطاءات وتقييمها:

علامات التحذير من الفساد	الاستجابة للتخفيف من مخاطر الفساد
عدم الإعلان بالدعوة لعقد المناقصة. لا يعلن عن معايير اختيار الفائز بالمناقصة. عدم وجود المنافسة التي تؤدي إلى التوصل لتفاهم يحقق أفضل قيمة للأموال العامة. العطاءات التواطؤية لتثبيت سعر الشراء. استغلال المعلومات السرية. عدم وضع معايير واضحة للاختيار مما يجعل اختيار الشركة الفائزة أمر شخصي غير موضوعي. انتشار تضارب المصالح بين أعضاء لجنة فتح وتقييم المناقصات. تحيز صانعي أو متخذي القرار بسبب تضارب المصالح أو الرشوة. تقييد الوصول إلى السجلات الخاصة بمنح المناقصة لتجنب الشكاوي. تغييرات في العناصر الأساسية للعطاء المقدم عند التوقيع على العقد.	ضمان الشفافية من خلال الإعلان العام عن المناقصة. أن يشمل الإعلان على المعلومات المفيدة لمقدمي العطاءات. إتاحة الوقت الكافي للموردين لكي يجهزوا عطاءاتهم. احترام الوقت، وفي حالة وجود تغييرات جوهرية مهمة على مستندات المناقصة يمكن تمديد الوقت. التواصل مع الموردين المحتملين في نفس الإطار الزمني وبنفس الأسلوب. التأكد من أمان وسرية المعلومات المقدمة. إجراء التقييم وفقاً لإجراء كُشف عنه مسبقاً. وضع سياسة واضحة تحدد الظروف التي تبطل بموجبها العطاءات. ضمان إصدار تقرير واضح ورسمي عن جميع العطاءات المقدمة. أن يكون فريق تقييم العطاءات على دراية بالممارسات الفنية ذات الصلة ويتمتعون بالخبرة المهنية اللازمة.



ج- مرحلة ما بعد ترسية العطاء:

علامات التحذير من الفساد	الاستجابة للتخفيف من مخاطر الفساد
مشاركة الموظفين المشاركين في قرارات منح العقد في الإشراف على العقد. الأعمال المنجزة أو الخدمات والسلع الموردة لا تتوافق مع المواصفات الفنية المتعاقد عليها، أو اكتمال المشروع بمستوى أقل، أو أن المشروع لا يعمل. إصدار أوامر التغيير غير المبررة والموافقة عليها من أجل تعديل نطاق التزامات المتعهد أو رفع تكلفة العقد. ضعف الإشراف العام الذي يؤدي إلى استلام المشروع أو البضائع بشكل دون المستوى. عدم اختيار المتعهدين الفرعيين بشكل شفاف، وعدم تحميلهم المسؤولية عن أعمالهم. مطالبات مالية ببضائع أو خدمات لم يقدمها المتعهد بتوريدها. دفع مبالغ زائدة للمتعهدين من خلال تقديم فواتير مكررة أو مزيفة بهدف الاحتيال. غياب الضوابط الأساسية المتعلقة بالفصل بين المهام المالية والأدوار الإشرافية. السماح بالتفاوض مرة أخرى حول العقد بهدف إجراء تغييرات جوهرية على العقد. لا يتم استخدام السلع أو الخدمات، أو استخدامها لأغراض لا تتوافق مع الأغراض المرسومة. التأخير في تسليم السلع أو الخدمات في أي جزء من عملية تنفيذ المشروع أو تسليم كميات خاطئة.	- التفاوض بشأن المشكلات المتعلقة بالتوقعات والأدوار والمسؤوليات المرتبطة بإدارة العقد وتوضيحها مع المتعهد من أجل وقف تضارب المصالح المحتمل والفساد أثناء تنفيذ العقد ولتفادي سوء التسليم وضعف جودة العمل. - أن يكون هناك حدود واضحة ومحددة مسبقاً لأوامر تغيير العقد وتتطلب موافقة الإدارة العليا على تغييرات العقد التي تتجاوز القيمة المحددة. - تسجيل التغييرات التي تطرأ على العقد، وربما إبلاغ مقدمي العطاءات الذين لم يقع عليهم الاختيار. - التأكد من عدم مشاركة المسؤولين عن الحسابات والمدفوعات النهائية الخاصة بالعقد في أي من المراحل السابقة لعملية الشراء. - التحقق من تسلم البضائع والخدمات بما يتماشى مع مواصفات ومعايير العقد قبل التصريح بسداد المدفوعات. - إجراء عمليات تدقيق (مالي - أداء - التزام) على أساس منتظم من موظفين مستقلين عن المشاركين في المراحل السابقة لعملية الشراء. - يجب توفير النتائج الواردة في أي من التقارير المالية أو تقارير مراجعة الأداء للجمهور. - توفير رقابة خارجية بشكل منتظم حتى يتم الانتهاء من المشروع أو الشراء، وفي بعض الحالات يكون تدخل المجتمع المدني مفيداً.

8- دور الرقابة في مكافحة فساد الشراء العام:

إنَّ الرقابة الداخلية تُعتبر مهمة في كافة المنظمات نظراً لاهتمامها بتدقيق مدى تنفيذ السياسات والخطط الموضوعة لتحقيق أهداف المنظمة وارتباط الرقابة المباشرة بالإدارة العليا ومساندتها لتحقيق تلك الأهداف، كما أن عملية الرقابة الداخلية لها صفة التكاملية والشمولية من جميع الجوانب ذات الطبيعة الإدارية والفنية والمالية بهدف التحقق من الالتزام بالتعليمات واللوائح والقوانين النافذة والمنظمة للعمل ولضمان تحقيق الفائدة القصوى من الوقت والمال.

إنَّ إجراءات الرقابة الداخلية في دوائر وأقسام المشتريات ذات صلة وثيقة بالرقابة المحاسبية لأنها قائمة على مراقبة المبادئ والمعايير التي تحكم عملية الإفصاح والقياس والتصنيف في عمليات الشراء وما يرتبط بذلك من معاملات متعلقة بالتدفقات النقدية واتجاهها، فهي ذات أهمية كبيرة عند إجراء وتنفيذ ومتابعة عمليات المشتريات العامة.

كما تلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورًا بالغ الأهمية لمكافحة الفساد في الشراء العام، من خلال فحص عمليات الشراء العام لتقييم الامتثال للقوانين واللوائح وأفضل الممارسات، وفحص الوثائق والسجلات، وتقييم فعالية الضوابط الداخلية داخل الجهات الحكومية المسؤولة عن الشراء، كذلك القيام بالتحقيق في الإدعاءات المتعلقة بالفساد وسوء السلوك ومتابعة الشكاوى من المبلغين وإجراء تحقيقات مستقلة لجمع الأدلة على الأفعال غير القانونية، وكذلك تعزيز الشفافية من خلال إصدار تقارير تسلط الضوء على نقاط الضعف وكيفية التحسين، كما يُمكن لها أيضًا رفع مستوى الوعي وتوفير التدريب للمسؤولين العموميين وموظفي المشتريات حول أهمية الشفافية والمساءلة في عمليات الشراء. علاوة على ذلك، يمكن لها التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل جهات إنفاذ القانون وهيئات مكافحة الفساد، للتحقيق في قضايا فساد المشتريات. ومن خلال تحقيق هذه الأدوار، يُمكن أن تُسهم في تعزيز الحكم الرشيد والوقاية من الفساد في المشتريات العامة.

وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورًا أساسيًا في الرقابة على عمليات الشراء، وذلك لضمان تنفيذ عمليات الشراء العام بطريقة شفافة وموضوعية، فقد يميز المجتمع المدني اتخاذ إجراء رسمي عام غير مناسب نتيجة التواطؤ بين موظف عام وأحد مقدمي العطاءات، ولهذا، يمكن للمجتمع المدني أن يشكل ضغطًا ضد الفساد في الشراء العام، مما يؤدي إلى معاقبة الفاعلين الفاسدين.

وبالتالي تُعدُّ الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية من أهم وسائل الكشف عن الانحرافات والفساد خاصة في دوائر الشراء العام، والتي يكون دورها وتأثيرها أكبر في الحد من حوادث الفساد المحتملة.

9- دور تكنولوجيا المعلومات في مكافحة فساد الشراء العام:

إنَّ التكنولوجيا الحديثة لها القدرة على إحداث ثورة في عملية الشراء العام من خلال تقليل فرص الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة، والقضاء على العمليات اليدوية التقليدية، وذلك من خلال أتمتة عمليات الشراء وإنشاء سجلات مقاومة للعبث، والتحليلات التنبؤية وبالتالي يُمكن أن تساعد التكنولوجيا في تقليل خطر الفساد وزيادة الثقة في نظام المشتريات، وتحسين كفاءة الشراء وتقليل التكاليف. ومن أنواع التكنولوجيا الحديثة لمكافحة الفساد في الشراء العام نظم المشتريات الإلكترونية، تقنية البلوكتشين، العقود الذكية، تحليلات البيانات الضخمة، أدوات الذكاء الاصطناعي، البيانات الحكومية المفتوحة، الحكومة الإلكترونية، ويمكن التعرض إلى بعض منها على النحو التالي:

أ- نظم المشتريات الإلكترونية: إن استخدام التقنيات الرقمية لتبسيط عملية الشراء من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية لأنشطة المشتريات مثل المناقصات، وتقديم العطاءات، وإدارة العقود يساعد في تقليل الفساد، وفي تطبيق المنافسة العادلة وتقليل مخاطر التلاعب والرشوة من خلال ضمان إجراء عمليات الشراء بطريقة مفتوحة وشفافة. كذلك يمكن تخزين بيانات المشتريات إلكترونياً، مما يتيح مراقبة ومراجعة أنشطة المشتريات بشكل أسهل. كما أنها تزيد من الكفاءة وتقلل من الوقت والتكلفة المرتبطة بعمليات الشراء اليدوية.

ب- تقنية سلسلة الكتل (Block Chain): تساعد تقنية سلسلة الكتل في تقليل الفساد في المشتريات العامة من خلال توفير منصة آمنة وشفافة لإجراء عمليات الشراء، وتتيح الطبيعة اللامركزية والشفافة لهذه التقنية المزيد من المساءلة والتقليل من خطر التلاعب والاحتيال، ومنها على سبيل المثال توفر سجلات آمنة مقاومة للعبث لجميع أنشطة المشتريات يمكن الوصول إليها بسهولة فقط من قبل الأطراف ذات الصلة، مما يجعل عملية الشراء أكثر أماناً وشفافية ويقلل خطر الفساد ويعزز النزاهة في عملية الشراء.

ج- الذكاء الاصطناعي:

يُمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً في الحد من الفساد في المشتريات العامة من خلال أتمتة أجزاء مختلفة من عملية الشراء، وزيادة الشفافية، واكتشاف علامات الفساد، فعلى سبيل المثال، يُمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم اكتمال ودقة تقديم العطاءات، مما يقلل من خطر الاحتيال والتلاعب، كذلك يستخدم لتحليل كميات كبيرة من بيانات المشتريات، مثل العقود والفواتير والمستندات الأخرى، لاكتشاف الأنماط والاتجاهات الشاذة التي قد تشير إلى الفساد. ويستخدم الذكاء الاصطناعي لإجراء المراقبة في الوقت الفعلي لعمليات الشراء، واكتشاف الأنشطة المشبوهة وإبلاغها لمزيد من التحقيق، كما يستخدم في أتمتة عملية الإبلاغ عن الفساد والفاستدين.

د- تحليلات البيانات الضخمة:

ويسهم ذلك في تحليل الكميات الهائلة من البيانات التي تم إنشاؤها في عمليات الشراء لتحديد الحالات الشاذة وعلامات الفساد المحتمل، فيمكن استخدامها لتتبع الأنماط في عمليات الشراء، والكشف عن السلوك غير العادي، وكشف العلاقات بين الشركات والمسؤولين العموميين، فمن الممكن كشف الشركات التي تربح باستمرار العطاءات بأسعار أعلى من مقدمي العروض الآخرين، أو التركيز غير العادي لعقود الشراء الممنوحة لشركة واحدة.

وعلى الرغم من أنَّ التكنولوجيا يُمكن أن تكون أداة مفيدة في مكافحة الفساد، إلّا أنَّ هناك العديد من التحديات والقيود على استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد. بعض هذه التحديات والقيود تتمثل في الآتي:

✚ **التكلفة:** يُمكن أن تكون تكلفة تنفيذ أنظمة التكنولوجيا وصيانتها مرتفعة، وليس جميع المؤسسات لديها الموارد اللازمة للاستثمار في هذه الأنظمة.

✚ **الخبرة الفنية:** هناك حاجة إلى الخبرة الفنية لتطوير وتنفيذ أنظمة تقنية مكافحة الفساد، وليس جميع المؤسسات لديها إمكانية الوصول إلى الخبرة المطلوبة.

✚ **خصوصية البيانات والأمن:** يُمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا في جهود مكافحة الفساد إلى زيادة اهتمامات الخصوصية والأمان، حيث قد يتم تخزين البيانات الحساسة ومعالجتها بواسطة هذه الأنظمة.

✚ **مقاومة التغيير:** قد تكون هناك مقاومة لتنفيذ أنظمة التكنولوجيا، وخاصة بين الأفراد الذين اعتادوا على الطرق التقليدية للفساد.

✚ **القيود الفنية:** يُمكن أن تكون أنظمة التكنولوجيا محدودة أيضاً في قدرتها على اكتشاف الفساد، خاصة في الحالات التي تكون فيها الأنشطة الفاسدة متطورة ومخفية جيداً.

✚ **القيود الفنية:** يُمكن أن تكون أنظمة التكنولوجيا محدودة أيضًا في قدرتها على اكتشاف الفساد، خاصة في الحالات التي تكون فيها الأنشطة الفاسدة متطورة ومخفية جيدًا.

✚ **الاعتماد على جودة البيانات:** تعتمد فعالية أنظمة تقنية مكافحة الفساد أيضًا على جودة البيانات المستخدمة لتدريب هذه الأنظمة، وإذا كانت البيانات غير موثوقة أو غير مكتملة، فقد تؤدي الأنظمة إلى نتائج غير صحيحة. في حين أنَّ التكنولوجيا يُمكن أن تكون أداة قيِّمة ومفيدة في مكافحة الفساد، إلا أنه من المهم النظر في التحديات والقيود المرتبطة باستخدامها وتنفيذ حلول التكنولوجيا بطريقة فعالة وآمنة.

10- آليات التحقيق في فساد الشراء العام:

إن آليات التحقيق في فساد الشراء العام تشمل مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يتبعها المحققون للكشف عن الفساد وجمع الأدلة اللازمة لاتخاذ الإجراءات القانونية. وفيما يلي بعض آليات التحقيق الرئيسية:

- فحص وتحليل جميع الوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات الشراء العام، مثل العقود، والفواتير، وسجلات الدفع، لتحديد أي تجاوزات أو تصرفات غير قانونية أو مشبوهة.

- المقابلات والاستجوابات والتحقيقات التي يجريها المحققون مع الأشخاص المعنيين، بما في ذلك الموظفين الحكوميين والموردين والشهود والمشتبه فيهم، لجمع المعلومات والشهادات والأدلة حول عمليات الشراء العام والممارسات غير القانونية.

- يمكن استخدام تقنيات المراقبة السرية، مثل المراقبة الإلكترونية أو المراقبة الجسدية، لجمع الأدلة على التورط في أنشطة فاسدة.

- يتم استخدام التحليل الجنائي المالي لتتبع الأموال والمعاملات المشبوهة وتحديد مصادر الفساد وتدفقها.

- التعاون الدولي في حالات الفساد المتعددة الجنسيات حيث يتعاون المحققون مع الجهات القانونية الدولية لتبادل المعلومات والتعاون في جمع الأدلة.

- حماية المبلغين عن الفساد وتشجيعهم على الإبلاغ عن أية ممارسات غير قانونية تتعلق بعمليات الشراء العام. تتطلب عمليات التحقيق في فساد الشراء العام تعاوناً وتنسيقاً بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الجهات الرقابية والقانونية والحكومية، لضمان تحقيق أقصى قدر من الشفافية والمساءلة في هذا النوع من الجرائم.

11- النتائج:

من العرض السابق يمكن التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

أ- يُعد الشراء العام بيئة خصبة للفساد الذي له أضراره المباشرة وغير المباشرة التي لا تعد ولا تحصى وخصوصًا على جودة الخدمات العامة، واحتكار السوق واستشراء المنافسة غير المشروعة، وحرمان خزينة الدولة من عائدات ضخمة والحد من قدرتها على تحقيق أفضل قيمة من إنفاق المال.

ب- يوجد العديد من العلامات التحذيرية التي يمكن أن تشير إلى احتمالية وجود الفساد في كافة مراحل الشراء العام، كما يوجد العديد من الإجراءات التي يتم اتباعها للحد من فرص التواطؤ والاحتيال والتلاعب فيها.

ج- يجب أن تتحلّى إدارات الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والإدارات الرقابية داخلها وأجهزة الرقابة الخارجية بالقدرات التي تمكنها من منع واكتشاف والتحقيق في الممارسات الرديئة المرتبطة بمخاطر الفساد.

د- يتطلب الحد من الفساد قرارات جريئة باعتماد تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الشراء العام ولا سيما أنظمة الشراء الإلكتروني وغيرها من تقنيات التكنولوجيا الحديثة والناشئة.

12- التوصيات:

من خلال ما تم استعراضه يمكن التوصل إلى بعض التوصيات التي من أهمها:

أ- ينبغي رفع مستوى الوعي لدى المعنيين بالمشتريات في الأجهزة الحكومية بأشكال وصور التواطؤ في المنافسات الحكومية.

ب- العمل على تبادل المعرفة والمعلومات بين الجهات المعنية على نحو يساعد على التمكين لعمليات إصلاح نظم المشتريات.

ج- لا بد من وجود قانون منافسة يسمح بمعاقبة الشركات التي يثبت ارتكابها جرم التواطؤ بحيث لا يتم الاكتفاء بفرض غرامة مالية فقط، بل لا بد من وضعها على اللائحة السوداء، ومنعها من المشاركة في أي صفقة عامة وصولاً إلى الحكم بإقفالها إذا اقتضى الأمر.

د- إطلاق وحدة مراجعة النزاعات والنظر في الشكاوي التي قد تنتج أثناء عمليات الشراء العام وتنفيذ العقود، بما يضيف على عمليات الشراء العام النزاهة والشفافية.

هـ- العمل على تعزيز ومأسسة البنية التنظيمية والمؤسسية للمشتريات الحكومية وتحديدًا في مجال رسم السياسات العامة والمتابعة والتقييم وآليات الاعتراضات والشكاوى.

و- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاعتماد على النظام الإلكتروني للمشتريات الحكومية كمصدر رئيسي للشراء وللبائانات والمعلومات التحليلية.

ز- بناء قدرات ومهارات المسؤولين والموظفين الحكوميين العاملين في عمليات الشراء العام، وكذلك تعزيز مهارات وكفاءة مراقبي الأجهزة العليا للرقابة في مجال منع واكتشاف الفساد.

في النهاية يمكن القول أنه لن يتذكر أحد إعلان المناقصة، ولكن سيتذكر الجميع المشروع الفاشل.

المراجع:

1. أحمد الفراج، 2023، تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي وجزاء الإخلال به، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 35، العدد 40، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، السعودية.
2. حازم محمود مفلح، 2023، الرقابة على الفساد في العقود العامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 84، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.
3. شبلي إسماعيل سويطي، 2022، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، المجلة العربية للإدارة، مجلد 42، العدد 1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
4. Aly Abdou, et al, 2022, Assessing Vulnerabilities to Corruption in Public Procurement and Their Price Impact, IMF Working Paper No. 2022/094, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4147325>
5. Barbara Ubaldi, et al, (2019), State of the art in the use of emerging technologies in the public sector, OECD Working Papers on Public Governance No. 31.
6. OECD, 2016, Preventing Corruption in Public Procurement, www.oecd.org/gov/public-procurement/
7. UNODC, 2013, Guidebook on anti-corruption in public procurement and the management of public finances, United Nations office & IACA, New York, USA.
8. Maria Egorova, et al, 2021, Digitalization of Public Procurement in the Russian Federation: Case Study, The Journal of Public Administration and Policy, Vol. XIV, No. 1.
9. Nikola Modrušan, 2021, Review of Public Procurement Fraud Detection Techniques Powered by Emerging Technologies, International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol. 12, No. 2.

مقدمة:

يعتبر التقدم العلمي والاقتصادي معياراً لوصف تطور البلدان. إلا أنّ هذا التقدم لم يكن قادراً على الحفاظ على القيم والأنظمة الاجتماعية ولا على إيجاد حلول دائمة للمشاكل الرئيسية التي لا تزال تواجه مجتمعنا، مثل الفقر والأمية والأوبئة وتفاوت الدخل ومستوى المعيشة.

وبالإضافة إلى هذه المشاكل المتعددة، هناك الجانب السلبي للتنمية التي تعد السبب الرئيسي للتلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية، وخطر انقراض الأنواع، وتغير المناخ.

وفي سياق زيادة التصنيع، ويهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية من الآثار الضارة لتلك الزيادة، ظهر مفهوم جديد للتنمية يتمثل في "التنمية المستدامة". وفي هذا الإطار، أعطت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام 1982، ولأول مرة، تعريفاً جديداً للتنمية المستدامة مفاده تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

لقد استمر مفهوم التنمية المستدامة في التطور، ولا تزال الحكومات تواجه تحديات جديدة، أبرزها الحاجة إلى الحكم والسلام والأمن وضمان حقوق الإنسان. وهكذا ظهرت الأهداف الإنمائية للألفية إلى حيز الوجود. تمثل الأهداف الإنمائية للألفية مجموعة من الأهداف لمكافحة الفقر المدقع والجوع والأمراض الفتاكة وتعزيز حقوق الإنسان، والتي تبنتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال جمعيتها العامة في عام 2000. وفي عام 2012، ظهرت أهداف التنمية المستدامة خلال مؤتمر ريو حول التنمية المستدامة. وكان الهدف من وضع هذه المجموعة من الأهداف العالمية مواجهة التحديات البيئية والسياسية والاقتصادية الملحة التي يواجهها عالمنا¹.

تعد خطة الأمم المتحدة لعام 2030، التي تحدد أهداف التنمية المستدامة، استمراراً للأهداف الإنمائية للألفية وتتضمن 17 هدفاً و169 غاية مرتبطة بها تشمل الأبعاد الثلاثة (3) للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية².

وفي مؤتمر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) الثاني والعشرين في أبو ظبي، الذي عقد في ديسمبر 2016، سلطت الأمم المتحدة الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مراجعة تنفيذ هذه الأهداف على الصعيد الوطني وتحسين حياة المواطنين³. وباعتباره جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة، أنجز مجلس المحاسبة الجزائري مراجعة حول مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، حيث توجت هذه المراجعة بإعداد تقرير في هذا الشأن.

"Sustainable Development Goals, Background on the goals", URL: <https://www.undp.org/sdg-accelerator/background-goals>

² كلمة الرئيس: مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030: مهمة جديدة لمجلس المحاسبة"، نشرة المجلس، النشرة الإعلامية الداخلية لمجلس المحاسبة، العدد 20 - يونيو 2018، ص 3.

³ كلمة الرئيس: مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030: مهمة جديدة لمجلس المحاسبة"، المرجع السابق، ص 3.

ومع ذلك، فإنّ الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الإطار ينبغي أن تؤطرها عملية تدقيق ومتابعة تنفيذ جميع برامج واستراتيجيات التنمية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁴.

يصبو هذا المقال إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال المحاور الرئيسية المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، وإجراء تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عرض التقرير المتعلق بتدقيق ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتأثيرها.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

1- تعريف التنمية المستدامة:

في عام 1987، عرّف تقرير السيدة غرو هارلم برونتلاند "مستقبلنا المشترك" «Our common future» رئيسة وزراء النرويج ورئيسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها الخاصة"⁵.

يتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية: أولاً، يجب احترام القيود البيئية للعيش ضمن حدود الموارد البيئية، بغض النظر عن التقدم التكنولوجي، ثانياً، يجب احترام الضرورة الاقتصادية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وأخيراً، فإنّ المبدأ الاجتماعي المتمثل في محاولة توفير احتياجات الفقراء أولاً وقبل كل شيء يعتبر ضرورة⁶.

2- أهداف التنمية المستدامة:

تشمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) جميع جوانب الحياة، ولا سيما الجوانب الاجتماعية: القضاء على الفقر، ووضع العالم على طريق السلام وتكافؤ الفرص، والرخاء للجميع، والجوانب البيئية: الحفاظ على كوكب الأرض في صحة جيدة، وكذا الجوانب الاقتصادية: نموذج اقتصادي سليم ومستدام.

أ- أبعاد أهداف التنمية المستدامة:

يعتمد تصميم أهداف التنمية المستدامة على ثلاث (3) ركائز: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بهدف ضمان التوازن بين النتائج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

⁴ "كلمة الرئيس: مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030: مهمة جديدة لمجلس المحاسبة"، نشرة المجلس، النشرة الإعلامية الداخلية لمجلس المحاسبة، العدد 20 – يونيو 2018، ص 3.

⁵ "Sustainable Development", Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, p. 16, URL: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf>, p. 16.

⁶ "Introduction au développement durable", p.p. 1-2, URL : https://ise.unige.ch/isdd/IMG/pdf/Introduction_au_developpement_durable_R._Lawrence_.pdf

شكل 1: الركائز الثلاث (3) للتنمية المستدامة



أ-1/ البعد البيئي:

ينبغي الأخذ في الاعتبار حقيقة أنّ الموارد الطبيعية معرضة للاستنزاف وقد لا تكون قابلة للتجديد. ولذلك لا بد من التفكير في إرساء أساليب جديدة للإدارة الرشيدة لهذه الموارد، بما يحفظ حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد الطبيعية وضمان استدامتها.

أ-2/ البعد الاجتماعي:

ويشمل كل ما يساهم في تحسين نوعية حياة الناس، مهما كان أصلهم ودينهم، وازدهارهم العرقي أو السياسي، والحد من الفوارق الاجتماعية من خلال تهيئة جميع الأقاليم وضمان تكافؤ الفرص للجميع.

أ-3/ البعد الاقتصادي:

يتعلق الأمر بتصميم نموذج اقتصادي سليم ومستدام يمكنه مواجهة التحديات المتعلقة باستخدام الطاقة والمرتبطة باستنزاف الموارد الطبيعية، والتحديات البيئية مثل حماية النظام البيئي، وكذلك التحديات الاجتماعية من خلال توزيع أكثر إنصافاً للثروات. ولتحقيق هذه الغاية، جعلت الإنتوساي من أهداف التنمية المستدامة الأولوية الشاملة الثانية في خطتها الاستراتيجية للفترة 2017-2022.⁷

ثانياً: دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

دعت الإنتوساي جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء إلى المشاركة في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة⁸ في إطار الجهود الخاصة بكل دولة في هذا المجال وكذا المهام الفردية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

⁷ "The Abu Dhabi Declaration", URL:

https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/about_us/Organs/Congresses/2016_Abu_Dhabi_Declaration/EN_AbuDhabiDeclaration.pdf

⁸ Conclusions et recommandations du 24^e Symposium ONU/INTOSAI sur « la numérisation, les données ouvertes et l'exploration de données: pertinence et implications pour le travail d'audit des ISC et pour accroître leur contribution au suivi et à l'examen des ODD », p. 8, URL :

https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/news_centre/events/un_int_symposia/reports_un_int_symp/fr/FR_24_Symp_Concl_and_Recomm.pdf

وفي هذا الصدد، أنجزت العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول العالم مراجعات تتعلق بمدى جاهزية الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهذا بمساعدة مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، ولجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة التابعة للإنتوساي (KSC)، بالإضافة إلى شركاء آخرين أطلقوا "برنامج التدقيق على أهداف التنمية المستدامة" لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إنجاز عمليات تدقيق عالية الجودة لأهداف التنمية المستدامة⁹.

وفي هذا السياق، أنجز مجلس المحاسبة الجزائري في ديسمبر 2018 مراجعة لمدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتوجت هذه المهمة بإعداد تقرير حول مدى جاهزية القطاعات الوزارية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والصعوبات التي يمكن مواجهتها في تنفيذ هذه الأهداف.

وفي مرحلة ثانية، أنجزت الأجهزة العليا للرقابة مراجعات لمدى الجاهزية لعمليات تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يصرح إعلان موسكو¹⁰، الذي تمت صياغته في عام 2019 في ختام مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرين (مؤتمر الإنتوساي)، أنّ التوجهات المستقبلية لتدقيق المالية العامة تعتمد على الالتزام القوي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي لضمان رقابة خارجية مستقلة لتحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قررت مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) مواصلة دعمها للأجهزة العليا للرقابة في هذا النشاط، من خلال تطوير نموذج لتدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر هذا النموذج دليلاً عملياً مصمماً لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إجراء عمليات تدقيق ذات جودة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهذا بالاستناد إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI).

1- تعريف التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

يعتبر نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) حول التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (ISAM) أنّ هذا التدقيق بمثابة تدقيق للأداء يركز على التفاعل بين العناصر التي تشكل الهيئة (المشاريع والبرامج والعمليات)، مع التركيز على تحقيق النتائج والبحث عن الأثر.

وفقاً لهذا النموذج، يتمثل التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة¹¹ في تدقيق تنفيذ جميع السياسات التي تساهم في تحقيق هدف متفق عليه على المستوى الوطني، يرتبط بغاية واحدة أو أكثر من غايات أهداف التنمية المستدامة. ويهدف إلى تقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف المتفق عليه وطنياً، ودراسة الاتجاهات الحالية من أجل تحديد إلى أي مدى يمكن تحقيق هذا الهدف، وأيضاً تقييم مدى ملاءمة الهدف الوطني مقارنة بالغاية المقابلة لأهداف التنمية المستدامة.

ويتميز التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن عمليات رقابة الأداء، التي تركز على هيئة أو برنامج أو خدمة واحدة، من خلال نهجه الشامل ومتعدد القطاعات ومتعدد الأنشطة.

⁹ Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en français en juin 2020, IDI, p. 5.

¹⁰ Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en français en juin 2020, IDI, p. 5.

¹¹ "Définition de l'audit de la mise en œuvre des ODD", Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p. 9.

2- اعتبارات عامة تتعلق بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

من المهم معرفة أنّ التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يكمن في عملية تدقيق بسيطة للأداء، ولكنه عبارة عن عملية معقدة تتضمن العديد من الأجزاء والسياسات والبرامج المتداخلة. ولهذا الغرض، يجب أن يتم تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لنهج يشمل الحكومة ككل (whole-of-government approach) ويسمح بإشراك جميع القطاعات ومساهمة كل الأطراف المعنية (الحكومة والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني والمواطنين). ويأتي تفصيل هذه الاعتبارات على النحو التالي:

أ- تدقيق التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

في إطار إنجازها لمراجعات مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أجرت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فحصاً للعملية الوطنية المتعلقة بدمج الغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في السياق الوطني. ومع ذلك، من المهم للمدققين أن يركزوا جهودهم على أهداف محددة وذات أولوية من أجل التحكم الجيد في نطاق التدقيق وضمان إجراء فحص معمق للموضوع. وفي هذا الصدد، يفضل بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة التي أنجزت مراجعة مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما هو الشأن بالنسبة لمجلس المحاسبة الجزائري، وترغب في الانتقال إلى تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أن تجري تدقيق الغايات التي تم دمجها في السياق الوطني.

ب- تدقيق نهج الحكومة ككل (whole-of-government approach) في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

يهدف هذا النهج الذي يشمل الحكومة ككل وجميع الأطراف المعنية، إلى توجيه جهود الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة نحو تقييم النتائج المرجوة، فيما يخص مشكلة اجتماعية بدلا من أنشطة هيئة أو مؤسسة. وبشكل عام، فإنّ صفة "الحكومة ككل" تخص الإجراءات التي تهدف إلى الاستجابة لمشاكل تجزئة القطاع العام والخدمات العامة، وتعزيز التكامل والتنسيق والقدرات¹².

يتيح هذا النهج للمدققين أن يأخذوا في الاعتبار الطبيعة الشاملة والمترابطة لأهداف التنمية المستدامة، والتفاعلات بين الأبعاد الثلاثة (3) للتنمية المستدامة، وتعزيز مواءمة وتنسيق جهود الوزارات والهيئات وأصحاب المصلحة، من أجل توفير استجابات متكاملة لاحتياجات وأولويات البلاد.

والمدقق مدعو إلى مراعاة المبادرات التي اتخذتها القطاعات الوزارية وهيئات القطاع العام الأخرى المعنية بتنفيذ الهدف الوطني المرتبط بأحد أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار: الترابط بين الأطراف المعنية، وكيفية التعاون وتنسيق الجهود والتواصل بين الجهات المعنية. ومن ثم، يقدم المدقق مخططاً شاملاً للخطوات المتخذة على مختلف مستويات أجهزة الدولة. يُطلب من المدقق، عند رقابة أنشطة الوزارات والجهات المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقييم مجالات التشتت والثغرات والازدواجية والتداخل في الأدوار والمسؤوليات والوظائف. لذلك من المهم للمدقق تقدير وتحديد المخاطر النظامية¹³ من خلال النظر فيها عبر كامل سلسلة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراجعة، ومن خلال تحديد حالات التداخل في المهام¹⁴.

¹² Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en français en juin 2020, INTOSAI, p. 12.

¹³ Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en français en juin 2020, INTOSAI, p. 12.

¹⁴ وفق ما يشير إليه دليل تقييم التسيير لمكتب مسائل الحكومة الأمريكي (GAO)، مع التأكيد على أساليب طرح المنتجات والخدمات، وكيفية تحقيق النتائج.

ويجب على المدقق أيضاً التحقق مما إذا كانت الموازنة المخصصة لتنفيذ الهدف الوطني المرتبط بهدف التنمية المستدامة كافية وموزعة بشكل جيد بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، وفقاً للأولويات الوطنية والسياسات وخطط العمل المحددة. وفي هذا السياق، ستقوم عملية التدقيق بتقييم ما إذا كانت الموازنة قد تم إنفاقها فعلياً، وما إذا كانت الموارد المالية تستخدم بكفاءة.

ج- تدقيق تطبيق مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب":

لقد وضعت خطة عام 2030 مبادئ أساسية لمكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة. ويعتبر "عدم ترك أي أحد خلف الركب" مبدأً أساسياً في خطة عام 2030.

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمسة (5) معايير يتم بموجبها معرفة الشخص على أنه "خلف الركب"، وهذا من خلال المكان الجغرافي: أن يجد نفسه معزولاً دون إمكانية الوصول إلى الخدمات ووسائل النقل، أو من خلال تعرضه للتمييز: أيًا كان شكله (الهوية، الجنس، الأصل العرقي، الفئة الاجتماعية، الإعاقة، وما إلى ذلك).

ويعتبر الشخص أيضاً "خلف الركب" من حيث الحوكمة: إذا كان محروماً بسبب عدم الفعالية والظلم أو الافتقار إلى المساءلة أو الاستجابة من جانب المؤسسات الوطنية أو العالمية (القوانين والسياسات والإجراءات الجائرة أو غير المنصفة).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الأشخاص المعرضين لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات والأزمات الاقتصادية أو الصحية يعتبرون "خلف الركب" بسبب الصدمات التي يعاني منها هؤلاء الأشخاص وهشاشتهم وضعفهم. سيكون المدقق قادراً على فحص الإجراءات التي تهدف إلى إعطاء الأولوية للفئات المحرومة وتحديد الأشخاص المعنيين والاحتياجات التي يجب تلبيتها.

د- تدقيق إشراك مختلف أصحاب المصلحة:

يتطلب تحقيق الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030 اتباع نهج تشاركي وشامل في جميع إجراءات تنفيذ أو متابعة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. في هذا النهج، يتم الاعتراف بأصحاب المصلحة مثل: السلطات العمومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والهيئات التشريعية، وكذلك المؤسسات الوطنية للدفاع عن الحقوق الأساسية، كشركاء ذوي قيمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي التوعية العامة.

إنّ إشراك أصحاب المصلحة يضمن فعالية القرار المتخذ، لأنّه سيكون مستوحى من الاحتياجات الحقيقية التي تعبر عنها الفئات المتضررة، ويساعد السلطات العمومية على تخصيص السياسات العمومية وتنفيذها ودراسة تأثيرها.

في هذا النهج التشاركي والتشاورى، تتم دعوة أصحاب المصلحة إلى المشاركة بنشاط في جميع مراحل عملية تصميم وتنفيذ ومتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في المجتمع.

ونظراً لتعدد أهداف التنمية المستدامة والروابط الموجودة بين الغايات المختلفة، يمكن أن يساهم إشراك أصحاب المصلحة في تعزيز اتساق السياسات وتكاملها من خلال معرفة أكثر شمولاً وتفصيلاً بالإشكاليات، وتحديد حلول أفضل للسياسات والحصول على ردود الفعل حول الإجراءات التي تم تنفيذها¹⁵.

¹⁵ "Auditer l'implication des différentes parties prenantes", Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020. INTOSAI, p. 16.

ويتمثل دور مجلس المحاسبة في مراجعة الجهود التي تبذلها الدولة من أجل إقامة حوار مع مختلف أصحاب المصلحة ومشاركتهم في تحديد وتنفيذ الأهداف المتفق عليها على المستوى الوطني والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويتحقق المدقق مما إذا كانت الدولة قد وفّرت الظروف الملائمة لإشراك أصحاب المصلحة، ولكنه يقوم أيضاً بتقييم مدى مساهمتهم، فضلاً عن توافق التفاعلات التي تم تطويرها.

وفي هذا السياق، يتحقق المدقق مما إذا كانت قنوات الاتصال تسمح بالحصول على ردود فعل مفتوحة وصادقة، وما إذا كان أصحاب المصلحة سيكونون قادرين على الوصول بسهولة إلى نظام تبادل المعلومات هذا، وما إذا كان هذا النظام يعزز إنشاء عمليات تبادل متعددة وحوار تفاوضي. كما يدرس إلى أي مدى تم أخذ ردود فعل أصحاب المصلحة في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ السياسات العمومية.

هـ- التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لعملية تدقيق الأداء متوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومرتكزة على البحث عن الأثر:

وفقاً لنموذج مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) حول تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (ISAM)، يستحسن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأن تجمع في منهجية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متطلبات المطابقة الموضحة في إطار الانتوساي للإصدارات المهنية وخاصة منها المعايير المتعلقة برقابة الأداء (PA)، ولا سيما المعيار ISSAI 300 والمعيار ISSAI 3000. ويحدد المعيار ISSAI 300 بعض المبادئ العامة بالإضافة إلى المبادئ المتعلقة بعملية التدقيق، مع الاعتبارات المرتبطة بالبحث عن الأثر.

رابعاً: تنفيذ عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

1- اختيار موضوع التدقيق:

تحدد الدولة الأهداف الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وفقاً للسياق الوطني. يتم تصنيف هذه الأهداف حسب الأولوية ويتم ضبط الجدول الزمني لتنفيذها مسبقاً.

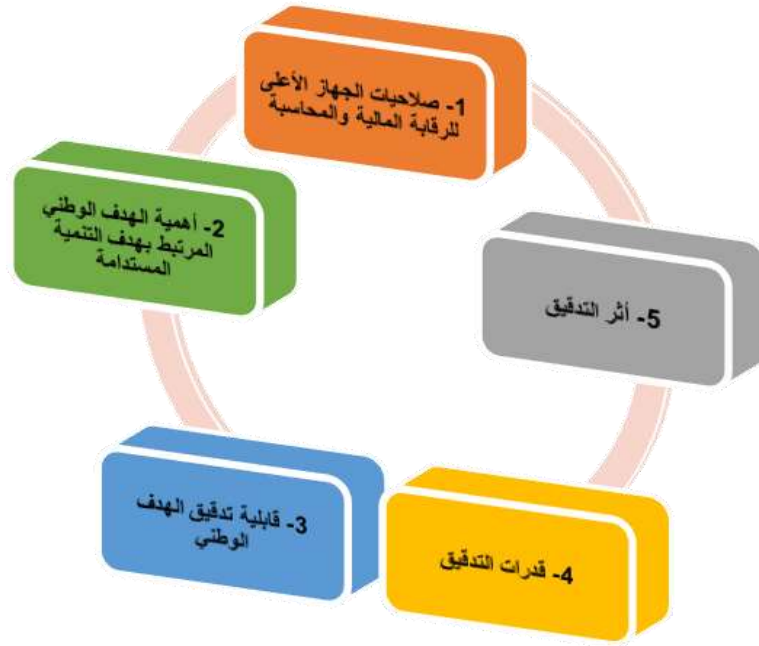
وبما أنه من الصعب تدقيق جميع الأهداف الوطنية بشكل متوازٍ، ومن أجل اختيار هدف التنمية المستدامة موضوع التدقيق، يستحسن بأن يُعدّ مجلس المحاسبة تحليلاً للأهداف من خلال تحديد أهميتها، والمخاطر المرتبطة بتنفيذها، وقابليتها للتدقيق ومدى الأثر الذي يمكن أن يحدثه تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة به. ويتم اختيار مواضيع التدقيق على أساس المعايير الخمسة (5) التالية:

- 1- صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.
- 2- أهمية الهدف الوطني المرتبط بهدف التنمية المستدامة.
- 3- قابلية تدقيق الهدف الوطني: يمكن تطبيق معايير ومؤشرات التدقيق على الهدف الوطني (قابل للقياس، وبيانات ومتوفرة وموثوقة).
- 4- قدرات التدقيق: لهذا المعيار أهمية خاصة في عملية اختيار الهدف الوطني موضوع التدقيق، لأنّ قدرات مجلس المحاسبة سيكون لها أثر مباشر على جودة عمليات تدقيقه لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل ضمان جودة تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن يقوم مجلس المحاسبة بوضع منهجية مناسبة لهذا النوع من التدقيق، وتجميع القدرات اللازمة من خلال القيام بعمليات تدقيق تجريبية¹⁶، وتنظيم دورات تدريبية، ودمج نهج الحكومة ككل (whole-of-government approach) في منهجية التدقيق الخاصة به.

5- أثر التدقيق: ويتمثل الأثر في مساهمة عمليات التدقيق التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في التحسينات التي تم إدخالها على مؤسسات القطاع العام من حيث الكفاءة والمساءلة والشمولية.

شكل 2: معايير اختيار موضوع التدقيق



2- هدف ونطاق التدقيق:

بعد اختيار موضوع التدقيق وتحديد الهدف الوطني المرتبط بهدف التنمية المستدامة المعين، يباشر مجلس المحاسبة مرحلة تصميم التدقيق. أولاً، من الضروري فهم الهدف المتفق عليه على المستوى الوطني للتمكن من صياغة هدف لعملية التدقيق. ونظراً لأهمية هذه المرحلة، يجب على مجلس المحاسبة أن يخصص الوقت الكافي لها.

وفيما يتعلق بفهم الهدف الوطني، يجب على المدقق استيعاب الروابط والتفاعلات بين الهدف المختار والغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة¹⁷. ويجب عليه أن يلم بالسياسات والخطط والبرامج المتعلقة بهدف التدقيق، وأن يكون على دراية بالتشريعات والتنظيمات المسيّرة للقطاعات المعنية بالهدف المتفق عليه، بالإضافة إلى معرفة الأنشطة والهيئات وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين ودورهم في تنفيذ هذا الهدف.

¹⁶ « Comment sélectionner le(s) thème(s) de l'audit de la mise en œuvre des ODD ? », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p. 21.

¹⁷ « Conception de l'audit de la mise en œuvre des ODD : Comment comprendre l'objectif convenu au niveau national », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p. 29.

كما يجب أن يكون المدقق قادراً على تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق الهدف الوطني، فضلاً عن الأنظمة الموضوعية لقياس التقدم المحرز في هذا الشأن. ويمكنه إعداد قائمة بالأسئلة التي ستساعده في جمع هذه المعلومات. يُطلب من المدقق استكشاف مجال واسع لتحديد السياسات والمؤسسات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على النتائج. والصعوبة التي تواجه التدقيق هي الحفاظ على نطاق استكشاف واسع بما يكفي ليشمل السياسات التي تؤثر على المشكلة، وضيق بما يكفي لإبقائها تحت السيطرة.

بعد تحديد أهداف ونطاق تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم المضي قدماً في صياغة هذه الأهداف. وفي هذا السياق، يُطلب من المدقق صياغة أهداف التدقيق مع الأخذ في الاعتبار البيانات التي تم جمعها فيما يتعلق بالهدف الوطني المختار ونطاق التدقيق.

يمكن صياغة أهداف التدقيق من خلال تحديد هدف رئيسي للتدقيق والذي سيتم تجزئته بعد ذلك إلى أسئلة تدقيق وأسئلة فرعية.

3- وضع اللمسات الأخيرة لخطة التدقيق:

يعتبر وضع اللمسات الأخيرة لخطة التدقيق الخطوة الأخيرة في تصميم تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في هذه المرحلة، يجمع المدقق جميع عناصر المعلومات: المستندات والوثائق المتعلقة بالهدف الوطني، ونطاق التدقيق ومعايير ذات الصلة، والمنهجية والتقنيات المطبقة في جمع وتحليل الأدلة، وتشكيل واختصاص فريق التدقيق، بالإضافة إلى الموارد والتكلفة وأجال عملية التدقيق... ، والتي ستكون بمثابة وثيقة عمل أثناء مهمة التدقيق. يقوم المدقق، بعد التحقق من صحة خطة التدقيق الخاصة به، بجمع الأدلة وتحليلها، ثم صياغة نتائج التدقيق والاستنتاجات ذات الصلة.

رابعاً: عرض تقرير التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والمتابعة والأثر:

1- عرض تقرير التدقيق:

عند إعداد تقرير تدقيق تنفيذ الهدف المتفق عليه، ينبغي للمدققين صياغة توصيات بناءة يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الهدف المتفق عليه وطنياً. من أجل تحقيق أقصى استفادة من محتوى تقرير التدقيق، من المهم إعداد تقرير شامل ومقنع وسهل القراءة ومتوازن¹⁸.

ولذلك يستحسن نشر التقرير في الوقت المناسب ليطلع عليه جميع أصحاب المصلحة، وإبلاغهم بالتقدم المحرز في تنفيذ الهدف المتفق عليه على المستوى الوطني (احترام مبدأ: "عدم ترك أحد خلف الركب")¹⁹.

أ- صياغة توصيات ذات أثر:

في نهاية تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يتأكد المدقق من صياغة التوصيات بطريقة تسمح بالحصول على ردود فعل بناءة وتساهم في معالجة الثغرات والمسائل التي أثرت أثناء التدقيق.

¹⁸ ISSAI 300: «Principes de l'audit de la performance», p. 34.

¹⁹ «Présentation du rapport sur l'audit de la mise en œuvre des ODD», Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p. 50.

يجب أن تكون التوصيات واضحة، ويتم عرضها بطريقة منطقية ومبررة، ومبنية على أسس متينة، ويجب أن توفر قيمة مضافة. كما يجب أن تعالج أسباب المشاكل و/أو نقاط الضعف. ومع ذلك، يجب صياغتها بطريقة تتجنب البديهيات وألا تمثل ببساطة مجرد صورة عكسية لمحتوى استنتاجات التدقيق. وعلى المدقق احترام المبادئ التالية عند صياغة التوصيات²⁰:

- أن تكون بناءة وذات قيمة مضافة.
- أن تعالج أسباب الثغرات التي تم تحديدها.
- أن يتم تحديد الجهة المتلقية للتوصيات بوضوح، وصياغة المقترحات بعبارات دقيقة.
- أن تكون التوصيات عملية وموجهة إلى الهيئات التي لها المسؤولية والاختصاص لتنفيذها.

ب- أهمية "التوقيت المناسب" في صياغة تقرير تدقيق شامل ومقنع وسهل القراءة ومتوازن²¹:

ينبغي أن يتضمن التقرير الشامل استنتاجات التدقيق المتعلقة بجميع الأهداف الرئيسية لتدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك:

- درجة اتساق النشاط العمومي الرامي إلى تنفيذ مجموعة من السياسات التي تساهم في تحقيق الأهداف المتفق عليها على المستوى الوطني.
- التقدم المحرز في تحقيق الهدف الوطني، واحتمالية تحقيق الهدف، والمواءمة بين الهدف الوطني والغاية المقابلة من أهداف التنمية المستدامة.
- مستوى احترام مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" في تنفيذ الهدف الوطني.
- درجة إشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية تحقيق الهدف الوطني.

ليكون التقرير مقنعا²²، يجب أن يكون منظما بشكل منطقي، وأن تكون الروابط واضحة بين هدف ومعايير ونتائج واستنتاجات وتوصيات التدقيق، وبالتالي يتطرق لجميع الأدلة ذات الصلة. وعلى مجلس المحاسبة أن يختار الوقت المناسب لإصدار تقرير التدقيق. يمكن تقرير تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي يتم إصداره في الوقت المناسب، مجلس المحاسبة والسلطات العمومية وممثلي السلطة التشريعية وأصحاب المصلحة الآخرين من استخدام المعلومات المقدمة بطريقة تعزز أثر التدقيق. وتتمثل النقطة الأخيرة في صياغة تقرير متوازن²³ ولتحقيق ذلك يتعين صياغة استنتاجات غير متحيزة فيما يتعلق بأهداف التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن حياد التقرير من شأنه أن يخلق القيمة، لأنه سيدشجع السلطات العمومية على مواصلة الأنشطة التي تعمل بشكل جيد، ويوفر المعلومات للوزارات حول ما يمكن القيام به لتنفيذ الأهداف الوطنية التي تقع على عاتقها المسؤولية عنها.

²⁰ ISSAI 300 : « Principes de l'audit de la performance », p. 35- P 40.

²¹ « Présentation du rapport sur l'audit de la mise en œuvre des ODD », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p.p. 51-52.

²² « Présentation du rapport sur l'audit de la mise en œuvre des ODD », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p.p. 51-52.

²³ « Présentation du rapport sur l'audit de la mise en œuvre des ODD », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p.p. 51-53.

2- أثر ومتابعة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

من أجل تحسين أثر عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمرّ مجلس المحاسبة إلى المرحلة المتعلقة بمتابعة التدقيق.

أ- كيف يمكن تقييم أثر التدقيق؟

يجب البحث عن الأثر المرتبط بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقياسه طوال عملية التدقيق. على هذا النحو، يستحسن أن يأخذ المدققون في الاعتبار جانب الأثر في كل مرحلة من مراحل التدقيق: اختيار موضوع التدقيق، وتصميم الخطة، وإعداد التقرير وعرضه، وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

- ما مدى احتمالية مساهمة التدقيق، من خلال تصميمه، في تحقيق الهدف الوطني موضوع التدقيق؟
- هل ستحدث عملية التدقيق فرقاً في حياة المواطنين والفئات الضعيفة المعنية بالهدف موضوع التدقيق؟
- هل تشكل عملية التدقيق وسيلة لتعزيز التعاون بين القطاعات المسؤولة عن تنفيذ الهدف الوطني المرتبط بغايات أهداف التنمية المستدامة، ولتعزيز إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟
- علاوة على ذلك، سيأخذ المدقق بعين الاعتبار الجانب المرتبط بالبحث عن الأثر في صياغة التوصيات²⁴، وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

- هل ستعزّز توصيات التقرير أثر التدقيق بشكل ملموس؟
- هل سيكون للتوصيات أثر إيجابي على وضع الفئات الضعيفة؟
- هل التقرير متاح لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (المستهدفين لتحسين أثر التدقيق) بما في ذلك الفئات الضعيفة؟ ولتحقيق الأثر المنشود (ردود الفعل المتوقعة)، يستحسن للجهاز الأعلى للرقابة تعزيز قدراته فيما يتعلق بإيصال الرسائل الرئيسية، لأنّ مدى أثر التدقيق سيعتمد عليه بشكل مباشر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن إصدار بيانات صحفية، وإجراء مقابلات في وسائل الإعلام، وتنظيم مؤتمرات وفعاليات والمشاركة فيها مع الجمعيات والمنظمات المهنية الوطنية والدولية، واستخدام منصات تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر أدوات فعالة لإيصال الرسائل الرئيسية للجهاز (استهداف الفئات الأصغر سناً من المواطنين بالإضافة إلى بعض أصحاب المصلحة الآخرين)، فضلاً عن القيام بالتوعية اللازمة حول قيمة وأهمية عمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في مجال أهداف التنمية المستدامة²⁵.

ب- متابعة التدقيق:

تكمن متابعة تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تحقق مدققي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة من الإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها من قبل الهيئات المسؤولة استجابة للتدقيق²⁶.

²⁴ « Considérations liées à l'impact de l'audit », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p. 56..

²⁵ « Communiquer les messages clés », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p. 58.

²⁶ « Suivi et impact de l'audit de la mise en œuvre des ODD », Modèle d'audit des ODD de l'IDI (ISAM), version pilote traduite en juin 2020, INTOSAI, p. 57.

هناك العديد من أساليب المتابعة التي يمكن أن يستخدمها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. على سبيل المثال، يمكن له تنظيم اجتماعات أو لقاءات في مقره الرئيسي أو عن طريق تقنية التواصل عبر الفيديو مع مسؤولي الهيئات الخاضعة للرقابة، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ هدف التدقيق بالمقارنة مع التوصيات الواردة في التقرير. كما يمكن للجهاز الرقابي الاستعانة بفرق تدقيق أخرى (مسؤولة عن مهام تدقيق ثانية) لجمع المعلومات التي تعتبر مفيدة لمتابعة تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتفضل بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اعتماد طريقة أخرى، وهي إنجاز عملية تدقيق مستقلة للمتابعة، والتي تشمل التحقق من تنفيذ التوصيات.

خاتمة:

إنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب إشراك كافة الجهات الفاعلة المعنية: الحكومات والمجتمع المدني والأجهزة الرقابية، لضمان تنفيذ برامج التنمية ضمن الأجل المحددة لها وتحقيق النتائج المنتظرة. من المتفق عليه أنّ برامج التنمية، بما في ذلك تلك التي تسعى إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، متعددة ومعقدة نظرا لترابطها وتعدد أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المعنية. كما أنّها تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي تشكل السياق الوطني للبلد. ولذلك، فمن المهم اختيار أساليب التدقيق المناسبة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على فرق الرقابة المكلفة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن تتمتع بمعارف متعددة التخصصات لتتمكن من الإلمام بالهدف وتحديد جميع السياسات العمومية والبرامج والجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ الهدف المذكور. وفي الختام، لضمان نجاح عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم أن يتمتع المدققون المكلفون بإنجاز ومتابعة التدقيق بخبرة جيدة ومهارات رقابية متنوعة في مجال رقابة الأداء، وأن يستفيدوا من التدريب المتخصص في أساليب التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إعداد السادة/ لويس رودريجز، خوسيه بيريرا، أميليا
فيريرا دي سيلفا وأومبيرتو ريبيرو
ترجمة الأستاذة/ رشا سالم محمد الزين
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

الملخص:

هناك توقع بأن استخدام الذكاء الاصطناعي سيحدث تغييرات عميقة في النموذج الحالي لمهنة التدقيق، مما يضمن موثوقية وأمان أفضل لدى تحليل البيانات المالية. تعرض هذه الدراسة نتائج استبيان استقصائي للتعرف على تصورات مدققين معتمدين من مقاطعتين برتغاليتين، فيما يتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي على مهنة التدقيق. وتكشف النتائج أن المشاركين في الاستبيان يعتقدون أن مستقبل مهنة التدقيق يعتمد على تطبيق الذكاء الاصطناعي، وتحديدًا في كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق، وتقنيات أخذ العينات، والعلاقة بين التكلفة والعائد والاعتراف بالتحريفات المادية. الكلمات الرئيسية: التدقيق، الذكاء الاصطناعي، المهنة، نظام الإدارة، الصناعة 4.0

المقدمة:

تميزت بداية القرن الحادي والعشرين بتقدم تكنولوجي ملحوظ، وفي ذات الوقت، بنمو الاقتصاد العالمي وتطور الهياكل وتعقيد التنظيمات. وإضافة إلى ذلك، تزايد مستوى المتطلبات من قبل مستخدمي البيانات المالية الذين يسعون بشكل متزايد إلى معرفة ما إذا كانت تلك البيانات تعكس الوضع المالي للشركة بدقة وما إذا كانت خالية من التشوهات المادية بسبب الاحتيال أو الخطأ. وفي هذا السياق، ونظرًا لكون بعض إجراءات التدقيق، وخاصة الإجراءات اليدوية غير فعالة وغير مجدية في السيناريو الحالي لتحقيق أهداف المهنة. تظهر الحاجة حتمًا إلى دمج المراجعة في مسار التكنولوجيات الجديدة لتطوير أدوات تؤدي إلى أتمتة عمليات التدقيق المختلفة.

ويعود تاريخ التدقيق إلى الحضارات القديمة والتي اتخذت منذ ذلك الحين أهدافًا مختلفة وخضعت لعدة تغييرات للتكيف مع الواقع الاقتصادي في أوقات مختلفة. ومع ذلك، فإن علم التدقيق يمكن تعريفه بأنه عملية مستمرة وموضوعية يقوم بها خبير مستقل يهدف إلى تحليل ما إذا كانت البيانات المالية خالية من التحريف المادي نتيجة للاحتيال أو الخطأ وكذلك إذا كانت - بشكل موثوق فيه - تمثل الصورة الحقيقية والمناسبة للشركة.

ومع ذلك، استنادًا إلى تطور الاقتصاد العالمي ونمو الشركات متعددة الجنسيات ذات الأنشطة اللامركزية وذات الهياكل والمعاملات المعقدة المتزايدة، يصبح الأمر صعبًا للغاية على المدقق أن يحقق أهداف المهنة بفعالية، مما يجعل من الصعب ضمان مستويات أمان معقولة حول صحة البيانات المالية. ولهذا السبب، في مطلع القرن الحادي والعشرين ومع النمو المتسارع للتكنولوجيا، بدأت العديد من أدوات العمل في الظهور لأتمتة بعض إجراءات التدقيق وعلى سبيل المثال، فإن مفهوم الضمان المستمر في التدقيق يقوم بتعريفه Vasarhelyi et al (2010) على أنه "تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة على منتجات التدقيق القياسية، سواء كان ذلك رأي التدقيق الإلزامي السنوي أو التدقيق الداخلية لتكنولوجيا المعلومات".

¹ المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلة هندسة وإدارة نظم المعلومات – 2023, 8(1), 19002 e-ISSN: 2468-4376

ووفقاً لذات المؤلف، في الأيام الأولى للتدقيق المستمر، كانت الفكرة المثالية النهائية هي تطوير ما يسمى بـ "زر التدقيق"، حيث تعمل وظائف التدقيق بشكل مشابه للطريقة التي يحمي بها برنامج الحماية من الفيروسات جهاز الكمبيوتر اليوم مع تدخل قليل من المستخدم". يقودنا هذا إلى السؤال الكبير، الذي أشار إليه (GCMA 2019:8) باعتباره النقاش الرئيسي عبر المنظمات في جميع القطاعات والصناعات: "هل ستؤدي التكنولوجيا إلى تعزيز الذكاء البشري، أم ستؤدي إلى ظهور الذكاء المستقل وأتمتة الآلات؟".

ووفقاً لـ Sherif & Mohsin (2021) فإن "تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال المالي والمحاسبي يعود تاريخه إلى الثمانينات، حيث تم التركيز على تحليل التقارير واكتشاف الاحتيال والتنبؤ". ويستخدم الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات التقليدية للعمل، كما سمح لشركات المحاسبة والتدقيق بتوسيع نطاق منتجاتها وخدماتها، وتطبيقاته الحالية في مجال مراجعة الحسابات والمحاسبة موثقة توثيقاً جيداً (Omoteso, 2012; Moudud-UI-Huq, 2014; Kokina & Davenport, 2017; Zemánková, 2019; Zhang et al, 2020; Zhang, et al., 2022).

ومع ذلك، فيما يتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة التدقيق فإن الأدبيات غير واضحة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم التأثيرات المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في هذا المجال. فهي تعرض نتائج استبيان استقصائي للتعرف على تصورات مدققين معتمدين من مقاطعتين برتغاليتين فيما يتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي على مهنة التدقيق. وفي الجزء التالي، سيتم عرض تدقيق الأدبيات حول هذا الموضوع. وتستمر الدراسة في شرح الإجراءات المنهجية. وفي الجزء الرابع، يتم عرض النتائج ومناقشتها، يلها الاعتبار النهائي في الجزء الخامس.

تدقيق الأدبيات:

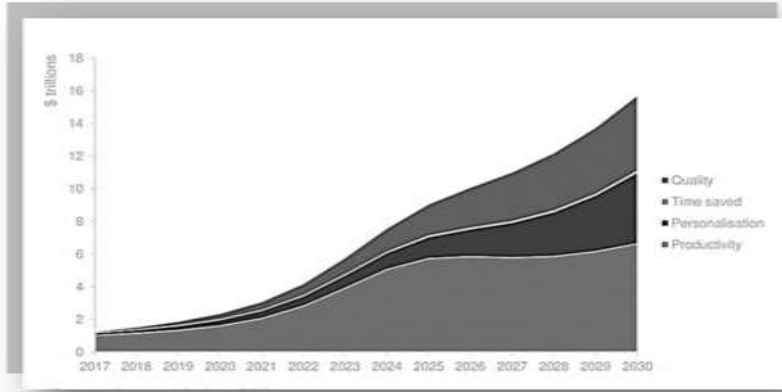
أصبح الذكاء الاصطناعي موضوعاً حاضراً في حياتنا اليومية بشكل متزايد، حيث تنشأ أتمتة العمليات المهنية والاجتماعية بوتيرة فريدة من نوعها وتسهم في تغييرات كبيرة تحدث في النموذج الاجتماعي والمهني للبشر. ولكن، على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي قد اكتسب أهمية أكبر في السنوات الأخيرة، فإن أصله يعود إلى زمن بعيد. وكما ذكر (Gabriel 2018)، يعود وجود الرجل الفتاتي (clastic man) والكائنات الاصطناعية إلى اليونان القديمة.

وإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى (Rossi 2019)، فإن الذكاء الاصطناعي يعرف في الوقت الراهن على أنه الانضباط العلمي الذي يهدف إلى بناء النظم القادرة على أداء المهام المتنوعة التي تتكامل مع الذكاء البشري لتحقيق أهدافها. ويشير Oliveira (2019) إلى أن الذكاء الاصطناعي يركز على صعوبة خاصة في التوصيف والتكاثر، وكما حدث مع مرور الوقت، فقد كان هناك العديد من المقترحات لتكرار القدرة المعرفية للبشر في الحاسب الآلي. ومع ذلك، فهو يذكر أن الذكاء الاصطناعي يتمثل في قدرة الإنسان على خلق اللغات والتلاعب بالرموز من خلال إنشاء أنظمة تتألف من الثقافة والتكنولوجيا وكذا الخصائص الفريدة للجنس البشري. وبالنسبة إلى (Mijwel 2015:5)، فإن الذكاء الاصطناعي "يتكون من تطوير الآلات التي تم إنشاؤها بالكامل بوسائل اصطناعية يمكنها عرض سلوكيات مثل البشر دون استغلال أي كائن حي".

ومن حيث الإنتاجية، وفقاً لـ (Szczepeński 2019)، فإن الذكاء الاصطناعي يعتبر أداة قادرة على الاستفادة من النمو الاقتصادي ومن نمو الإنتاجية حيث أن تطوير عمليات إنتاجية أكثر كفاءة من شأنه توفير منتجات وخدمات جديدة مما يسهم في زيادة الاستهلاك، وفي الوقت نفسه، إتاحة قنوات إيرادات إضافية.

هذا؛ ويقدر (2018) Gillham, Rimmington, Dance, Verwij, Rao, Barnard & Paich أنه بحلول عام 2030، سيكون الذكاء الاصطناعي مسؤولاً عن نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP بنحو 14% أي ما يعادل 15.7 تريليون دولار وذلك نتاج زيادة الإنتاج واستمراره وجودة المنتجات المصنعة (كميات أقل من المنتجات المعيبة) وكذلك كفاءة وفعالية وقت الإنتاج وتخصيص المنتج.

وفيما يتعلق بسوق العمل، يشير Szczepański (2019) إلى الجدول القائم حول مساهمة تطبيق الذكاء الاصطناعي في خلق فرص عمل وكيف أنه سيؤدي أيضاً إلى تدميرها. فخلق فرص العمل سيكون نتيجة لظهور مجالات عمل جديدة جاءت نتاج تطبيق الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد، في حين سوف يعتمد تدميرها على استبدال العمالة بعمليات آلية أكثر كفاءة، أكثر ابتكاراً وقبل كل شيء، مربحة لمؤسساتهم. وبهذا المعنى ينص Verma (2018) على أن جميع الثورات التكنولوجية تنطوي على تكاليف مقابلة وأضرار جانبية. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى سياسات تغذي نمو وإمكانات الذكاء الاصطناعي، ولكنها في الوقت ذاته تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة التي قد ينطوي عليها هذا الشأن.



الشكل رقم (1) - تأثير الذكاء الاصطناعي على الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: مأخوذ عن Gillham, Rimmington, Dance, Verwij, Rao, Barnard & Paich (2018:6)

وليس هناك شك في أن الذكاء الاصطناعي يدعم المحاسبين والمدققين في وظيفتهم الرئيسية المتمثلة في تقديم التحليل الاقتصادي الانتقادي والمعلومات المالية. وبهذا المعنى، من المتوقع أن ينظر المحاسبون والمدققون إلى الذكاء الاصطناعي على أنه الشريك الذي يزيد من ذكائهم مع قدرته على استغلال البيانات المعقدة والضخمة والمتغيرة. ومع ذلك، فإن القلق لازل قائماً فيما يخص أن الذكاء الاصطناعي سوف يحد إجراءات الحسابات ويخفض دورها وقوتها في المؤسسات. ووفقاً لـ (2008) Teck-Heng & Ali، فإن جذور التدقيق يعود تاريخها إلى الحضارات القديمة حيث ظهر مصطلح "التدقيق (audit)" وأصله الكلمة اللاتينية "audire" والتي تعني الاستماع. وخلال تلك الفترة، بحسب (1962) Brown، فقد كان من الشائع أن نسمع أن محاسبة التراث يسجلها الكتبة وذلك من أجل منع أعمال الاحتيال المحتملة ضد تراث المملكة. ومع ذلك، في الوقت الحاضر وفقاً لـ (2010:9) Duarte، يمكن تعريف التدقيق كما نعرفها اليوم بأنها "خدمة تتسم بالتعبير عن رأي موضوعي بشأن البيانات المالية للمنشأة وتشير إلى مجموعة من المعايير التي لها طبيعة المصلحة العامة وتسهم في زيادة مصداقية المعلومات المالية". وعلى الرغم من نمو اقتصاد العالم، ومع تطور هيكل الشركات وزيادة تعقيدها بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة لنقل

ولهذا السبب، يشير (Byrnes et al (2018 إلى أن التدقيق تمر بمرحلة حرجة نتيجة لتقدم تكنولوجيا المعلومات فضلاً عن اعتماد نماذج جديدة للإدارة. ويشير (Dalal (2015 إلى أن الزيادة الملحوظة في عدد سكان العالم، فضلاً عن التعقيد وطبيعة المعاملات الاقتصادية ستسهم في اعتماد المدققين بشكل متزايد على البرمجيات، مما سيجعل من تنفيذ إجراءات التدقيق يدوياً أمراً غير معتاد على نحو متزايد وغير فعال في معظم المؤسسات. ويتفق (Nunes, Leite, & Pedrosa (2020 على ذات المفهوم حيث يذكر أنه مع تزايد الصعوبة في الحصول على المعلومات أو النتائج حول الأداء المالي وغير المالي للجهة الخاضعة للتدقيق، فسيكون من الضروري إدراج أدوات ذات قدرات معرفية من أجل خفض مخاطر التحريف المادي والتأكد من قيمة ومصداقية البيانات المالية التي تم مراجعتها.

وبالنسبة لـ (Kokina & Davenport (2017، سيكون إدخال الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق واقعاً متكرراً بشكل متزايد حيث أنه بهذه الطريقة فقط سيتمكن المدققون من تحليل مجموعات كبيرة من البيانات، وبالتالي ضمان مصداقية وموثوقية البيانات المالية.

وقد تم الانتهاء إلى أنه من المفترض بشكل عام أن تطوير التكنولوجيا وكذلك المؤسسات سيجعل من الصعب تنفيذ مهام التدقيق يدوياً، وبالتالي سيؤدي حتماً إلى اعتماد الأدوات التي تتسم بالقدرات المعرفية من أجل مساعدة المدققين. ولذا، في النقاط التالية، نعتزم تحديد كيفية استخدام تلك الأدوات في مراحل التدقيق المختلفة، وتحديد التأثيرات المحتملة لاستخدامها، وأخيراً، مقارنة النهج التقليدي للتدقيق مع النهج المدعم بالأدوات ذات القدرات المعرفية.

لم يهيمن الذكاء الاصطناعي بعد على مهنة التدقيق، ولكن هناك العديد من المؤلفين الذين يعرضون بعض العواقب المتعلقة باستخدامه. وبالنسبة لـ (Agnew (2016، فإن تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال التدقيق لن يؤدي إلى استبدال أو انقراض المهنة، ومع ذلك، فإنه سوف يبرز تغييرات عميقة في النهج الحالي مما يسمح للمدققين بإدارة الوقت بشكل أفضل في المهام الأقل قيمة كما يوفر تركيزاً أكبر على المجالات التي تمثل الخطر الأكبر للتحريف المادي. ويدافع (Byrnes et al (2018 عن أن بعض تلك العواقب تستند على أتمتة مهام التدقيق وعلى إمكانية التحليل الكامل لمجموعات بيانات المؤسسات. وهذا يترجم إلى عدم جدوى تقنيات أخذ العينات، والتي، وفقاً لنفس المرجع، تتميز بأنها واسعة النطاق بشكل أكبر وأقل كفاءة مقارنة بفحص مجموعات كاملة من البيانات.

وعلاوة على ذلك، تشير دراسة المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يخفف من مخاطر التعب البشري المصاحب للتحليل المتكرر لبيانات مؤسسة ما. وبالتالي تشير الدراسة إلى أن هذه الأدوات قد توفر القدرة على تحليل كميات هائلة من البيانات والتعرف على الأنماط والعلاقات والتحريفات التي ليست واضحة بشكل دائم للمدققين، لكنها تتطلب معرفتهم وخبراتهم المهنية في تقييم أن النتائج صحيحة وذات صلة جوهرية بالسياق العام للتدقيق (AICPA 2020).

وباعتبار ما ورد أعلاه، فقد استنتج (Nunes et. al (2020:3 أنه متى يقوم المدققون "بتخصيص المزيد من الموارد للمجالات الأكثر تعقيداً أو التحقيق في البنود التي تعتبر انحرافات محتملة وكذا الحصول على نطاق أكبر للوظائف التي تتسم بحس انتقادي وحكم مهني أكبر". وينص (Issa, Sun, & Vasarhelyi (2016 على أن مهنة التدقيق يمكن أن تضمن مستويات أعلى من الجودة والكفاءة والفعالية في الحصول على نتائج ونسبة أفضل للتكلفة - الفائدة.

ويرى (Ghanoum & Alaba (2020) أنه من الممكن أن يقوم التطور التكنولوجي بتحويل مهنة التدقيق إلى منظور استباقي أكثر منه رد فعل. ونقلًا عن (Brennan et al. (2017، فإنه لمن المعقول أن تتخذ المهنة نهجاً مستمراً وفي الوقت الفعلي، وهو أمر مخالف لما هو قائم حالياً حيث يتم إجراء أكبر نسبة من الأعمال بعد الإقفال المحاسبي للمؤسسات. ومن ثم، فإن إصدار المدقق لرأيه حول البيانات المالية يجب أن يصبح أكثر ملاءمة فيما يتعلق بالإقفال المحاسبي الخاص بالعميل (Issa et al (2016. وفي الوقت ذاته، فإنه من المرجح أنه تكون المهنة أقل مستوى من التفاعل البشري، وأن تصبح بعض إجراءات التدقيق متقدمة وأن يكون وجود أنشطة احتيالية و/أو انحرافات مادية أقل بكثير. وفي الدراسة الواردة في AICPA (2020)، يُذكر أيضاً أنه من الممكن أن تزيد توقعات مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بنتائج التدقيق، وبالتالي، يترجم ذلك إلى حدوث فجوة أكبر بالنسبة لتوقعات التدقيق. وبالرغم من ذلك، ينص Agnew (2016) على أنه على الرغم من التطورات التكنولوجية في هذا المجال، يجب على القائمين على تنظيم المهنة تطوير الآليات التي تضمن قيام المدققين باستخراج وتحليل البيانات بشكل صحيح، وذلك لتمكينهم من الحصول على تأمين معقول فيما يتعلق بالرؤية الحقيقية للوضع المالي على أساس البيانات المالية.

المرحلة	النهج المدعوم بأنظمة الذكاء الاصطناعي	النهج التقليدي للتدقيق
التخطيط	تحليل كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للشركة ونظامها المحاسبي والمالي.	يقوم المدقق بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للشركة ونظامها المحاسبي والمالي.
العقد	بعد المرحلة السابقة، يتم تقدير مستوى المخاطر وكذلك تقدير الساعات اللازمة للعمل.	يقوم المدقق بإعداد خطاب الالتزام على أساس مخاطر التدقيق المقدرة.
تحديد عوامل المخاطر	كشف الأنماط وتحليلها لتحديد عوامل المخاطر.	يقوم المدقق بتجميع المعلومات واستخدام حكمه المهني في تحديد عوامل المخاطر.
تقييم مخاطر الرقابة	متابعة عمليات الرقابة بشكل مستمر.	تدقيق سياسات وإجراءات عملية وجمع وتحليل البيانات الخاصة بالعميل. وإجراء اختبار للرقابة.
الاختبارات الموضوعية	إجراء الاختبارات التفصيلية بشكل مستمر وعلى نسبة 100% من العينة، والتي تتم على المركز المالي للشركة (قائمة الميزانية). ويمكن تحليل عدة سنوات اقتصادية. التعرف المستمر على الأنماط.	يتم إجراء اختبارات التفاصيل عن طريق أخذ العينات حيث تعتمد طبيعتها ومداهها وتوقيتها على اختبارات الرقابة الداخلية. وتتم هذه الاختبارات على مدى سنة اقتصادية واحدة فقط. يتم تنفيذ الإجراءات التحليلية.
تقييم الأدلة	تم دمج هذه المرحلة في المرحلة السابقة.	يقوم المدقق بتقييم مدى كفاية ووضوح الأدلة التي تم جمعها بهدف الحصول على تأكيد معقول بشأن الوضع المالي للمنشأة.
تقرير التدقيق	يمكن أن يكون تقرير التدقيق مستمراً وليس مصنعاً (نظيف، مؤهل، عكسي).	بناءً على المعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، يتم إصدار رأي نظيف أو مؤهل أو عكسي.

الجدول رقم (1) - النهج التقليدي للتدقيق مقابل نهج التدقيق المدعوم بأنظمة الذكاء الاصطناعي

المصدر: (2016) Adaptado de Issa, H., Sun, T., & Vasarhelyi, M. A

هذا، وكما ذكرنا في النقطة السابقة، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق سوف يؤدي إلى العديد من التغييرات في النهج الراهن مما يضمن تحسينات كبيرة في البانوراما النوعية والكمية لمهنة التدقيق. ومن هذا المنطلق، فإن الجدول رقم (1) (النهج التقليدي للتدقيق ونهج التدقيق المدعوم بأنظمة الذكاء الاصطناعي) يعرض مقارنة بين استخدام نهج تدقيق تعاونه أنظمة الذكاء الاصطناعي والنهج التقليدي للتدقيق.

وفيما يتعلق بمراحل التخطيط والتعاقد وتحديد المخاطر، على الرغم من أن النهجين لهما ذات الغرض، تم الانتهاء إلى أن استخدام النهج الذي يعاونه الذكاء الاصطناعي يسمح بجمع وتحليل البيانات التي تجعل من الممكن تقدير مخاطر التدقيق، تقدير ساعات العمل المطلوبة وتحديد الأنماط التي تسمح بالتعرف على عوامل المخاطر التي يجب على المدقق مراعاتها. وفي مراحل الاختبار الموضوعي وتقييم الأدلة، في نهج التدقيق من خلال الذكاء الاصطناعي، فقد تم تسليط الضوء على إمكانية إجراء الاختبارات بشكل مستمر وعلى 100% من السكان، بينما في النهج التقليدي، يتم إجراء الاختبارات عن طريق أخذ العينات وبموجب الثقة التي تأسست في الرقابة الداخلية.

وأخيراً، على الرغم من أن خاتمة التدقيق تتم بنفس الطريقة بالنسبة لكلا النهجين، فقد تم تسليط الضوء على أنه من خلال استخدام الأدوات التي تتسم بالقدرات المعرفية، يمكن للمرء الاستفادة من إمكانية إصدار رأي في موعد أكثر ملاءمة فيما يتعلق بإغلاق حسابات العملاء.

المنهجية:

يهدف مواصلة مناقشة موضوع الدراسة، تم إجراء دراسة تجريبية من أجل تقييم العواقب الناجمة عن استخدام هذه الأدوات. ولتحقيق الأهداف المحددة في هذا العمل، فقد تم استخدام الطريقة النوعية من خلال إجراء مسح في شكل استبيان ويتمثل الجمهور المستهدف في المدققين القانونيين المقتصرين على تدقيق منطقتي بورتو وبراجا Porto and Braga. وقد بدت هذه المنهجية أكثر منطقية وملاءمة للسماح بسهولة مقارنة البيانات وكذا إمكانية إجراء تحليلات كمية، فهي توفر قدرًا أكبر من البساطة في معالجة البيانات إحصائياً. وهكذا، فقد تم إجراء الاستبيانات وفقاً لمقياس ليكرت Likert والذي يقيس من خلال خمس نقاط.

ومن أجل تكوين العينة، تم الاستفسار من المدققين المسجلين في هيئة المحاسبة المهنية الإلزامية للمدققين القانونيين (OROC) وفي هيئة سوق الأوراق المالية (CMVM) واللتين تمارسان نشاطهما المهني في البرتغال ومقرهما الرئيسي في منطقتي براجا وبورتو. ويتكوّن مجتمع المشاركين بهذه الدراسة من (37) مدققاً قانونياً (OROC) من مجموع (60) مدققاً موزعين على (31) مجتمع تدقيق، حيث تم الحصول على نسبة استجابة بلغت 61.67%.

النتائج والمناقشة:

سيتم في هذا الجزء تحليل إجابات المدققين على الاستبيان الخاص بالذكاء الاصطناعي في مجال التدقيق. ومن خلال استخدام معاملات الارتباط التي تهدف إلى قياس العلاقة بين المتغيرات وما تمثله، سيتم تحليل العلاقة فيما بين الإجابات التي تم الحصول عليها وبين النوع الاجتماعي للمشاركين وسنهم وعدد سنين خبراتهم. ولهذا الغرض، فقد تم استخدام معامل بيرسون Pearson Coefficient والذي يدعم النتائج بين (1-) و(1)، وإذا كانت النتيجة أقرب إلى (1-) يزيد الارتباط السلبي بين المتغيرات، بينما إذا كانت أقرب إلى (1) يكون الارتباط الإيجابي أعلى بين المتغيرات.

وإذا اقترب معامل الارتباط من (1)، فهناك علاقة إيجابية بين المتغيرات، أي إذا زاد أحد المتغيرات زاد الآخر أيضاً. وعلى الجانب الآخر، إذا كان معامل الارتباط يقترب من (-1)، فهناك علاقة سالبة أو عكسية بين المتغيرات، أي عندما تزيد قيمة المتغير انخفضت قيمة الآخر. ويجب ملاحظة أنه بما أن متغير النوع الاجتماعي هو متغير اسمي، أي متغير حيث يمكن فقط للمشاركين بالاستبيان أن يفترضوا نوعهم الاجتماعي ذكراً أو أنثى، فقد تم تحديد القيم "1" للذكور و "2" للإناث.

1- هل تعتبر أن مستقبل مهنة التدقيق ستطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي؟

النوع الاجتماعي	النوع الاجتماعي	السؤال 1	السن	السؤال 1	الخبرة	السؤال 1
1	1	0.138	السن	1	0.090	الخبرة
1	0.138	1	السؤال 1	0.090	1	0.023
مستوى الأهمية	0.416	مستوى الأهمية	0.598	مستوى الأهمية	0.892	1
العدد	37	العدد	37	العدد	37	العدد

2- هل سيخفف استخدام الذكاء الاصطناعي من مخاطر التدقيق؟

النوع الاجتماعي	النوع الاجتماعي	السؤال 2	السن	السؤال 2	الخبرة	السؤال 2
1	1	0.120-	السن	1	0.034	الخبرة
1	0.120-	1	السؤال 2	0.034	1	0.128
مستوى الأهمية	0.481	مستوى الأهمية	0.481	مستوى الأهمية	0.451	1
العدد	37	العدد	37	العدد	37	العدد

3- هل سيسمح الذكاء الاصطناعي للمدققين بتقييم صحة البيانات المالية بشكل أكثر فعالية وكفاءة؟

النوع الاجتماعي	النوع الاجتماعي	السؤال 3	السن	السؤال 3	الخبرة	السؤال 3
1	1	0.122-	السن	1	0.051	الخبرة
1	0.122-	1	السؤال 3	0.051	1	0.091-
مستوى الأهمية	0.471	مستوى الأهمية	0.764	مستوى الأهمية	0.593	1
العدد	37	العدد	37	العدد	37	العدد

4- هل سيسمح الذكاء الاصطناعي بإجراء التدقيق بشكل مستمر؟

النوع الاجتماعي	النوع الاجتماعي	السؤال 3	السن	السؤال 3	الخبرة	السؤال 3
1	1	0.122-	السن	1	0.051	الخبرة
1	0.122-	1	السؤال 3	0.051	1	0.091-
مستوى الأهمية	0.471	مستوى الأهمية	0.764	مستوى الأهمية	0.593	1
العدد	37	العدد	37	العدد	37	العدد

في السؤال رقم (1) ("هل تعتبر أن مستقبل مهنة التدقيق سوف يتضمن تطبيق الذكاء الاصطناعي"), لاحظنا أنه بالنسبة للمتغيرات المحددة في الاستبيان، فإن معامل بيرسون، دائماً ما يفترض قيمة موجبة وهي (0.138) بمتغير النوع الاجتماعي، و (0.090) بمتغير السن، و (0.023) بمتغير سنوات الخبرة. وفي ضوء ما سبق، على الرغم من أن كلا النتيجةين جاءت إيجابية، فإن القيم أقرب نسبياً إلى القيمة (صفر) من القيمة (1)، مما يعني أن المتغيرين لا يقدمان علاقة متبادلة سلبية كاملة أو علاقة متبادلة إيجابية كاملة. ووفقاً لهذا المعنى، مع قيام نسبة 72.97% بالإجابة على هذا السؤال بأي من الخيارين "أوافق" أو "أوافق بشدة"، يمكن الاستنتاج أن هناك اتفاقاً بين أفراد العينة على أن مستقبل مهنة التدقيق سيعتمد على تطبيق الذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالسؤال رقم (2) ("حول إمكانية أن يحدّ الذكاء الاصطناعي سوف يحد من مخاطر التدقيق"), جاء معامل بيرسون بقيمة (-0.120) بمتغير النوع الاجتماعي، و (0.034) بمتغير السن، و (0.128) بمتغير سنوات الخبرة. وعلى الرغم من أن الارتباط بين متغير النوع الاجتماعي وبين الإجابات التي تم الحصول عليها لهذا السؤال قد جاءت بنتيجة سلبية لمعامل بيرسون، وهذا أقرب إلى (صفر) من (-1). ويحدث الشيء ذاته بالنسبة للمتغيرات الأخرى والتي على الرغم من افتراض قيم موجبة، فإن النتائج أقرب إلى القيمة (صفر) منها إلى القيمة (1)، ومن ثمّ، يترجم ذلك إلى عدم وجود تبعية بين المتغيرات، أي أنه كلما زاد متغير فهذا لا يزيد في المتوسط من درجة استجابة المشارك بالاستبيان، أو، من ناحية أخرى، كلما زاد متغير السن، فإن درجة استجابة المشارك لا تنخفض في المتوسط. ولذا، على الرغم من أن هناك اتفاق عام فيما بين المشاركين بالاستبيان، فلا يمكن القول أنه سيتم خفض مخاطر التدقيق من خلال الذكاء الاصطناعي، حيث سجلت لهذا السؤال نسبة 24.32% للخيارين "لا أوافق" و "لا أوافق تماماً"، ونسبة 35.14% للخيار "لا أوافق ولا أختلف"، ونسبة 40.54% للخيارين "أوافق" و "أوافق تماماً".

وبالنسبة للسؤال رقم (3) ("هل سيسمح الذكاء الاصطناعي للمدققين بتقييم صحة البيانات المالية بشكل أكثر فعالية وكفاءة"), وقد تم الحصول وفق معامل بيرسون على قيمة (-0.122) بمتغير النوع الاجتماعي، وقيمة (0.051) بمتغير السن، و (-0.091) بمتغير سنوات الخبرة. وبالتالي، على الرغم من الترابط بين الإجابات التي تم الحصول عليها وبين متغيري النوع الاجتماعي وسنوات الخبرة مع افتراض قيم سلبية، فإن النتائج أقرب كثيراً من القيمة (صفر) عن القيمة (-1). وذات الشيء يحدث بالنسبة لمتغير السن، والذي على الرغم من افتراضه قيمة إيجابية، فهو أقرب إلى (صفر) عن (1)، الأمر الذي يوضح عدم وجود علاقة متبادلة إيجابية كاملة أو سلبية كاملة.

ومن هذا المنطلق، مع تسجيل نسبة 67.57% للخيارين "أوافق" و "أوافق كثيراً"، فقد استطعنا الانتهاء إلى أن هناك اتفاقاً بين المشاركين في الاستبيان حول هذا السؤال.

وفي السؤال رقم (4) ("هل سيسمح الذكاء الاجتماعي من إجراء تدقيق مستمر"), تم الحصول على قيمة (-0.004) بمتغير النوع الاجتماعي، و (0.020) بمتغير السن، و (0.109) بمتغير سنوات الخبرة. وبناء على النتائج التي تم الحصول عليها، يمكننا أن نخلص إلى أنه ليس هناك علاقة متبادلة إيجابية أو سلبية مثالية وإلى أن المتغيرات لا تعتمد خطياً على بعضها البعض. ومع ذلك، على الرغم من أن الخيارين "أوافق" و "أوافق بشدة" قد حصلا على نسبة 54.05%، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن خيار "لا أوافق ولا أختلف" قد سجل نسبة 40.54%.

ومن ثم، على الرغم من أن جزءاً كبيراً من العينة يوافق على أن الذكاء الاصطناعي سيسمح بإجراء تدقيق مستمرة، فإن شخصاً آخر يمتنع عن انتخاب منصب، وبالتأكيد يرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم اليقين الموجود حالياً فيما يتعلق باستخدام هذه الأنظمة حيث أنه لم يتم إدخالها بالمهنة بشكل كافٍ.

الاعتبارات النهائية

من الواضح أن التطور التكنولوجي قد أحدث على مر الأعوام تأثيرات كبيرة على المستويين الاجتماعي والمهني للبشر. ومع ذلك، من خلال تطوير الذكاء الاصطناعي، هناك تغييرات رئيسية ستحدث مستقبلاً بأكثر مجالات المعرفة الإنسانية تنوعاً، وخاصة بمهنة التدقيق حيث من خلال تطور الاقتصاد وبالتالي حجم المؤسسات، يصبح تنفيذ الإجراءات اليدوية غير ممكن بشكل متزايد. وإضافة إلى ذلك، تزايد الطلبات من جانب مستخدمي DF والذين يسعون إلى معرفة - بدقة وموثوقية متزايدة - حالة الوضع المالي للجهة الخاضعة للتدقيق.

هذا؛ ويبدو من المقبول بشكل عام أن الذكاء الاصطناعي سيكون له تأثير على نهج التدقيق الحالي، وبالتالي، سوف يولد تداعيات من حيث كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق وأخذ عينات التدقيق لدى تحديد الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وكذلك في نسبة التكلفة-الفائدة الخاصة بالمهنة. وإضافة إلى ذلك، يدرك المدققون أن إدخال هذه الآليات في المهنة قد يجعل من الممكن إجراء التدقيق في نهج مستمر.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج أعلاه قد تم التحقق منها بغض النظر عن السن أو النوع الاجتماعي أو سنوات الخبرة للمشاركين بالاستبيان، أي أنه طوال مدة هذه الدراسة، لم تكن هناك علاقة إيجابية أو سلبية بين الاجابات التي تم الحصول عليها وبين المتغيرات المختلفة، وهو الأمر الذي يعكس أن تدقيق المهنيين تدرك أن التكنولوجيات الجديدة سوف تغير النموذج الحالي للمهنة.

ومع ذلك، على الرغم من أن بعض النقاط بهذه الدراسة لم تكن النتائج بها معبرة، فيمكن تبرير هذه النتيجة من خلال حقيقة أن هذه الأدوات لم يتم بعد إدخالها بشكل كامل في المهنة ولذلك، هناك بعض التحفظات حول تأثير الذكاء الاصطناعي في بعض الأبعاد.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة مخصصة لتحليل تأثير الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق، فإنه بالمعنى العريض سيسهم الذكاء الاصطناعي في التأثير بشكل كبير على مستوى الإنتاجية وكذلك على سوق العمل.

وفيما يتعلق بالبحوث المستقبلية، وحيث أن هناك المزيد من التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي المطبق على التدقيق، وفي نفس الوقت، التطبيق المقابل لتلك الآليات في سياق المهنة، سيكون هناك رؤية أكبر للتأثيرات المتعلقة باستخدام تلك الأدوات، ولذلك، من الممكن تحليل ما إذا سيكون هناك تداعيات على مستوى سوق العمل، وعلى مستوى العلاقات بين فرق التدقيق و/أو بين المدقق والجهة الخاضعة للتدقيق، فضلاً عن مستوى استقلالية المدققين فيما يتعلق بتلك الأدوات.

المراجع:

-Agnew, H. (2016). Auditing: Pitch Battle. The Financial Times.

- AICPA, & Canada, C. (2020). The Data-Driven Audit: How Automation and AI are Changing the Audit and the Role of the Auditor. Chartered Professional Accountants of Canada, 1-34.
- Brennan, B., Baccala, M., & Flynn, M. (2017). Artificial intelligence comes to financial statement audits. <http://ww2.cfo.com/auditing/2017/02/artificialintelligence-audits/>
- Brown, R. (1962). Changing audit objectives and techniques. *The Accounting Review*, 37(4), 696–703.
- Byrnes, P.E., Al-Awadhi, A., Gullvist, B., Brown-Liburd, H., Teeter, R., Warren, J.D. & Vasarhelyi, M. (2018). Evolution of Auditing: From the Traditional Approach to the Future Audit. In Chan, D.Y., (Ed.) *Continuous Auditing (Rutgers Studies in Accounting Analytics)*, Emerald Publishing Limited, Bingley, 285- 297. <https://doi.org/10.1108/978-1-78743-413-420181014>
- Dalal, C. (2015). Using an expert system in audit: A case study of fraud detection. In *Using an expert system in an audit: A case study of fraud detection*, 1. ITAUDIT.
- Duarte, L. (2010). Auditoria Financeira. Faculdade de Economia da Universidade de Coimbra, 8-75.
- Gabriel, M. (2018). Você, eu e os robôs: pequeno manual digital. Editora Altas, 1-271.
- Ghanoum, S., & Alaba, F. M. (2020). Integration of Artificial Intelligence in Auditing: The Effect on Auditing Process. Kristianstad University.
- Issa, H., Sun, T., & Vasarhelyi, M. A. (2016). Research ideas for artificial intelligence in auditing: The formalization of audit and workforce supplementation. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 13(2), 1–20.
- <https://doi.org/10.2308/jeta-10511>
- Joshi J., Rimmington L., Dance H., Verwij G., Rao A. & Barnard R., (2018). The Macroeconomic Impact of Artificial Intelligence. PwC Analysis, 1-65. DOI:10.13140/RG.2.2.21506.38083
- Kokina, J., & Hayes Davenport, T. (2017). The emergence of artificial intelligence: How automation is changing auditing. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 14(1), 115–122. DOI: <https://doi.org/10.2308/jeta-51730>
- Mijwel, M. M. (2015). History of Artificial Intelligence. University of Baghdad, 1–5. DOI: 10.13140/RG.2.2.16418.15046
- Moudud-Ul-Huq, S. (2014). The Role of Artificial Intelligence in the Development of Accounting Systems: A Review. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 13(2).
- Nunes, T., Leite, J., & Pedrosa, I. (2020). Automação Inteligente de Processos: Um olhar sobre o Futuro da Auditoria. 15th Iberian Conference on Information Systems and Technologies, 1-6. DOI: 10.23919/CISTI49 556.2020.9140969
- Oliveira, A. (2019). Inteligência artificial (1ª ed.). Fundação Francisco Manuel dos Santos, 1-113. Lisboa
- Omoteso, K. (2012). The application of artificial intelligence in auditing: Looking back to the future. *Expert Systems with Applications*, 39(9), 8490-8495.
- Rossi, F. (2019). Building Trust in Artificial Intelligence. *Journal of International Affairs*, 72(1), 127-134.
- Szczepeński, M. (2019). Economic impacts of artificial intelligence (AI). European Parliamentary Research Service, 1-8.
- Teck-Heang, L., & Ali, A. M. (2008). The evolution of auditing: An analysis of the historical development. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 4(1243), 1–8.
- Verma, P. (2018). The natural impact of artificial intelligence. *International Journal of Critical Infrastructure Protection*, 22, 150-151. DOI: 10.1016/j.ijcip.2018.08.009
- Zhang, Y., Xiong, F., Xie, Y., Fan, X., & Gu, H. (2020). The impact of artificial intelligence and blockchain on the accounting profession. *Ieee Access*, 8, 110461-110477.
- Zemánková, A. (2019). Artificial intelligence and blockchain in audit and accounting: Literature review. *wseas Transactions on Business and Economics*, 16(1), 568- 581.
- Zhang, C. A., Cho, S., & Vasarhelyi, M. (2022). Explainable Artificial Intelligence (XAI) in auditing. *International Journal of Accounting Information Systems*, 46, 100572.

التدقيق عن بُعد في ظل الظروف الاستثنائية: بين الفرص والتحديات

مقال
محرر

إعداد الدكتور/ هشام زغلول إبراهيم

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، دكتوراه مهنية في إدارة
الأعمال، عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية،

ميسر تطبيق معايير الإنتوساي

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

مقدمة:

يمكن أن تضرب الكوارث أي جزء من بلدان العالم وفي أي وقت، وقد تكون هذه الكوارث ناتجة عن أسباب طبيعية مثل: الزلازل أو أمواج التسونامي والفيضانات أو الثورات البركانية أو ناتجة عن أسباب من صنع الإنسان مثل: البناء على أراض معرضة لخطر الفيضان واعتماد معايير للبناء لا تناسب المناطق الزلزالية أو الحوادث النووية، أو قد تنتج عن مزيج من الاثنين مثل: الأوبئة، و يعد أصدق مثال "كوفيد-19 المستجد"، وعلى إثر هذه الكوارث قد تتخذ حكومات تلك البلدان حزمة من التدابير والإجراءات الاحترازية كان قوامها: على سبيل المثال للحد من انتشار الفيروس التاجي ومنع العدوى؛ التباعد الاجتماعي، وإغلاق بعض الأعمال والقيود المفروضة على السفر غير الضروري، والنصح بالعمل من المنازل، ولكن الأمر ليس جيداً عندما يتعلق بتلقي الخدمة من مورديها، وما قد يتطلبه من تفاعل في الموقع بشكل حال دون استمرار ممارسة بعض الأنشطة وتقديم بعض الخدمات "عامة"، وينطبق هذا بشكل خاص على خدمات التدقيق والاستشارات - على سبيل المثال لا الحصر - والتي يتم إجراؤها تقليدياً عادةً من خلال التواجد الحضوري والزيارات الميدانية.

وفي ذلك الشأن أكد¹ البعض على حقيقة مفادها: يواجه المدققون - بسبب التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على التنقل والسفر - صعوبات في جمع الأدلة المناسبة التي قد تزيد من احتمال إبداء آراء خاطئة بشأن القضايا والأمور موضوع التدقيق، ومع تواصل عمل الموظفين عن بُعد، وضمان استمرارية العمل بات لزاماً على القائمين على أمر هذه الأنشطة والخدمات "عامة" وخدمات التدقيق "خاصة" إعادة تصميم نهج العمل الخاص بهم لإتمام العمل الميداني عن بُعد، على أن تُغير الطريقة التي يتم بها إجراء عملية التدقيق، إذ يتطلب الوصول المادي المقيد إلى مواقع العملاء من المدققين تصميم وتطوير وتنفيذ إجراءات تدقيق بديلة لجمع أدلة مراجعة كافية ومناسبة من خلال الوصول عن بُعد والاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا، وأن مثل هذه الظروف تستوجب ضرورة القيام بتعديل خطة التدقيق، وبذل المدققين العناية اللازمة والحذر المهني في تقييم الاستمرارية والأحداث اللاحقة، مع ضمان الحفاظ على التزامهم بجودة التدقيق والالتزام بالمعايير المهنية، فضلاً عن إمكانية استيعاب التدقيق عن بُعد وتشجيع اعتماد تقنيات أكثر تقدماً مثل: الذكاء الاصطناعي.

مشكلة وهدف البحث:

تتنوع وتتسع القضايا الناشئة عن تداعيات الكوارث والأزمات بشأن عملية الفحص والتدقيق لأعمال الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة، وبقدر تنوع واتساع القضايا الناشئة تتركز وتضيق البدائل المتاحة للتصدي لها، وتصبح المفاضلة بين هذه البدائل المحدودة، واختيار أنسب التوقيعات الزمنية لوضع التنفيذ هما أكبر تحديين في سلسلة تحديات الكوارث، فقد تؤثر تلك الكوارث والأزمات على عملية الفحص والمراجعة بمستويات غير مسبقة وتتسبب في اضطرابات كبيرة في العمل الرقابي.

وتتطلب هذه الأوقات الكارثية الاستثنائية تدابير تدقيق استثنائية في محاولة للخروج من هذا المأزق، بشكل بات "التدقيق عن بُعد" هو البديل الأوحـد للعمل الرقابي الميداني بالجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة، وبقدر ما يوفره تطبيق التدقيق عن بُعد من فرص للأجهزة العليا للرقابة ومدقيقه إلا أنها قد تواجه بعض العقبات أو التحديات التي تحول دون التطبيق الجيد للتدقيق عن بُعد. وبناءً عليه، يهدف البحث بصفة رئيسية إلى الإجابة على التساؤلين التاليين:

- ما هي مجموعة التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند تطبيق التدقيق عن بُعد في ظل الكوارث؟
- ما هي مجموعة الفرص التي تجنيها الأجهزة العليا للرقابة عند تطبيق التدقيق عن بُعد في ظل الكوارث؟

تنظيم البحث:

يمكن تقسيم البحث عدى عمّا تقدّم إلى ما يلي:

- 1- المفاهيم ذات الصلة.
- 2- تحديات التدقيق عن بُعد.
- 3- الفرص الناجمة عن تطبيق التدقيق عن بُعد.
- 4- نتائج وتوصيات البحث.

1- المفاهيم ذات الصلة:

1-1- مفهوم التدقيق عن بُعد:

يعد التدقيق عن بُعد شكلاً من أشكال التدقيق؛ فلم يعد من الضروري مطلقاً الحضور المادي "أو التواجد الشخصي" للمدقق حيث يتم استخدام مجموعة واسعة من الخيارات التقنية، مثل الهاتف أو كاميرا الويب..... والصور ومقاطع الفيديو، والتي تسمح بإجراء عمليات التدقيق بسرعة وبسهولة من مواقع متعددة لمسافات طويلة وفي أي مكان بخلاف موقع الجهة الخاضعة للرقابة². ويُقصد بالتدقيق عن بُعد "طريقة مسموح بها فقط في ظل ظروف معينة لإجراء تدقيق لم يعد فقط في الموقع مع التواجد المادي للأشخاص المعنيين، ولكن بشكل افتراضي بمساعدة تقنيات المعلومات والاتصالات المناسبة فهي تشير إلى استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصال لجمع المعلومات وعقد مقابلة مع الجهة الخاضعة للرقابة... وما إلى ذلك، متى كانت أساليب التعامل "وجهاً لوجه" غير ممكنة أو مرغوبة³.

2-1- الظروف الاستثنائية:

تعتبر الظروف الاستثنائية ظروفًا غير عادية، تأتي نتيجة لعوامل تهدد استقرار الدولة وأمنها أو نظم الحكم الدستورية أو حقوق الإنسان، ويمكن أن تكون هذه الظروف نتيجة لخطر يهدد حياة الأمة والتي تتمثل في الظروف التي تهدد فيها الأرواح والممتلكات في بلد ما كأحداث العنف والشغب والأعمال الإرهابية والتخريب والتمرد والفيضانات والزلازل والأمراض والأوبئة وتتمتع بموجبه السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية غير عادية ممثلة دستورياً⁴.

2-2- تحديات التدقيق عن بُعد:

تؤدّي بعض إجراءات التدقيق بشكل أفضل متى تمت شخصياً أو في الموقع، وقد يعترى طريق تطبيق التدقيق عن بُعد من جانب شركات التدقيق- بصفة عامة- والأجهزة العليا للرقابة "بصفة خاصة"- متى دعت لذلك أية ظروف كارثية استثنائية - بعض العقبات والمشكلات والتي قد تمثل تحدياً حيث يواجه مدققو الأجهزة العليا للرقابة بعض المشكلات والمعوقات أو التحديات والتي قد تؤثر على أداء عملية التدقيق عن بُعد بشكل جيد، من أهمها:

2-1- تعذر القيام ببعض إجراءات التدقيق:

عن بُعد مثل: حضور عملية جرد المخزون حيث يتطلب تواجد فريق التدقيق في مواقع مستودعات الجهة الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة؛ خاصة وهذه الإجراءات تتم بشكل أفضل إذا ما نُفِّدَتْ بشكل "حضورى" في الموقع⁵. ويرى الباحث، أنه من الوهلة الأولى ربما تبدو عملية فحص مخزون الجهة الخاضعة للرقابة المشكلة الأكثر تحدياً لمدققي الأجهزة العليا للرقابة في ظل أية ظروف كارثية استثنائية... فعادةً ما ينظر المدققون في المخزون في نهاية فترة التدقيق، ويتطلب ذلك الانتقال إلى مواقع تواجد المخزون، ملاحظة عمليات العد، اختبار أنظمة الرقابة أو اختبار إجراءات التحقق، واختبار مدى اكتمال ودقة سجلات العد "قوائم الجرد"، ولكن قد يحول تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي دون ذلك نظراً لتعذر تنقل وسفر المدققين، بل قد لا يكون موظفو الجهات الخاضعة للرقابة أنفسهم موجودين فعلياً لأداء عملية الجرد ذاتها. وفي ذلك الشأن، يمكن للمدقق الاستعانة بقدرات الفيديو، حيث يتواجد في مواقع مستودعات المخزون محطات كاميرات لأسباب أمنية... يمكن استخدامها في الواقع لتوفير تغذية فيديو لعملية العد أو لمراقبة الحركة داخل المستودع، وقد يحدث العكس حيث تكون هذه التقنيات غير قادرة على إنجاز كل شيء بشكل يحول دون استفادة بعض المدققين من التكنولوجيا.

وفي المقابل، فقد أكد معيار المراجعة المصري رقم (501) ف (5، 6، 7، 8) بشأن حضور جرد المخزون على ما يلي⁶:
- حاجة المراجع إلى الحصول على أدلة مراجعة كافية ومقنعة تتعلق بوجود وصلاحيات المخزون عن طريق حضور عملية الجرد الفعلي ما لم يكن ذلك غير عملي.
- وفي حالة عدم تمكن المراجع من حضور جرد المخزون في الموعد المخطط نظراً لظروف غير متوقعة مثل: الكوارث الطبيعية.. فعلى المراجع أن يقوم بالجرد أو بملاحظة الجرد الفعلي في تاريخ بديل، وعند الضرورة يقوم المراجع بتنفيذ إجراءات مراجعة خاصة بالتعاملات التي تقع بين الفترتين.

- عندما يكون حضور الجرد غير عملي، نظراً لعوامل مثل: طبيعة وموقع المخزون (كما في جائحة كورونا... حيث يحول تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي دون التواجد في موقع المخزون) فعلى المراجع أن ينظر في حالة ما إذا كان هناك إجراءات بديلة تزوده بأدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بوجود وحالة المخزون ليصل إلى قناعة بعدم الحاجة إلى الإشارة في تقريره إلى وجود قيد على نطاق المراجعة ناتج عن عدم حضور الجرد.

- عند القيام بإجراءات بديلة لحضور جرد المخزون على المراجع أن يدرس:
مخاطر التحريف الهام والمؤثر المرتبط بالمخزون، طبيعة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمخزون، ما إذا كان من المتوقع وجود إجراءات كافية وصدور تعليمات جرد ملائمة خاصة بجرد المخزون، توقيت الجرد، مواقع الجرد، ومدى الحاجة لوجود خبير.

2-2- مقاومة بعض مدققي الأجهزة العليا للرقابة لعملية التغير والتحول من التدقيق الحضورى إلى التدقيق عن بُعد:

حيث يُعد أحد "عقبات" وتحديات التحول من نظام قائم إلى نظام آخر جديد هي مقاومة التغير كونها عامل مؤثر على الموظفين "عامة" بشكل يجعلهم عوامل فشل لا بناء نتيجة تخوفهم مما هو جديد.

وفي ذلك الشأن قد تواجه عملية تنفيذ التدقيق عن بُعد- كبديل للشكل التقليدي للتدقيق القائم على التواجد الحضوري لمدقي الأجهزة العليا للرقابة بمقار الجهات الخاضعة للرقابة - بمقاومة من جانب بعض مدقي الأجهزة، وذلك لعدة أسباب منها: الخوف من المجهول والاستعداد لمقاومة عملية تنفيذ التدقيق عن بُعد بغض النظر عما ينتج عنها من آثار، حيث بمقتضاها ينتقل من المألوف إلى غير المألوف، أو الشعور بفقد بعض المكتسبات مثل: منصب ما أو عائد ما نتيجة حدوث التغيير، أو للاختلافات الفكرية في المعتقدات والفلسفات المتبناة خاصة إذا ما كانت التغييرات المقترحة تنتهك قيمهم الراسخة.

ويعتقد الباحث أن السبب الرئيسي قد يرجع في المقام الأول إلى البُعد النفسي حيث أن البعض قد اعتاد العمل بالشكل التقليدي للتدقيق القائم على تواجده بمقر الجهة الخاضعة للرقابة عبر حياتهم الوظيفية بشكل يجعلهم غير مؤهلين نفسياً للتعامل مع الوضع الجديد وما يفرضه من تخلي عن أنماط العمل المألوفة، بينما يُرجع السبب الثاني إلى البُعد الاجتماعي، حيث أتاح الشكل التقليدي للتدقيق "القائم على التواجد الحضوري" لمنتسبي الأجهزة العليا للرقابة التواجد الدائم بالجهات الخاضعة للرقابة بشكل أكسبهم بعض المزايا: كالوضع الاجتماعي كعضو بالجهاز الأعلى للرقابة، وتوافر بيئة عمل مناسبة قد لا تتوافر بنفس القدر داخل مقار الجهاز الأعلى للرقابة، في حين يُرجع السبب الثالث إلى البُعد الفني أو التقني حيث أن بعض منتسبي الأجهزة العليا للرقابة قد نشأت في مدرسة فكرية قائمة على الفحص المستندي الورقي الذي يسمح بوضوح دليل المصادقة، فضلاً عن أن إتاحة وإمكانية الوصول إليه عادةً لا تمثل قيد أثناء عملية التدقيق في مقابل ما يترتب عليه تطبيق التدقيق عن بُعد من تعامل مع تقنيات المعلومات والاتصالات - والتي قد يفتقد إليها البعض- وما تفرضه من تحديات: صعوبة في إظهار المصادقة للمستند الإلكتروني والذي يحتاج إلى تقنيات رقابية متطورة لإظهاره، بالإضافة إلى أن مسار التدقيق المتعلق بالبيانات ربما لا يكون متاحاً وقت التدقيق، كما أن الوصول إلى البيانات قد يكون أكثر صعوبة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بقدر اعتبار تطبيق التدقيق عن بُعد يمثل أمراً إيجابياً، إلا أنه لا بد أن يُحدِث نوعاً من التأثير النفسي، فالخطأ الشائع في إدارة التغيير يتمثل في التقليل من شأن التأثير الذي تتركه عملية التغيير (بصفة عامة) وتطبيق التدقيق عن بُعد (بصفة خاصة) على العاملين، وعليه يرى الباحث، أنه تجنباً لمقاومة منتسبي الأجهزة العليا للرقابة تطبيق التدقيق عن بُعد، ينبغي على القائمين على هذا الأمر بالأجهزة العليا للرقابة ألا يظنون أنه بمجرد وضع عملية التدقيق عن بُعد موضع التنفيذ سيبدأ مدققي الأجهزة بالتنفيذ الفوري، وأن يدرك هؤلاء مدى الاضطراب الذي يصاحب التخلي عن أنماط العمل المألوفة وأن يتفهموا حقيقة أن مدقي الأجهزة العليا للرقابة بحاجة إلى وقت للتكيف مع الوضع الجديد، فمن الطبيعي وجود من يواجه صعوبة في تفاهم الخسارة التي قد يسببها هذا التغيير. وبناءً عليه، بات احتمال مواجهة الأجهزة العليا للرقابة عقبات وتحديات تطبيق التدقيق عن بُعد أو البطء نحو تطبيقها جزءاً منه من داخل الأجهزة ذاتها لا خارجها على النحو السابق إيضاحه.

2-3- تزايد أعباء التدقيق نتيجة مخاطر الاحتيال والإبلاغ المالي غير السليم: استجابة لأزمة كوفيد 19 على سبيل المثال، اضطرت العديد من منظمات الأعمال إلى تغيير ممارسات وبروتوكولات العمل بسرعة لتمكين العمل عن بُعد، مما يمثل خطراً متزايداً للاحتيال إذا كان من الممكن تجاوز الضوابط والرقابة الداخلية نتيجة لذلك.

كما تزداد المحفزات لارتكاب الاحتيال مع المنظمات والأفراد الذين يواجهون تحديات اقتصادية غير مسبقة في الأوقات العصيبة، ويمكن للأفراد الذين يتعرضون لضغوط كبيرة متعلقة بالعمل أن يظهروا ويبرروا السلوكيات غير الشرعية واتخاذ القرارات غير الأخلاقية. وقد يقدمون عمداً صورة أقل وضوحاً للواقع الحالي من خلال القوائم المالية والتلاعب في الإفصاحات اللازمة، وهذا من شأنه أن يفرض عبئاً جديداً وتحدياً عند تطبيق التدقيق عن بُعد⁷. وفي ذلك الشأن، ينبغي على مدققي الأجهزة العليا للرقابة أن يكونوا أكثر انتباهاً - من أي وقت مضى - لمخاطر الاحتيال والتلاعب بالمحاسبة والإبلاغ في ظل الظروف الكارثية الاستثنائية على غرار أزمة كوفيد 19، خاصة في ظل مسؤولياتهم الفعلية بموجب معايير المراجعة من جانب، ووجود فجوة توقعات بين ما يتوقعه مستخدمو تقارير الجهاز (وهم: أصحاب المصلحة كمجلس النواب والمسؤولين عن الحوكمة بالجهات الخاضعة للرقابة وجمهور المواطنين) من أعضاء الجهاز بشأن الكشف عن الاحتيال والإبلاغ عنه⁸.

وفي ذلك الشأن أكدت معايير المراجعة المصرية على ما يلي:

-طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (240): يتحمل المراقب مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء بسبب الغش أو الخطأ وأثناء حصوله على التأكيد المناسب ينبغي عليه اتباع أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة خاصة في ظل الظروف الكارثية الاستثنائية وما تفرضه من وعي أكبر بإمكانية الاحتيال أو الخطأ، إذ تعد الظروف الاستثنائية التي تفرضها الكوارث من أمثلة عوامل خطر الغش والتدليس (أي العوامل ذات الصلة بالتحريفات الناتجة أو الناشئة عن إعداد تقارير مالية مزيفة) حيث تعرض الاستقرار المالي وربحية الكثير من الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة للتهديد من الظروف الاقتصادية أو الصناعة وظروف التشغيل، وتعد شركات الطيران والسياحة بمثابة مثال صارخ على الجهات التي تعرض استقرارها المالي وربحياتها للتهديد نتيجة الظروف الاقتصادية وظروف التشغيل نتيجة تعليق حركة الطيران الدولي في جميع مطارات بلدان العالم⁹.

-طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (315): يكون الحفاظ على أسلوب الشك المهني هاماً لأنه قد يحدث تغييراً في الظروف، وعندما يقوم مراقب الحسابات بإجراء استفسارات وأداء إجراءات مراجعة أخرى يقوم بممارسة الشك المهني وعليه ألا يرضى بأدلة مراجعة غير مقنعة بالقدر الكافي استناداً على اعتقاده بأن الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة أمناء ويتمتعون بالنزاهة. وفي ذلك الشأن أوضح ملحق رقم (3) من ذات المعيار أمثلة لبعض الظروف والأحداث التي يمكن أن تشير إلى وجود مخاطر التحريف الهام والمؤثر منها: التشغيل في المناطق التي تكون غير مستقرة اقتصادياً، تعرض التشغيل لأسواق متقلبة، مشاكل السيولة بما في ذلك فقدان العملاء المهمين، والتغيرات في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة، والنقص في الأفراد من ذوي مهارات إصدار التقارير المحاسبية والمالية الصحيحة.... ويعتقد الباحث أن مثل هذه الظروف قد تفسدت أثناء فترة الكوارث والأوبئة وتعرضت لها الكثير من الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة¹⁰. وعلى أثر ما ورد بمعايير المراجعة المصرية بات لزاماً على مدققي الأجهزة العليا للرقابة ضرورة أن يحددوا ردود أفعالهم للتعامل مع مخاطر التحريف العامة والمؤثرة على مستوى القوائم المالية في أية ظروف كارثية استثنائية مثل تلك الظروف التي فرضتها تداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، ويمكن أن تشمل مثل هذه الردود¹¹:

- التركيز على فريق العمل بضرورة الحفاظ على الشكل المهني في جمع وتقييم أدلة المراجعة.

- تعيين عاملين أكثر خبرة أو موظفين من ذوي المهارات الخاصة أو استخدام خبراء.

- توفير المزيد من الإشراف أو تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية من عدم التوقع في اختيار إجراءات المراجعة الإضافية والتي سيتم أداؤها؛ بما في ذلك اختبارات قياس مدى فعالية تشغيل أنظمة الرقابة وذلك عندما تكون ذات صلة بالموضوع أو تكون مطلوبة.

- وعمل تغييرات عامة في طبيعة أو توقيت أو مدى إجراءات المراجعة كرد فعل عام مثل أداء إجراءات التحقق التي يمكن طبيعتها وتوقيتها من مواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقديمها على مستوى التأكيد (تنفيذ إجراءات تحقق معينة في نهاية الفترة وذلك بدلاً من القيام بذلك في تاريخ سابق).

4-2 عدم جاهزية بعض الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة للخضوع للتدقيق عن بُعد. قد تفتقر بعض

الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة لضوابط وتدابير تكنولوجيا المعلومات اللازمة للتدقيق عن بُعد منها¹²:

- عدم كفاية البنية التحتية لإدارة التدقيق عن بُعد من: الأجهزة والشبكات والبرمجيات وقواعد البيانات.

- قصور الضوابط والتدابير اللازمة بشأن الأمن السيبراني: كالتوعية بالأمن السيبراني، إدارة هويات الدخول والصلاحيات، حماية الأنظمة وأجهزة معالجة المعلومات؛ وإدارة أمن الشبكات.

- قصور خطط مواجهة الكوارث والأزمات فيما يتعلق بفقدان البيانات.

- التأهيل غير الكافي لموظفيها للتعامل مع تقنيات التدقيق عن بُعد.

5-2 تحديات أخرى: قد يفرض التدقيق عن بُعد بعض التحديات الأخرى ذات الصلة بتعامل المدققين أنفسهم مع

الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة منها¹³.

- صعوبة تواصل مدققي الأجهزة العليا للرقابة مع حائزي المعلومات من الموظفين أو الإدارة أو مسؤولي الحوكمة في الجهات الخاضعة للرقابة لتقديم استفسارات أو إيضاحات، قد يكون بسبب اجتماع مجدول بالفعل، أو أداؤهم لمهام أخرى أثناء عملية التدقيق عن بُعد مع إبقاء فريق التدقيق في انتظار طلباته للإيضاحات والتفسيرات.

- يُتيح الافتقار إلى التفاعل الشخصي بين مدقق الجهاز الأعلى للرقابة وموظفي الجهات الخاضعة للرقابة فرصاً للاحتيال وتقديم المستندات المزورة وإخفاء حالات عدم المطابقة المحتملة أثناء التدقيق الإلكتروني عن بُعد.

- صعوبة وصول فريق التدقيق عن بُعد من مدققي الأجهزة إلى الشبكة الافتراضية (Virtual Private Network) وهي مجموعة من التقنيات التي تنشئ اتصالات آمنة أو "أنفاقاً" عبر خطوط الإنترنت العادية لتسجيل الدخول إلى قاعدة البيانات من أجل الحصول على أدلة التدقيق.

3- فرص الناجمة عن تطبيق التدقيق عن بُعد:

يتيح تطبيق التدقيق عن بُعد -بصفة عامة- مجموعة من الفرص أمام الأجهزة العليا للرقابة وفريق التدقيق، وكذا الجهات الخاضعة للرقابة، إذ بمقتضاها يمكن للأجهزة العليا للرقابة توفير الوقت وخفض التكلفة، والاستغناء عن (اللوجستيات) والإجراءات ذات الصلة أثناء عملية التدقيق بشكل يضمن كفاءة عمل فرق التدقيق عن بُعد في ظل الحفاظ على التوازن بين متطلبات عملهم وحياتهم الشخصية.

فضلاً عن القضاء على استضافة الجهة الخاضعة للرقابة لفرق التدقيق في مواقعها ومقارها المختلفة بشكل يجعلها أكثر انخراطاً في العملية إذا تم تخصيص وقت محدد لنشاط التدقيق عن بُعد وأقل عرضة للتبع أو الانزعاج من أي طلبات عمل عاجلة من جانب فريق التدقيق، وفيما يلي أهم الفرص التي يوفرها تطبيق التدقيق عن بُعد للأجهزة العليا للرقابة¹⁴.

3-1- توفير الوقت: وخفض زمن إنجاز التقارير الرقابية. يساعد إجراء عمليات التدقيق عن بُعد على توفير الوقت الذي يقضيه مدققو الجهاز الأعلى للرقابة في التنقل بين محال إقامتهم وبين الجهات الخاضعة للرقابة "مقر عملهم الرسمي"، فضلاً عن ضالة أو انعدام وقت السفر لفروع الجهات الخاضعة للرقابة التي تقع خارج حدود محافظاتهم أو لفروعها ومكاتبها الخارجية التي تقع خارج حدود البلاد؛ نظراً لقدرة التدقيق عن بُعد - متى طُبِّقت - على السماح لفريق التدقيق بتلقي البيانات ومشاركتها، ومراجعة الوثائق والعمليات، وتقييم كل شيء من أي مكان، مع إمكانية إجراء المقابلات والاجتماعات (webinar) من خلال تطبيقات (Zoom و Skype) وقنوات مؤتمرات الويب الأخرى حال توافرها دون الحاجة إلى الانتقال إلى موقع المراجعة؛ بشكل ينعكس إيجابياً على زمن إعداد التقارير الرقابية.

3-2- إضافة قيمة لأطراف العملية الرقابية الثلاثة:

يمكن لعملية التدقيق عن بُعد إضافة قيمة للأطراف الثلاثة للعملية الرقابية والتي حددها معيار الإنتوساي رقم (ISAI 100) "المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام" في الآتي¹⁵: المراجع باعتباره الشخص المفوض بمهمة إجراء الرقابة على الجهات الخاضعة للرقابة وفقاً للتفويض القانوني للجهاز الأعلى للرقابة، الطرف المسئول وهي الجهة الخاضعة للرقابة المسئولة عن معلومات موضوع الرقابة أو عن إدارة موضوع الرقابة أو عن معالجة التوصيات، والمستخدم المستهدف وهم الأفراد أو المؤسسات أو فئاتها التي يعد المراجع تقرير الرقابة لها وقد يكون الهيئات التشريعية "مجلس النواب" أو الإشرافية أو المسئولة عن الحوكمة أو عامة الناس. وفي ذلك الشأن يمكن للباحث من خلال خبرته العملية، توضيح مدى إمكانية تحقيق التدقيق عن بُعد قيمة مضافة لأطراف العملية الرقابية الثلاثة وذلك على النحو التالي:

- يمكن للتدقيق عن بُعد أن يسمح لفريق التدقيق العمل عن بُعد في بيئة تمكن من استخدام جميع الأدوات الضرورية مثل: الإنترنت عالي السرعة، والشاشات، والطابعات... وغيرها، والاستفادة من وقت السفر والتنقل المستغنى عنه في القيام بأشياء تضيف قيمة مثل: مراجعة الوثائق للتأكد من مسارات التدقيق التي يجب استكشافها، وكتابة تقارير التدقيق بصورة تضمن وضوح نتائج التدقيق وفرص التحسين، كما تسمح بتغطية "موسعة" أكبر للموضوعات والمهام الرقابية ذات الأهمية عند حدوث أولويات متنافسة من حيث الحجم والقيود الزمنية في ظل محدودية الموارد البشرية من المدققين لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة، وبشكل يعزز في النهاية قيمة وكفاءة عملية التدقيق ذاتها من جانب، ويضمن تحقيق التوازن بين عمل مدققي فريق المراجعة أنفسهم وحياتهم الخاصة مع الجدول الضيق.

- يعفي التدقيق عن بُعد الجهات الخاضعة للرقابة من الخدمات اللوجستية ذات الصلة مثل: توفير وسائل للانتقال واستراحة لإقامة أعضاء فريق التدقيق متى دعت الحاجة، كما تجنبها حدوث الإزعاج والاضطراب الذي قد تسببه عمليات التدقيق القائمة على التواجد الحضوري أو أي طلبات عمل عاجلة بشكل يجعلها أكثر انخراطاً في العملية إذا تم تخصيص وقت محدد لنشاط التدقيق عن بُعد.

- يتيح التدقيق عن بُعد على إثر توفير الوقت وخفض زمن إنجاز التقارير؛ للأجهزة العليا للرقابة عرض التقارير الصادرة على البرلمان في الوقت المحدد -وفقاً لما ورد بالقوانين المنظمة لعمل الأجهزة ودساتير دولها- بشكل يُمكن الهيئات التشريعية أو الإشرافية أو المسؤولة عن الحوكمة أو عامة الناس "المستخدم المستفيد" من الوقوف على الأداء التنفيذي العام والحكومي وتقييمه لبيان مدى تقدمه وإنجازه للأهداف المبتغاة.

3-3- تحقيق وفورات في التكاليف والموارد: يحُول التدقيق عن بُعد دون الحاجة لقيام مدقي الجهاز الأعلى للرقابة بمأموريات (داخلية وخارجية) لمباشرة أعمال الرقابة بالجهات الخاضعة للرقابة بشكل يُمكن من تحقيق وفورات في بعض عناصر التكلفة ذات الصلة، ممثلة في البدلات النقدية التي تتحملها موازنة الجهاز الأعلى للرقابة مثل: بدل التفتيش ومصاريف الانتقال، فضلاً عن بدل السفر ومصاريف الانتقال "تذاكر الطيران" لفروع ومكاتب الوحدات الخاضعة للرقابة الموجودة خارج حدود البلاد.

4-3- استبعاد اللوجيستيات أثناء عملية التدقيق: يمكن استبعاد اللوجيستيات ذات الصلة بعملية التدقيق على إثر تطبيق التدقيق عن بُعد، فقد يكون من الصعب الوصول إلى بعض مواقع الجهات الخاضعة للرقابة - في ظل تنفيذ الشكل التقليدي للتدقيق القائم على التواجد الحضوري لمدقي الأجهزة- لأسباب عديدة ربما تكون هذه المواقع في منطقة معزولة.... مما يستدعي تجهيز استراحة الجهة للإقامة بها، أو لدواعي أمنية تستدعي استخراج تصاريح لدخول مقر بعض الجهات ومواقعها المختلفة مثل التصاريح اللازمة لدخول بعض الأماكن التابعة لشركات النقل الجوي الخاضعة للرقابة مثل: المطارات؛ المنطقة الجمركية، وقرية البضائع،، وكذا التصاريح الصادرة عن مصلحة أمن الموانئ واللازمة لدخول الدوائر الجمركية للموانئ...، وكذا الحاجة في بعض الأحيان إلى استخراج تصاريح السفر وتأشيرات دخول بعض الدول إذا تم إجراء عمليات التدقيق دولياً على الفروع والمكاتب الخارجية لبعض الجهات الخاضعة للرقابة والتي تقع خارج حدود البلاد كفروع شركات الطيران...، بينما يحُول تنفيذ الجهاز الأعلى للرقابة للتدقيق عن بُعد دون الحاجة لأداء مثل هذه الإجراءات والتصاريح و"اللوجيستيات".

4- نتائج وتوصيات البحث:

توصل الباحث؛ إلى نتيجة مفادها: في ظل الكوارث تواجه الأجهزة العليا للرقابة العديد من التحديات تحول دون التطبيق الجيد للتدقيق عن بُعد. وفي هذا السياق، يوصي الباحث متخذي القرار بالأجهزة العليا للرقابة بضرورة:

- العمل تحسين ظروف العمل والعاملين من منتسبي الأجهزة تعويضاً عن المزايا المفقودة حال تطبيق الرقابة عن بُعد .
- إدراك مدى الاضطراب الذي يصاحب تخلي مدقي الأجهزة عن أنماط العمل التقليدية والمألوفة، وتفهم حقيقة أنهم بحاجة إلى وقت للتكيف مع الوضع الجديد.
- نشر الوعي التكنولوجي بين مدقي الأجهزة العليا للرقابة بفوائد وأثر تطبيق الرقابة عن بُعد على سرعة إنجاز العمل، وجودة أدائه، وبما يضمن التوازن بين عمل مدقي الأجهزة التزاماتهم الخاصة.
- تنمية وتطوير كفاءات مدقي الأجهزة العليا للرقابة" لضمان نجاح تطبيق التدقيق عن بُعد.

- هوامش ومراجع البحث مرتبة وفقاً لورودها في متن البحث:

1- يراجع في ذلك:

- Abu Saleem, K. S. M. (2021). The Impact of the Coronavirus Pandemic on Auditing Quality in Jordan, *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, Volume 15, Issue 4. www.ijicc.net
- Castka, P., Searcy, Cory & Fischer S. (2020). Technology-enhanced Auditing in Voluntary Sustainability Standards: The Impact of COVID-19, *Sustainability*, 12, June. www.mdpi.com/journal/sustainability.
- International Federation of Accountants (2020), Webinar 2: Performing the Audit in the Pandemic Environment: Summary of Key Takeaway, Webinar Series – Practical Audit Quality: Considerations for Auditing in the Pandemic Environment. (IFAC), July.
- Supreme Audit Institution of Mexico (2020). Mexico's Supreme Audit Institution Facing the Covid-19 Pandemic: Actions to Strengthen Government Control, Auditoria Superior de la Federation "ASF".

2- يراجع في ذلك:

- Barrette, C.R., Drumond, G.M. and Méxas, M.P. (2022), Remote audit in the times of COVID-19: a successful process safety initiative, *Brazilian Journal of Operations & Production Management*, Vol. 19, No. 03. . <https://doi.org/10.14488/BJOPM.2021.048>.
- The Gold Standard Foundation (2021). Site Visit and Remote Audit Requirements and Procedures, *Public Consultation*, Version 0.9: Geneva, Switzerland.

3- يراجع في ذلك:

- Sustainable Resources Verification Scheme GmbH "SURE"(2020). *Technical guidance for conducting remote audits*, Version: TG-READ-en-1.0 Date Oct. 10.at: www.sure-system.org.
- International Organization for Standardization (ISO) & International Accreditation Forum (IAF) (2020). ISO 9001 Auditing Practices Group Guidance on Remote Audits, Edition 1, Apr. www.iaf.nu; <https://committee.iso.org/home/tc176/iso-9001-auditing-practices-group.html>.
- International Organization for Standardization "ISO" (2018). ISO 19011 "Guidelines for auditing management Systems" International Standard, Third edition. Switzerland.
- Rainforest Alliance (2020). *Guidelines for conducting remote Audit*, April: <http://www.rainforest-alliance.org>.

4- د. جابر غنبي (2024) الظروف الاستثنائية وجائحة كورونا؛ الجمعية الليبية لأعضاء الهيئات القضائية، موقع الجمعية على الفيس بوك؛ تاريخ الدخول 2024/ 1 /11

- 1- Houghton, Kirsten (2023). Overcoming the Challenges of Remote Auditing During the COVID-19 Crisis, *VA Certified Public Accountants*, April 13.
- 5- الهيئة العامة لسوق المال (2008). *معييار المراجعة المصري رقم (501) "أدلة المراجعة – اعتبارات إضافية لبنود معينة"*، المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، القاهرة.
- 2- Gould, Stathis & Leka, Laura (2020). Reporting and Fraud Risk Arising from COVID-19 Pose Significant Challenges for Professional Accountants, *International Federation of Accountants*. New Zealand Australia, May.
- 3- Tysiac, Ken (2020). Remote auditing comes to fore front during pandemic, *Journal of accountancy*, New York Vol. 229, Iss. 4, Apr 24.
- 4- الهيئة العامة لسوق المال (2008). *معييار المراجعة المصري رقم (240) "مستولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية"*، المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، القاهرة.
- 5- الهيئة العامة لسوق المال (2008). *معييار المراجعة المصري رقم (315) "تفهم المنشأة وبنيتها وتقييم مخاطر التحريف الهام"*، المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، القاهرة.
- 6- الهيئة العامة لسوق المال (2008). *معييار المراجعة المصري رقم (330) "إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي يتم تقييمها"*، المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، القاهرة.
- 7- Ho, Soyoung (2020). Remote Auditing During Pandemic: Zoom and Drones, *Thomson Reuters Tax & Accounting*, April 29. <https://tax.thomsonreuters.com/news/remote-auditing-during-pandemic-zoom-and-drones/>
- 8- Ibid. For more details:
 - Yasmin, Arifia et al.(2023), Remote Audit for Internal Audit as a Form of Technology Optimization Towards Indonesia 5.0, Series: Advances in Social Science, Education and Humanities Research, Proceedings of the Tegal International Conference on Applied Social Science & Humanities (TICASSH 2022) ASSEHR 679. https://doi.org/10.2991/978-2-494069-09-1_36
 - The Institute of Internal Auditors (2022). Factsheet: Remote Auditing, "IIA" Australia. https://www.iaa.org.au/sf_docs/default-source/technical-resources/2018-fact-sheets/remote-auditing.pdf.
- 9- International Organization of Supreme Auditing Institutions, "INTOSAI" (2019). *ISSAI-100: fundamental Principles Public- Sector Auditing*, INTOSAI Framework of Professional Pronouncements: 1-28. . www.issai.or.

دور المراجعة الداخلية البيئية في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة

إعداد المحاسب/ محمد عبد الحميد إبراهيم
مدير عام بالجهاز المركزي للمحاسبات
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
ميسر تطبيق معايير الإنتوساي
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

مقدمة:

استحوذت المراجعة الداخلية البيئية على قدر متزايد من اهتمام الفكر المحاسبي مع بدايات الألفية الجديدة، وبوجه خاص عقب إعادة إصدار معيار الإدارة البيئية (ISO 14001) بصيغته الجديدة في نوفمبر من عام 2004، والذي أكد على أهمية محور المراجعة الداخلية البيئية، حيث أعتبر ذلك بمثابة اعتراف صريح بأهمية المراجعة الداخلية البيئية، وعدم سلامة اكتفاء منشآت الأعمال بالمراجعة البيئية الخارجية، ولعل قيام منشآت الأعمال بتطبيق محور المراجعة الداخلية البيئية من شأنه العمل على تحسين مستوى أدائها البيئي.

ونظراً لأن الاهتمام بالبيئة وحمايتها من الأثر السلبي للأنشطة يحد من تلوث البيئة ويحافظ على الموارد الطبيعية، بما يحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، فقد تزايد دور الإدارة البيئية في المنشآت عامةً و المنشآت الصناعية خاصةً، حيث تهدف الإدارة البيئية إلى التحكم في الأثر البيئي الذي تحدثه الأنشطة من خلال دمج الأهداف البيئية كإحدى المدخلات الرئيسية في أنشطة الإدارة مثل التخطيط والرقابة، ولتحقيق الالتزام بالمعايير والقوانين البيئية - وتحت ضغط عامل التكلفة التي تتحملها المنشآت لتحسين أدائها البيئي- ظهر مفهوم الكفاءة الاقتصادية البيئية (Ecological- Economic Efficiency) ليعكس العلاقة بين تكلفة المنتج المالية (استهلاك المواد الخام والطاقة) وتكلفة إنتاجه البيئية (التأثير البيئي والانبعاثات والمخلفات البيئية).

ولقد أصبح من الضروري تطوير نظم الإدارة وما تشتمل عليه من نظم رقابة ومراجعة داخلية بما يجعلها تشمل كافة الجوانب المالية والاقتصادية والبيئية، خاصة وأن الكثير من التكاليف مترتبة على أنشطة حماية البيئة وهذه التكاليف يمكن تخفيضها عن طريق القرارات الإدارية، وقد أصبح أحد أركان استراتيجية المنشأة جزءاً مكملاً في أدائها ومن أكثر العوامل أهمية للوصول إلى المزايا التنافسية، حيث يعرف الأداء البيئي بأنه كفاءة المنشأة في إدارة التفاعل بين أنشطتها وعملياتها وبين البيئة، لتخفيض الآثار السلبية التي تسبب التلوث والمخلفات البيئية، ويشتمل تخطيط الأداء البيئي على عدة أهداف أهمها: التحكم في الرقابة على مدخلات العملية الإنتاجية من مواد خام و طاقة لازمة لعملية الإنتاج، ووضع المعايير الدقيقة للرقابة البيئية على استخدام أي عناصر قد تضر بالبيئة المحيطة بالمنشأة.

أولاً: الرقابة الداخلية البيئية:

1- مفهوم الرقابة الداخلية البيئية:

تمثل الرقابة بوجه عام إحدى أهم وظائف الإدارة، وتهدف إلى مساعدة الإدارة في التأكد من أن الأداء الفعلي يطابق الخطط والمعايير الموضوعية وضمان كفاءة وفعالية العمليات والأنشطة، ويُعرف نظام الرقابة الداخلية البيئية كجزء من الإدارة البيئية بأنه:

مجموعة السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لمساعدتها في تحقيق أهدافها البيئية بتوفير حماية الموجودات البيئية، والتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية، وتهيئة المعلومات المالية وغير المالية البيئية، وتنظيم العمل بالدرجة التي تُمكن من تحقيق أهدافها.

2- أهداف الرقابة الداخلية البيئية:

تعتمد وظيفة الرقابة البيئية بالضرورة على نظام الرقابة الداخلية البيئية المطبق في المنشأة في تحقيق أهدافها، حيث تهدف عملية الرقابة الداخلية البيئية إلى: الرقابة على جودة الأداء البيئي، ومنع المخالفات المحتملة للالتزامات البيئية، وإنتاج توصيات موثقة للإدارة والقطاعات التي ينتج عنها مزيداً من التلوث.

وتساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال تقديم طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية وظيفة الرقابة وإدارة المخاطر في مختلف مجالات العمل في المنشأة حيث أنّ تقييم المخاطر وإدارتها هي ركن أساسي من مهام إدارة المراجعة الداخلية، ويجب على المراجعين الداخليين التركيز على مخاطر النشاط الرئيسية ومن أهمها المخاطر البيئية، وأن يتوافر لدى المراجعين الداخليين القدرة الكافية للتعامل مع المشكلات المتعلقة بهذه المخاطر، وتحديد وإدارة تلك المخاطر ارتباطاً باستراتيجية المنشأة، مما يمثل مصدر القوة الذي يسمح للمراجعين الداخليين القيام بدور هام في تحقيق أهداف المنشأة ومواجهة أي مخاطر مستجدة بشكل أفضل.

3- متطلبات تطبيق نظام الرقابة الداخلية البيئية:

هناك بعض المتطلبات التي يجب توافرها في النظام السليم للرقابة الداخلية البيئية على تكاليف التلوث البيئي ومن أهمها ما يلي:

-توافر نظام إدارة بيئية فعال يهتم بالمسؤوليات والممارسات وأساليب العمل والعمليات والموارد لغرض تطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة تنفيذ السياسات البيئية.

-وضع معايير بيئية دقيقة لحماية البيئة وعناصرها المختلفة وحفظ التوازن الطبيعي بين الأهداف الاقتصادية والبيئية.

-وجود فريق كفء يتولى القيام بعملية الرقابة البيئية يضم اختصاصات المحاسبة والاقتصاد والتلوث البيئي وخبراء في الصناعة ومحللين ماليين.

-توافر نظام للمحاسبة البيئية ينتج معلومات عن أثر ممارسة المنشأة لأنشطتها البيئية واستخدام المعلومات الناجمة عن ذلك في حماية البيئة بشكل يُمكن من الرقابة وتقويم الأداء البيئي للمنشأة.

إن أفضل ممارسات المنشأة تجاه الأمور البيئية ورقابة نظام الإدارة البيئية يجب أن تتضمن: وضع سياسة بيئية تضم المعايير البيئية الدقيقة التي تراعي الجوانب البيئية والقانونية وغيرها في الاعتبار عند تخطيط وتحديد أهداف الإدارة البيئية وتنفيذ الخطط والسياسات البيئية، ثم الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية وتحديد أسباب عدم المطابقة مع الخطط، كما أن أكبر مخاطر للرقابة هي مخاطر المعلومات الخاطئة سواء في المعايير الرقابية غير الدقيقة أو التقديرات الخاطئة التي لا يمكن اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة نظام الرقابة الداخلية، ولذلك قد تلجأ الإدارة إلى طلب استشارات فنية من مختصين، كالمهندسين وخبراء البيئة، لمساعدتها في وضع التقديرات المحاسبية المتعلقة بالأمور البيئية.

ويجب التأكيد على أهمية مراقبة الالتزام بالسياسات البيئية للمنشأة وبالقوانين والأنظمة البيئية، وكذلك توفير مطابقات للمعلومات البيئية مع المعلومات المالية المرتبطة بها، ثم المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية لتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب لمواكبة المستجدات في بيئة الأعمال وتفادي احتمال تقادم نظام الرقابة الداخلية، فقد يصبح مع مرور الزمن وتغير الظروف غير مناسب مما يستوجب تطويره بشكل دوري . وتعتبر المخاطر البيئية من أهم المخاطر التي تواجهها المنشأة والتي يجب على المراجعة الداخلية تحديدها وتحليلها وتقييمها واقتراح الأساليب الملائمة للتعامل معها، ومساعدة الإدارة في التأكد من سلامة تنفيذ تلك الأساليب تحقيقاً للرقابة الفعالة على أداء الأنشطة البيئية بما يحقق أهداف واستراتيجيات المنشأة ويضمن بقاءها واستمرارها في بيئة الأعمال. ويرتكز نظام الرقابة الداخلية على وظيفة المراجعة الداخلية البيئية لتحقيق أهدافه، حيث تُعد المراجعة الداخلية البيئية أحد المكونات الرئيسية في تحقيق فعالية نظام الرقابة الإدارية، ويتم من خلالها تقييم الرقابة البيئية الخاصة بالمنشأة والسياسات الداخلية البيئية، وتوجيه اهتمام المسؤولين نحو تطوير وتحسين طرق الوقاية من عناصر التلوث البيئي ومعالجتها للحد من آثارها.

ثانياً: المراجعة الداخلية البيئية:

1- مفهوم المراجعة الداخلية البيئية:

تعددت تعريفات المراجعة البيئية، حيث عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (Institute of Internal Auditors-IIA) بأنها جزء متكامل من نظام الإدارة البيئية للمنشأة يمكن من خلاله تقييم مدى كفاية وملاءمة نظم الرقابة البيئية بالمنشأة لتحقيق أهدافها في حماية البيئة من الآثار الضارة لأنشطتها وعملياتها، ولضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية، كما عرفها معيار الأيزو (ISO 14001) بأنها عملية منظمة وموثقة تهدف إلى فحص وتقييم نظام الإدارة البيئية وتحديد ما إذا كان هذا النظام يتوافق مع المقاييس والمعايير التي تعمل بها المنظمة ومساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها باستخدام منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة وتوصيل نتائج هذه العملية للإدارة.

بينما عرفها آخرون بأنها "فحص فني منظم وموثق وهي عملية تقييم داخلية يقوم بها فريق عمل من مراجعين داخليين وفنيين متخصصين في مجال البيئة للتحقق من جودة الأداء البيئي" بهدف المساهمة في حماية البيئة وتقييم مدى التوافق مع سياسات المنشأة الخاصة بالالتزام بالمعايير والمتطلبات التي تفرضها قوانين حماية البيئة، وتشتمل على عدة مهام منها فحص وتقييم للنظم البيئية والتحقق من التزام المنشأة بالمتطلبات القانونية والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية.

نتج عن تزايد الوعي العالمي بالتغيرات البيئية، وقضايا التنمية المستدامة، تطوراً كبيراً فيما يتعلق بطبيعة وأهمية المراجعة الداخلية البيئية لمنشآت الأعمال، وذلك إلى الحد الذي أصبح فيه التزام تلك المنشآت بمتطلبات التشريعات القانونية البيئية، والتزامها بتحسين وتطوير أدائها البيئي أحد أهم اشتراطات تسجيل منشآت الأعمال في سوق الأوراق المالية بدول الاتحاد الأوروبي، ولقد كان لقانون (Sarbanes-Oxley) أثراً مباشراً في تنمية اهتمام هيئة سوق المال الأمريكية، بتفعيل وظيفة الرقابة الداخلية البيئية للمنشآت المسجلة لديها، وذلك في إطار توجيهها للالتزام بتطوير متكامل بين كل أنظمة الإدارة البيئية والجودة الشاملة، وبين أنظمة الإدارة المالية لتلك المنشآت.

كما لم يقف الاهتمام العالمي بالمراجعة الداخلية البيئية عند هذا الحد، بل اتسع ليشمل غالبية دول العالم، حيث اهتمت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) على نشر الاهتمام بمحاور التنمية المستدامة والرقابة البيئية، ومساعدة الدول الأعضاء وغيرها، على تحسين السلطة الرقابية والأدوات الرقابية في مجال السياسات الرامية إلى حماية البيئة والتنمية المستدامة على مستوى العالم، ويتضمن ذلك الرقابة على أنظمة الإدارة البيئية والمراجعة الداخلية البيئية ووضع المقاييس التقنية لعمليات الرقابة على البيئة، حيث أثبتت مجريات الواقع العملي أن استراتيجية الحماية البيئية على مستوى الدول لا يمكن أن يكتب لها النجاح، بدون وجود نظام للرقابة البيئية الذاتية على مستوى منشآت قطاع الأعمال، والذي يركز بصورة أساسية على وظيفة المراجعة الداخلية البيئية في تدعيم محاور نجاح تلك الاستراتيجية.

ويلاحظ أن نشاط المراجعة الداخلية البيئية لم يعد مجرد أداة إدارية تسعى نحو التحقق من مدى التزام المنشأة بالاشتراطات والقوانين البيئية، بل أصبح بمثابة نشاط موضوعي مستقل يقدم خدمات فحص وتأكيد واستشارات بيئية لإدارة المنشأة ويهدف إلى إضافة قيمة حقيقية للمنشأة وتحسين مستوى كفاءة أدائها البيئي، ويساهم في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة من خلال قيامه بتوفير مدخل منطقي منظم لتقويم وتحسين درجة كفاءة كل من: عمليات إدارة المخاطر البيئية ونظام الإدارة البيئية للمنشأة للوقوف على أوجه الضعف أو القصور في ذلك النظام، ولتحديد درجة كفاءة أدائه وتقويم مدى اتفاهه مع اشتراطات معيار الإدارة البيئية (ISO14001)، وكذلك تزويد الإدارات العليا لمنشآت الأعمال بقواعد لدعم القرار تمكّنها من تفادي العقوبات الاقتصادية والدعاوى القضائية المترتبة على مخالفة التشريعات والنظم البيئية بل وإتاحة الفرصة للحصول على الحوافز البيئية، كما تعمل على توجيه نظر الإدارات نحو مواطن التلوث البيئي والمخلفات البيئية وذلك بالإضافة إلى أن تكامل جهود المراجعة البيئية الداخلية مع أنظمة المحاسبة الإدارية البيئية لمنشآت الأعمال يعمل على مساعدة إدارات المنشآت في قبول أو رفض بعض أوجه الاستثمار الجديدة بناءً على الآثار البيئية المتوقعة لها ومدى توافقها مع متطلبات القوانين والأنظمة البيئية، وذلك إلى جانب الهدف التقليدي والمتمثل في تقويم مدى التزام المنشأة بالاشتراطات والقوانين البيئية، وذلك سعياً نحو تحسين الأداء البيئي وتخفيض المخاطر البيئية للمنشأة وتأسيس ما يمكن أن يطلق عليه "العناية البيئية الواجبة".

2- أهمية المراجعة الداخلية البيئية:

تبرز أهمية المراجعة الداخلية البيئية باعتبارها أحد أهم مكونات برامج الإدارة البيئية نتيجة لأسباب متعددة أهمها ما يلي:

- * أنها تمثل أحد متطلبات معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، وأنها تهدف إلى التحقق من أن نظام الإدارة البيئية للمنشأة قد تم تصميمه وتشغيله بالطريقة والكفاءة المستهدفة، وأنها تعمل على إمداد منشآت الأعمال بكل من:
- العملية المنهجية والموضوعية اللازمة لتحديد أوجه الضعف والقصور بنظم إدارتها البيئية، ووسائل تحديد الإجراءات التصحيحية، وإجراءات المتابعة اللازمة للتحقق من إدراك درجة الكفاءة البيئية المطلوبة.
- الآلية اللازمة للتحقق من أن السياسات البيئية قد تم استيعابها بطريقة سليمة من قبل كافة أفراد المنشأة، وأنها تطبق بطريقة ملائمة في سياق نظام الإدارة البيئية للمنشأة.

-الطريقة اللازمة لتحديد نقاط ضعف نظام الإدارة البيئية في التوقيت المناسب، قبل وقوع المشكلات المتمثلة في انخفاض درجة كفاءة الأداء البيئي.

-الإطار اللازم لفحص عمليات وأنشطة المنشأة من زاوية تأثيرها على الأداء البيئي لها، ومدى تسبب تلك الأنشطة في حدوث مشكلات بيئية .

-الفرص المناسبة لتبادل الأفكار والمقترحات الناجحة والخاصة ببعض أنشطة المنشأة أو بعض إداراتها لتطبيقها في الإدارات الأخرى .

-الوسائل اللازمة لإمداد إدارة المنشأة بخدمات التأكيد اللازمة بشأن مدى اتفاق التنفيذ الفعلي لنظام الإدارة البيئية مع الخطة الموضوعة له.

* وضع قوانين واجبة التطبيق من قبل جهات رقابية خارجية تراقب قيام المنشأة باتخاذ اجراءات لحماية البيئة وتقليل حجم الملوثات والمخلفات البيئية التي تطرحها المنشأة أثناء العملية الإنتاجية، تفاديا لتعرضها لغرامات وعقوبات كبيرة تصل إلى وقف أنشطتها.

* تزايد أهمية وضع سياسات داخلية بيئية وإجراءات تقليل الفاقد وأوجه الإسراف إلى جانب الإجراءات الأخرى المرتبطة بالشئون البيئية، وبناءً على نتائجها يتقرر مدى صحة أنظمة الإدارة البيئية ومدى نجاحها في أداء عملها، ومن ثم فإنها توفر المعلومات التي تساعد في تحسين برامج الإدارة البيئية بالإضافة إلى ما تحققه من رقابة على التكاليف.

3-متطلبات التطبيق الفعال للمراجعة الداخلية البيئية:

هناك العديد من متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية البيئية والتي من أهمها ما يلي:

* أن يتوافر لدى المراجعين الداخليين مستوى كاف من المعرفة والمهارة والخبرة والفهم الكامل للمشاكل البيئية مما يمكنهم من إدارة المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها المنشأة من خلال تحديدهم للمعايير والمستويات والمجالات التي قد تعرض المنشأة للمخاطر البيئية.

* قيام المراجعين الداخليين بالمنشأة بمساعدة الإدارة في تنفيذ برامج وخطط المراجعة البيئية وتطويرها، والعمل مع خبراء ومتخصصين للقيام بتنفيذ عمليات المراجعة البيئية بشكل أفضل.

* توافر معايير محددة للمراجعة البيئية تتوافق مع الأنشطة البيئية التي تمارسها المنشأة، ووجود سياسة بيئية محددة وخطة زمنية يمكن متابعتها، ونظام للمحاسبة عن الالتزامات والنفقات البيئية.

* وضع مجموعة من الخطط والمعايير الدقيقة المرتبطة بحماية البيئة من التلوث وتقليل الانبعاثات الضارة والمخلفات البيئية من مراحل الإنتاج المختلفة إلى أدنى حد ممكن، وتطبيق الخطط والسياسات البيئية بدقة والتعامل مع المخالفات البيئية للقوانين والأنظمة، وتقدير الالتزامات المحتملة وتوفير معلومات عن مقدار الانحراف عن المعايير، وبالتالي مقدار المبالغ المخصصة لهذا الانحراف.

* تطوير إجراءات المراجعة الداخلية التي يتم ممارستها والاعتماد على معايير دقيقة لتقدير الآثار البيئية لأنشطة المنشأة، وفحص الخطط والسياسات البيئية التي تم وضعها، وتعزيز دور الرقابة الداخلية من خلال تطوير المنشأة أساليب جديدة لأغراض تنفيذ الرقابة على التلوث البيئي والمخلفات البيئية داخلها، من خلال تقييم المخاطر البيئية والتقدير الدقيق للالتزامات البيئية المحتملة.

4- المتغيرات والتطورات العالمية في المجال المهني للمراجعة الداخلية البيئية:

وجّهت المتغيرات والتطورات العالمية في المجال المهني للمراجعة الداخلية والبيئية والتنمية المستدامة أنظار الفئات المهتمة بالمراجعة الداخلية البيئية إلى ضرورة تطويرها بما يتناسب مع تلك المتغيرات والمعايير، بهدف المساهمة الفعالة في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال ارتكازاً على أحدث الأسس المهنية والتقنية المرتبطة بهذا المجال، ومن ذلك تبني مدخل القيمة المضافة في مزاوله نشاط المراجعة الداخلية البيئية بحيث يكون الهدف منها متمثلاً في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة وذلك من خلال بناء أو إضفاء مصداقية على أنظمة الإدارة البيئية، وتطوير استراتيجية للإدارة البيئية لتلك المنشآت والسعي نحو تطوير نوع من التنسيق بين جهود نشاط قسم المراجعة الداخلية البيئية وبين جهود نشاط قطاع المحاسبة الإدارية البيئية، لإرساء قاعدة لدعم القرار البيئي لإدارات منشآت الأعمال، وتحسين الأداء البيئي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعتمد مدخل القيمة المضافة لنشاط المراجعة الداخلية البيئية على كفاية التأهيل العلمي والمهني للمراجعين البيئيين الداخليين، حيث يتطلب ضرورة تأهيل المراجعين البيئيين الداخليين بالمقومات العلمية والعملية اللازمة لمزاولة مهام المراجعة الداخلية البيئية، والإلمام بالتشريعات البيئية القائمة، واكتساب المزيد من الخبرة العملية والمهنية، وذلك فيما يتصل بالمقاييس والمؤشرات غير المالية للتنمية المستدامة والمستخدم في إعداد تقارير التنمية المستدامة، وكذلك القيام بالتحقق من مدى كفاءة وموثوقية أنظمة تقارير التنمية المستدامة، وأوجه الاختلافات القائمة بين تلك التقارير والتقارير المالية المعتادة، وسبل قيام المراجع الداخلي بتقدير نوعية ومعدلات المخاطر الطبيعية الملازمة للمعلومات الناتجة عن أنظمة تقارير التنمية المستدامة، وكيفية التحقق من مدى ملاءمة وموضوعية تلك الأنظمة، والعمل على رقابتها وتقويمها بطريقة مناسبة، وذلك بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير الأداء المهني، ودليل السلوك الأخلاقي في ممارسة المراجعة البيئية، طريقة ممارسة ذلك النشاط، وإعداد التقارير اللازمة، وهو الأمر الذي اهتم به مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، حيث أرسى المقومات اللازمة لتنظيم عملية تأهيل المراجعين البيئيين وتنظيم حصولهم على الترخيص المهني اللازم لممارسة مهنة المراجعة البيئية (CPEA)، والتأكيد على الالتزام بكل من معايير المراجعة ودليل السلوك الأخلاقي في المراجعة البيئية، لكي يساهم بذلك في تأهيل المراجع البيئي الداخلي.

ومن جهة أخرى، فإن مدخل القيمة المضافة لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكن تطويره ارتكازاً على مجموعة من المحاور، لعل من أهمها ضرورة قيام المراجعين البيئيين الداخليين بممارسة كل من: مهام التحقق والتأكد وتقويم مدى الالتزام البيئي، والتحقق من شفافية تقارير التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال، وتقويم ورقابة نظام إعداد تقارير التنمية المستدامة لها، وكذلك المهام الاستشارية التي من شأنها تقديم المشورة البيئية المناسبة لمختلف إدارات المنشأة سعياً لتحسين الأداء البيئي لكل منها.

هذا، ويمكن لنشاط المراجعة الداخلية البيئية، أن يضيف قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال تبني برامج استشارية بيئية، لكافة مستويات إدارة المنشأة - بالتنسيق مع قسم المحاسبة الإدارية البيئية بالمنشأة (إن وجد) - للعمل على تحسين الكفاءة البيئية لأنشطتها وتلافي المشكلات البيئية، وإبداء الاستشارات اللازمة لتطوير أنظمة إدارة الجودة البيئية مع الالتزام بضرورة تقديم التوصيات والاستشارات البيئية التي تضيف لها قيمة حقيقية، والقيام بمراقبة ومتابعة برامج ومشروعات التحسين البيئي المستمر التي وضعتها الإدارة العليا، والتقارير عن مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا الشأن، والتحقق من المنافع المترتبة عليها وضمان وضع تلك البرامج في المسار الصحيح.

5-المراجعة الداخلية البيئية على أساس المخاطر:

يمكن لقسم المراجعة الداخلية البيئية أن يدعم عملية إضافة قيمة حقيقية لمنشآت الأعمال، من خلال ارتكازه على محور: المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة (EERM)، وذلك من خلال تزويد الإدارة العليا بخدمات التأكيد الموضوعي عن درجة كفاءة إطار أنشطة إدارة المخاطر البيئية بالمنشأة، وذلك في سبيل إعطاء الإدارة العليا صورة واضحة عن مدى ملاءمة إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، ومدى كفاءة نظام الإدارة البيئية في مجال إدارة تلك المخاطر، حيث يقتضي هذا المحور المستحدث ضرورة قيام قسم المراجعة الداخلية البيئية بتوفير خدمات التأكيد عن كل من عمليات إدارة المخاطر البيئية ومدى سلامة تقدير المخاطر البيئية القائمة، وتقويم عمليات إدارة المخاطر البيئية، وتقويم عملية إعداد التقارير المختصة بمفاتيح الخطر البيئي القائمة بالمنشأة، وكذلك مراجعة وتقويم إدارة مفاتيح الخطر البيئي، وكذلك توفير خدمات الحماية التي تتضمن المساهمة في تعريف وتقويم المخاطر البيئية القائمة والمحيطية بالمنشأة، وتدريب المستويات الإدارية المختلفة للمنشأة، على كيفية وسبل مواجهة المخاطر البيئية، والتنسيق بين أنشطة إدارة المخاطر لأنظمة الإدارة البيئية، وتدعيم عملية إعداد التقارير الخاصة بالمخاطر البيئية القائمة والمحيطية بالمنشأة، وتطوير وتدعيم إطار إدارة المخاطر البيئية، وتدعيم ومساندة عملية تطوير نظام إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، والمساهمة في تطوير استراتيجية إدارة المخاطر البيئية.

خاتمة:

يتضح مما سبق وجود ضرورة لتطوير المراجعة الداخلية البيئية وذلك استجابة للمتغيرات البيئية الإقليمية والعالمية والتي تستوجب ضرورة اهتمام منشآت الأعمال بالعمل على تنمية اهتمام كافة قطاعات المجتمع بضرورة تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك العمل على تطوير الضمير والوعي البيئي لدى منشآت الأعمال وغيرها من قطاعات المجتمع وتطوير نظم الإدارة وما تشتمل عليه من نظم الرقابة والمراجعة الداخلية بما يجعلها تشمل كافة الجوانب المالية والاقتصادية والبيئية بغية المساهمة الفعالة في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال ارتكازاً على أحدث المفاهيم والأسس المهنية والتقنية المرتبطة بهذا المجال. ونتيجة لزيادة الاهتمام بالأثر البيئي لأنشطة المنشآت، برز الهدف البيئي ضمن أهداف المنشآت من خلال نظم الرقابة والمراجعة البيئية، ويعد توافر معايير محددة للمراجعة البيئية من أهم متطلبات التطبيق الفعال للمراجعة والرقابة البيئية.

المراجع:

- 1- أمين السيد أحمد لطفي، (2003)، المراجعة البيئية الداخلية في مواجهة التحقيق البيئي الخارجي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني.
- 2- ايمن فتحي احمد الغباري، (2008)، دور المراجعة الداخلية في زيادة فعالية المراجعة البيئية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
- 3- سهام سيد محمد السيد، (2022)، دور المراجعة الداخلية في تحقيق الريادة البيئية المستدامة في بيئة الأعمال دراسة تطبيقية على بعض شركات الأسمنت، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثاني .
- 4- سومة السيد محمود مراد، (2022)، المراجعة البيئية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.
- 5- على عبد الله أحمد الجبري، (2013)، المراجعة الداخلية والمراجعة والأداء البيئي: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
- 6- نجوى محمود أحمد أبو جبل، (2015)، أثر استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة لتطوير دور المراجعة البيئية الداخلية في الالتزام باتفاقيات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري دراسة تحليلية وتجريبية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني .
- 7- نور الدين مرتاح حسن بريك، (2023)، تحسين الرقابة والمراجعة الداخلية البيئية باستخدام أساليب دعم القرار متعددة المعايير لدعم استدامة استخدام الطاقة في المنشآت الصناعية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
- 8- نوره محمد عبد الله الموعد، (2018)، المراجعة البيئية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول.

أخبار المنظمة العربية



التدريب والبحث العلمي

1. أنشطة المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي:

برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب للعام 2024:

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2023/393 م.ت (67) باستضافة الأجهزة الأعضاء للقاءات التدريبية والعلمية المبرمجة للعام 2024، فوض المجلس الأمانة العامة والأجهزة المستضيفة باستكمال العناصر التفصيلية لهذه اللقاءات. بناء عليه، خلال النصف الأول من العام 2024 وضبط رزنامة مواعيد اللقاءات كالتالي:

- اللقاء التدريبي حول موضوع "تحديد الاحتياجات التدريبية": استضافته محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 2024/04/26، وحضر اللقاء 30 مشاركا ينتمون لـ 14 جهازا رقابيا.



- اللقاء العلمي حول موضوع "الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية": سيستضيفه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 11 يوليو 2024.

- اللقاء التدريبي حول موضوع "التحليل المالي": سيستضيفه ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 24 أكتوبر 2024.

- اللقاء التدريبي حول موضوع "التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق": سيستضيفه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية وجاري التنسيق لتحديد فترة التنفيذ.

استكمال الخطة التشغيلية لهيكل ولجان المنظمة للعام 2023:

في إطار مواصلة تنفيذ مشروع الأولوية الفرعية 2-4 المتعلقة بدعم قدرات الأجهزة في التواصل مع الجهات ذات العلاقة المندرجة ضمن الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للعام 2023 وبناء على مخرجات المشروع الأول المتمثل في إعداد استبانة حول "التواصل مع أصحاب المصلحة" استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ورشة عمل حول "إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة" خلال الفترة الممتدة

من 19 إلى 21 ديسمبر/ كانون الأول 2023 وشارك في الورشة حضوريا 9 مشاركين من الأجهزة الأعضاء بكل من: جمهورية مصر العربية، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، والمملكة المغربية، فيما شارك عن بعد 6 متدربين من الأجهزة الأعضاء بكل من: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين.

2. اجتماعات هياكل المنظمة:

اجتماعات لجان المنظمة:

في إطار متابعة تنفيذ البرامج ودراسة الموضوعات التي يحيلها المجلس التنفيذي للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، ومناقشة المسائل والمستجدات المتعلقة باختصاصات اللجنة ومشاركة الخبرات ونقل المعرفة والنظر في تقدم أعمال اللجنة، استضاف مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الاجتماع الدوري الرابع للجنة خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 22 مايو 2024، وقد تم على هامش الاجتماع إمضاء مذكرة مفاهيم التعاون بين اللجنة ومجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالاوروساي.



3. الأنشطة والفعاليات بمقر الأمانة العامة للمنظمة :

اجتماع تنسيقي بين الأمانة العامة وديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية:

في إطار دفع سبل التعاون بين المنظمة العربية وأجهزتها الأعضاء عقد معالي الأستاذ حاتم السليني وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية ونائب الأمين العام للمنظمة اجتماعا تنسيقيا عن بعد مع معالي الأستاذ أحمد عيسى غوتالي رئيس ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية وذلك يوم 6 فبراير 2024، وحضر الاجتماع وفد من الأمانة العامة ووفد من الديوان الصومالي حيث تم مناقشة الآليات التي من شأنها أن توطد علاقة الديوان بالمنظمة حتى يكون به حضور أكبر في أنشطتها وفعاليتها وتساهم في دفع سبل التعاون بينه وبين الأربوساي.

زيارة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة لمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية:

في إطار زيارته لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، بتاريخ 27 فبراير 2024، أدى معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، زيارة لمقر الأمانة العامة، مرفوقا بمعالي سفير خادم الحرمين الشريفين بالجمهورية التونسية ووفد مرافق لهما، وخلال زيارته اطلع على جزء من نشاطها وسير العمل فيها، وقد أثنى خلال حواراه مع معالي الأستاذ حاتم السليني وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية ونائب الأمين العام للمنظمة على الجهود المبذولة من الأمانة العامة وكافة العاملين بها.



4. التعاون الدولي:

زيارة عمل وفد الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي-إ (AFROSAI-E):

تطبيقا لمذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية خلال سنة 2017 والتي تم تجديدها وتمديد العمل بها في مناسبتين الأولى بتاريخ نوفمبر 2019، والثانية بتاريخ أكتوبر 2022 والمتعلقة بتطوير التعاون الفني بين المنظمتين خلال الفترة 2023-2025، أدى فريق من الأمانة العامة للأرابوساي زيارة عمل إلى بريتوريا بجنوب إفريقيا مقرر الأمانة العامة للأفروساي من 4 إلى 8 مارس 2024. أجرى خلالها سلسلة من اللقاءات المتصلة بتفعيل واستكمال برنامج العمل المشترك بين المنظمتين للفترة المذكورة. وتضمن البرنامج عددا من الأنشطة ذات العلاقة بمراجعة ضمان الجودة والرقابة على أهداف التنمية المستدامة وحوكمة الأمانة العامة للأرابوساي.

كما تطرقت اللقاءات إلى عدد من مواضيع التعاون وتبادل الخبرة والتجربة في مجالات بناء القدرات، وتنفيذ أولويات المخطط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، والاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة ومع المانحين، والبحث عن التمويل وتعبئة الموارد وغيرها من المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

المشاركة في لقاء مجموعة العمل المكلفة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالافروساي حول "النفقات الحكومية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تحت الرقابة":

شاركت لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة ممثلة من قبل مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ضمن فعاليات لقاء عن بعد حول موضوع "النفقات الحكومية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- تحت الرقابة " والذي نظمته مجموعة العمل المكلفة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالافروساي يوم 24 ابريل 2024، وقد تولى ممثل اللجنة تقديم عرض في الموضوع.

الندوة السنوية الثانية حول "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة":

انعقدت يوم الاثنين 3 جوان 2024 الندوة السنوية الثانية حول "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة" والتي استضافها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بمدينة الرباط خلال يومي 3 و4 يونيو/ حزيران 2024. وانتظمت هذه الندوة بالتعاون بين مبادرة تنمية الإنتوساي والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتم خلالها مناقشة طرق تفعيل المبدأ السابع من إعلان مكسيكو حول ضرورة وضع آليات فعالة لمتابعة توصيات التقارير الخاصة بالرقابة. وقد شارك في الندوة...جهازا.

المشاركة في اجتماعات لجنة بناء القدرات للإنتوساي واللجنة التوجيهية للتعاون مع المانحين واللجنة التوجيهية للموزاييك:

شاركت الأمانة العامة للمنظمة إلى جانب رئاسة لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة ضمن اجتماعات لجنة بناء القدرات للإنتوساي واللجنة التوجيهية للتعاون مع المانحين واللجنة التوجيهية للموزاييك المنعقدة بجامعة بجايا خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 يونيو 2023.

المشاركة في الاجتماع الخامس لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية:

شاركت الأمانة العامة للأربوساي في الاجتماع الخامس لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية الذي انعقد بالعاصمة الاندونيسية جاكارتا خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 27 يوليو 2023 وقد شارك كذلك في الاجتماع ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة بكل من مصر وقطر والكويت وقد قدم ممثل الأمانة العامة عرضاً حول أعمال المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية تضمن خاصة تقديم لمحة حول مخرجات مهمة الرقابة التعاونية التي شاركت فيها الأجهزة العليا للرقابة بكل من العراق وليبيا والسودان والكويت.

الاجتماع الخامس عشر للجنة المحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة KSC SC:

شاركت المنظمة ممثلة بالديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس التنفيذي في الاجتماع الخامس عشر للجنة المحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة KSC SC، والذي تم عقده في 4 أكتوبر 2023 في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، وقد قامت خلال الاجتماع مجموعات العمل التابعة للجنة بعرض أهم إنجازاتها، وانتهى الاجتماع إلى التوصية بمواصلة العمل على تنظيم الندوات وورش العمل والدورات التدريبية سواء حضورياً أو افتراضياً لتعزيز انتشار منتجات اللجنة. كما حضر الاجتماع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

الاجتماع السنوي السادس عشر لمجموعة عمل الاوروساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات:

في سياق التعاون الثنائي بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي) ومنظمة الاوروساي وتنفيذاً للاتفاقية المبرمة بين الطرفين، شاركت الأمانة العامة للأربوساي ضمن فعاليات اللقاء السنوي السادس عشر للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالاوروساي الذي انعقد ببولونيا خلال يومي 10 و11 أكتوبر 2023.

المشاركة بمنتهى الاسكوا السنوي للتنمية المستدامة لسنة 2023 :

في إطار تنفيذ أنشطة مذكرة التفاهم المبرمة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، شاركت المنظمة ضمن فعاليات الندوة الافتراضية حول "تقييم قدرات الأجهزة العليا للرقابة في علاقة مع الرقابة على الهدف 16 من خطة 2030 لأهداف التنمية المستدامة" المنعقدة يوم 20/11/2023. وقد افتتح معالي نائب الأمين العام للمنظمة أشغال الندوة من خلال كلمة سلط الضوء خلالها على أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة في المساهمة في تنفيذ أجندة 2030 وخصوصاً فيما يتعلق بالهدف 16 لضمان الشفافية والمساءلة.

وانطلقت على إثر ذلك الجلسات الثلاث للندوة. وخصّصت الجلسة الثالثة من الندوة لعرض تجارب الأجهزة الأعضاء في المنظمة في مجال دعم الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. شارك فيها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين وديوان المحاسبة بدولة الكويت.

المشاركة بأعمال الاجتماع السابع والسبعين للمجلس التنفيذي للإنتوساي:

شاركت المنظمة العربية ممثلة بالأمانة العامة والديوان العام للمحاسبة بدولة قطر ممثل المنظمة لدى المجلس التنفيذي للإنتوساي ضمن أعمال اجتماعه السابع والسبعين والذي انعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2023 بمدينة فيينا بالنمسا، المقر الدائم للأمانة العامة للإنتوساي، وقد شارك في الاجتماع ممثلين عن الأجهزة العربية الأعضاء بكل الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر وتم خلال الاجتماع المصادقة على تقارير كل من رئاسة المجلس والأمانة العامة للإنتوساي ولجان وهيكل المنظمة العالمية وكذلك المنظمات الإقليمية الأعضاء وتم عرض تقرير حول استعدادات الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لاستضافة الإنكوساي 25 الذي تقرر عقده في مدينة شرم الشيخ عام 2025، من حيث التنظيم الهيكلي والإعدادات التخطيطية والتنسيقية للمؤتمر، كما تم استعراض الموضوعات الفنية الرئيسية للمؤتمر وكذلك الإعلان عن الشعار الرسمي للمؤتمر.



* المشاركة في القمة العالمية للحكومات 2024 بالإمارات العربية المتحدة:

شارك رؤساء وممثلو الأجهزة العليا للرقابة بكل من: الأردن والبحرين وسلطنة عمان والسعودية وقطر والمغرب في الجلسة الحوارية المغلقة "المسؤولية المشتركة في حماية الموارد العامة"، والتي نظمها جهاز الإمارات للمحاسبة على هامش القمة العالمية للحكومات 2024 التي عُقدت في إمارة دبي خلال الفترة من 12 إلى 14 فبراير 2024. وبحثت الجلسة، التي شارك فيها وحضرها ممثلين عن هيئات مكافحة الفساد ومنظمات دولية ذات صلة، وأصحاب مصلحة آخرين، دور الأجهزة الرقابية والهيئات في حماية الموارد العامة، وآليات تعزيز الشراكات المؤسسية ومشاركة المجتمع في ذلك. كما هدفت الجلسة إلى رفع مستوى التعاون بين جميع الأطراف ذات العلاقة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، مستعرضة التحديات التي تواجه ذلك، وسبل تبادل أفضل الممارسات والنماذج الناجحة، وتبسيط الضوء على دراسات الحالة بهدف مواءمة الأهداف في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، ومعالجة المشاكل التي تواجه مفهوم المسؤولية المشتركة، مع وضع استراتيجيات للتغلب على العوائق المؤسسية والتشغيلية.

* المشاركة في الندوة الدولية حول "نظام المسؤولية أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حصيلة و آفاق" بالمملكة المغربية:

ضمن 27 جهاز رقابي عالمي شاركت الأجهزة الرقابية العربية بكل من: الأردن والامارات وفلسطين وقطر وليبيا وموريتانيا في الندوة الدولية حول موضوع "نظام المسؤولية أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حصيلة و آفاق" التي نظمها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بالرباط يوم 22 فبراير 2024، وهدفت الندوة لتعميق النقاش حول سبل تعزيز الرقابة في خضم التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمتعلقة بالأساس بتطور البيئات المؤسسية لهذه الأجهزة والتحولات العميقة التي يعرفها التدبير العمومي، فضلا عن ضرورة الامتثال لمتطلبات المساءلة والمتابعة التأديبية العادلتين. كما اهتم هذا المحفل الدولي ببحث وتدارس مسؤولية المدبرين العموميين بشكل مباشر أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية ذات السلطات القضائية، وبشكل غير مباشر عبر هيئات أخرى بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة غير القضائية.



* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

1. رئيس ديوان المحاسبة يلتقي نظيره السعودي في الرياض:



التقى بتاريخ 11 يناير (كانون الأول) 2024 رئيس ديوان المحاسبة الدكتور راضي الحمادين والوفد المرافق له، معالي رئيس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري، في مقر الديوان العام بمدينة الرياض.

وناقش الجانبان بحضور عدد من المسؤولين سُبُل تعزيز التعاون وتفعيله في المجالات كافة، والاطلاع على تجربة الديوان العام للمحاسبة في مجالي الرقابة المالية والامتثال والرقابة على الأداء.

ويأتي هذا اللقاء في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة المحاسبي والرقابي والمهني، والارتقاء بآلية عمل الديوان من خلال تبادل الخبرات ورفع كفاءة الأداء وتطوير قدرات الكوادر في كلا الجهازين الشقيقين.

2. زيارة وفد من البنك الدولي لديوان المحاسبة:

زار وفد من البنك الدولي ديوان المحاسبة بتاريخ 2024/1/18 في إطار زيارته الى المملكة التقى خلالها رئيس الديوان الدكتور راضي الحمادين. وفي بداية الاجتماع قدم الحمادين شرحاً مفصلاً عن مراحل تأسيس الديوان والإطار



الدستوري والقانوني الذي يحكم عمله، إضافة إلى الجهات الخاضعة لرقابته وأنواع التقارير التي يعدها وعلاقة الديوان مع السلطة التشريعية والهيكل التنظيمي وعدد المراقبات الميدانية الذي يصل إلى 33 مراقبة. مؤكداً أنّ الديوان يدقق ما مجمله 13 مليار دينار من خلال 320 مدقق.

من جانبه أكد ممثل البنك الدولي في عمان السيد جاد مزاهرة على التعاون الوثيق ما بين البنك الدولي وديوان المحاسبة، مستشهداً بالمشاريع والبرامج المشتركة بين الجانبين خاصة في مجال رقابة الأداء والتدقيق البيئي والتدقيق على البلديات مشيراً الى ان المرحلة المقبلة ستشهد زيادة في التعاون بين الجانبين.

3. مشاركة ديوان المحاسبة في اجتماع أممي لأبحاث الجريمة والعدالة:

شارك رئيس ديوان المحاسبة الدكتور راضي الحمادين بتاريخ 2024/1/22 في اجتماع مع معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI) عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد. وقدم الحمادين خلال الاجتماع نبذة عن الديوان والعلاقة مع الجهات الخاضعة للرقابة، وأنواع التدقيق الذي يقوم به والتقارير التي يعدها وكذلك العلاقة مع مجلس الأمة باعتبار الديوان الذراع الرقابي للمجلس.

وأكد الحمادين أن المشرع الأردني شدد على أهمية ديوان المحاسبة كجهة رقابية دستورية بحسب المادة 119 ونصوص دستورية أخرى تؤكد على مواعيد تسليم التقرير السنوي لمجلس الأمة عند بداية كل دورة عادية للمجلس، وكذلك حصانة رئيس الديوان.



وأكد الحمادين أن المشرع الأردني شدد على أهمية ديوان المحاسبة كجهة رقابية دستورية بحسب المادة 119 ونصوص دستورية أخرى تؤكد على مواعيد تسليم التقرير السنوي لمجلس الأمة عند بداية كل دورة عادية للمجلس، وكذلك حصانة رئيس الديوان.

وشدد الحمادين خلال الاجتماع على أهمية التعاون مع الحكومة والجهات الرقابية والمعنية بإنفاذ القانون من خلال قرارات استرداد الأموال وتصويب المخالفات، مشيراً الى أنه لا يتم إنهاء أي مخالفة طالما لم يتم تصويبها بالشكل القانوني مع وجود المعززات لذلك. كما يولي ديوان المحاسبة لشكاوى المواطنين أهمية كبرى والتي كان لها الأثر الأكبر في اصدار العديد من الاستيضاحات (31 استيضاح في تقرير العام 2022) تقارير رقابية تقود الى عملية الإصلاح.

وأجاب الحمادين عن استفسارات وتساؤلات المشاركين، التي تمحورت حول علاقة الديوان مع المنظمات الدولية وأجهزة الرقابة النظرية، والتعاون مع الجهات القضائية والرسمية فيما يتعلق بغسل الأموال والدوائر المعنية بالضريبة واسترداد الأموال التي صرفت بطرق غير قانونية.

يذكر أنّ معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ومقره مدينة تورين الإيطالية يُعدّ واحدًا من معاهد الأمم المتحدة الستة المستقلة للبحث والتدريب، ويركّز على العدالة الجنائية ومنع الجريمة.

4. استقبال ديوان المحاسبة الأردني وفداً من جهاز أبوظبي للمحاسبة:

في إطار التعاون الثنائي، أجرى وفد من جهاز أبو ظبي للمحاسبة زيارة لديوان المحاسبة الأردني يوم 05 فبراير (شباط) 2024.

واطلع الوفد على تجربة الديوان في مجال التدريب واعداد الخطط التدريبية وارتباطها بالخطّة الإستراتيجية وكذلك على طريقة عمل الموارد البشرية وكذلك البحث في كيفية تبادل الخبرات وعقد دورات مشتركة بين الجانبين.



5. زيارة رئيس الديوان لجهاز الامارات للمحاسبة:

على هامش القمة العالمية للحكومات 2024، التقى الحمادين برئيس جهاز الإمارات للمحاسبة السيد/ حميد أبو شبيب، حيث تم بحث إمكانية توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين تشتمل على تكثيف التعاون بين الجانبين في مجال التدريب ونقل الخبرات خاصة في الموارد البشرية والتدقيق الداخلي والاستفادة من خبرة الجانبين في تطوير آليات إعداد التقارير خاصة وأن ديوان المحاسبة مقبل خلال المرحلة القادمة على تطوير الهيكل التنظيمي وعمل مسارات مهنية للموظفين.

بدوره أكد أبو شبيب، ان جهاز الإمارات للمحاسبة على استعداد تام لتوقيع مذكرة تفاهم مع ديوان المحاسبة لزيادة برامج التدريب المشتركة والتنسيق بين الجانبين في مختلف المحافل العربية والإقليمية والدولية. كما زار على هامش القمة جهاز الرقابة المالية في إمارة دبي.



6. صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين السواعي أميناً عاماً لديوان المحاسبة: صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 2024/2/29 بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن تعيين عطوفة السيد/ أحمد السواعي أميناً عاماً لديوان المحاسبة بالمجموعة الثانية من الفئة العليا اعتباراً من تاريخ 2024/2/18.



7. ديوان المحاسبة يشارك في أعمال منتدى النزاهة الذي تنظمه منظمة OECD:

ضمن فعاليات أسبوع النزاهة العالمي الذي يعقد في باريس بتنظيم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة (2024/03/28-25) بحضور قادة من جميع انحاء العالم، شارك ديوان المحاسبة في الفعاليات الذي تضم اجتماع تحالف المدققين، ومنتدى النزاهة ومكافحة الفساد إضافة الى جلسات حوارية ونقاشية رفيعة المستوى.

حيث القى رئيس ديوان المحاسبة الدكتور راضي الحمادين كلمة افتتاحية في اجتماع تحالف المدققين أكد فيها على العلاقة الوطيدة التي تربط التدقيق مع النزاهة والكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي، مشيراً الى ضرورة تأقلم المدقق مع التوجهات الحديثة للنزاهة، وتبني النماذج غير التقليدية لنهج شامل يدمج الاحتراف والنزاهة والأخلاق في أطر التدقيق.



وخلال الجلسة الأولى من الاجتماع التي تمحورت حول "دور التدقيق في معالجة مخاطر النزاهة: ما وراء الامتثال للقوانين والأنظمة"، قدم الحمادين عرضاً تقديمياً بعنوان "دور التدقيق في تعزيز النزاهة والسلوك الأخلاقي"، تطرق من خلالها الى الدور الهام الذي يقوم به المدقق الذي لا يقتصر فقط على التأكد من الامتثال للأنظمة والقوانين بل في التصدي للمخاطر الضمنية والجوهرية مبيناً أهمية اتباع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، مع التركيز على مكافحة الاحتيال، مقدماً حالة عملية عن دور الأجهزة العليا للرقابة في ردع عمليات الاحتيال من خلال منظومة الاخلاق.

8. إطلاق ديوان المحاسبة لخطته الاستراتيجية (2024-2027):

أطلق ديوان المحاسبة بتاريخ الثامن من نيسان (ابريل) 2024 خطته الاستراتيجية للأعوام 2024-2027 وذلك في إطار سعيه للانتقال لمرحلة جديدة تؤسس للارتقاء بعمله من خلال احداث نقلة نوعية في طبيعة عمله والمهام التي يقوم بها ليكون الديوان شريكاً في نجاح المؤسسات الخاضعة لرقابته.



وقال رئيس ديوان المحاسبة الدكتور راضي الحمادين في بيان صحفي ان اطلاق الخطة يأتي في سياق منظومة الإصلاح التي يقودها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، والتي تشمل خطط اصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية والإدارية، مضيفاً ان الخطة التي تعد خارطة طريق لعمل الديوان للسنوات الأربع القادمة، قد تضمنت مشاريع طموحة تتناسب مع تطور الدولة الأردنية وطبيعة عمل أجهزة الرقابة الدولية وتزامناً مع اليوبيل الفضي لجلوس جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على العرش وممرور 72 عاماً على تأسيس الديوان بموجب المادة 119 من الدستور.

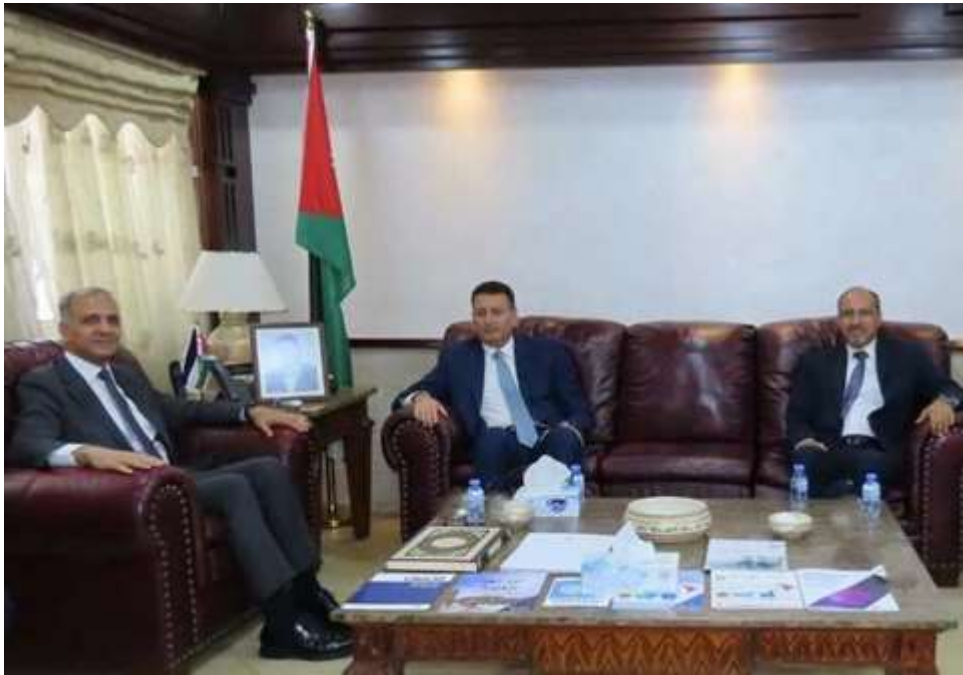
9. استضافة ديوان المحاسبة لاجتماع تشاوري مع الهيئات القضائية بمشاركة UNICRI:

استضاف ديوان المحاسبة بتاريخ 2024/4/15 اجتماعاً تشاورياً ضم ممثلين عن معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) وبرئاسة جيمس شاو كبير المسؤولين القانونيين في المنظمة وأمين عام وزارة العدل، ونائب عام عمان، ووكيل إدارة قضايا الدولة، ومدعي عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ومدعي عام عمان. وفي بداية الاجتماع أكد رئيس ديوان المحاسبة الدكتور راضي الحمادين أن هذا الاجتماع يأتي بمبادرة من معهد (UNICRI) بهدف البحث في إمكانية تقديم المساعدة الى الهيئات الرقابية والقضائية في مجال استرداد الأموال والأصول وتمكين أجهزة الدولة المختلفة في استرداد الأموال التي صرفت بطرق غير قانونية وإيجاد نظام يسهل تبادل المعلومات لاختصار الوقت. من جهته شدد السيد جيمس شاو كبير المسؤولين القانونيين في المنظمة على أن الهدف الرئيس من الاجتماع هو تمكين الدول من تعزيز الممارسات الخاصة بمحاربة الفساد واسترداد الأموال والأصول والبحث في إمكانية تقديم مقترحات تساهم في تحسين العمل بكفاءة.

10. زيارة رئيس مجلس النواب لديوان المحاسبة:

في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين السلطة التشريعية وديوان المحاسبة، زار رئيس مجلس النواب السيد احمد الصفدي ورئيس اللجنة المالية الدكتور نمر السليحات ديوان المحاسبة في العشرين من أيار الماضي لبحث العديد من القضايا التي تهم العمل الرقابي.

وقد استقبل رئيس الديوان الوفد بحضور أمين عام ديوان المحاسبة السيد/ أحمد السواعي، وقدم الحمادين نبذة عن الخطط التطويرية التي ينفذها ديوان المحاسبة خاصة بعد إطلاقه لخطته الاستراتيجية للأعوام 2024-2027. وأوضح الحمادين الى أن الديوان سينسحب من التدقيق المسبق المتمثل بالمشاركة في كافة اللجان وخاصة لجان العطاءات والمشتريات والاستلامات مع نهاية العام الحالي. وبدوره أكد الصفدي على أهمية التنسيق المستمر بين المجلس وديوان المحاسبة، مشدداً في ذات الوقت بأن المجلس منفتح بشكل كامل على توثيق التعاون بين الجهتين وإيجاد طرق وآليات جديدة تفعل وتزيد من وتيرة التنسيق بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن، وأن تكون رقابة الديوان على المجلس نموذجاً يحتذى لبقية الجهات الحكومية الخاضعة لرقابة الديوان في كيفية الاستجابة الى المخرجات الرقابية الصادرة عن الديوان.



* ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين:

1. ديوان الرقابة يشارك في اجتماع منتدى الإصدارات والتوجيهات المهنية الدولي :

بتاريخ 26 مارس 2024: شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية في اجتماع منتدى الإصدارات والتوجيهات المهنية العامة والمحاسبة (الانتوساي)، الذي عُقد في لوكسمبورغ مؤخراً.

وناقش الاجتماع الذي حضره السيد أحمد محمد بطي، مدير إدارة للرقابة النظامية، الوثائق الخاصة بتنفيذ المبادرات الخمس المدرجة تحت خطة التطوير الاستراتيجية للانتوساي (SDP) للفترة 2023-2028، وذلك لتقديمها إلى اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية، كما بحث كيفية تنفيذ هذه المبادرات وتشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمشاركة في ذلك.

وتتمثل المبادرات في توحيد المصطلحات المستخدمة في صياغة وترجمة المعايير، وإعادة تصنيف المبادئ الأساسية لمنظمة الانتوساي ضمن إطار المعايير المهنية، وتسهيل الوصول واستخدام المعايير المهنية من قبل أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وزيادة الوضوح والاتساق بالمصطلحات المستخدمة في صياغة المعايير، إضافة إلى مراجعة الأدلة الاسترشادية ضمن إطار المعايير المهنية.



والديوان عضو في منتدى الإصدارات والتوجيهات المهنية منذ يناير 2020، وهو كذلك عضو في اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية بمنظمة الانتوساي (Professional Standards Committee-PSC) باعتباره ممثلاً عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي".

<https://www.nao.gov.bh/article/nao-attends-fipp-meeting>

2. ديوان الرقابة يشارك باجتماع دولي لـ "إنشاء مجموعة عمل لمتابعة التقارير":

بتاريخ 06 فبراير 2024: شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية في الاجتماع الافتتاحي للجنة الخاصة المعنية بدراسة إنشاء مجموعة عمل حول متابعة التقارير الرقابية للأجهزة العليا للرقابة، وذلك بناءً على قرار اللجنة التوجيهية للجنة تبادل المعرفة التابعة لمنظمة الإنتوساي.

ومثل الديوان في الاجتماع الذي عُقد عبر الاتصال المرئي (عن بُعد) سعادة الدكتور عيسى ناصر النعيمي، الوكيل المساعد للرقابة الإدارية، المشرف على أعمال فريق التدقيق الاستقصائي، والسيد محمد عيسى العرادي، مدير تدقيق بإدارة الرقابة الإدارية، عضو فريق التدقيق الاستقصائي.

وناقش الاجتماع الذي ترأسته السيدة داتوك رادزي، رئيسة جهاز الرقابة الأعلى الماليزي، أهداف تأسيس اللجنة الخاصة، فيما عرض المشاركون تجارب أجهزتهم المتعلقة بمتابعة التقارير الرقابية.

وشكلت اللجنة بغرض دراسة جدوى إنشاء مجموعة عمل تعنى بمتابعة التقارير الرقابية وزيادة تأثيرها في تقديم قيمة مضافة من أجل تعزيز جودة أنظمة حماية المال العام والمساهمة في وضع توصيات بناءة تساهم في تطوير الجهات المشمولة بالرقابة وتعزيز تنافسيتها، فضلاً عن تبادل الخبرة بين الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بمتابعة التقارير الرقابية والوقوف على أفضل الممارسات ذات العلاقة. وتضم في عضويتها 18 جهازاً رقابياً، وتستمر أعمالها حتى شهر يوليو 2024.

<https://www.nao.gov.bh/article/the-national-audit-office-participates-in-international-meeting-to-establish-a-new-intosai-working-group-on-follow-up-audit>



3 موظفو ديوان الرقابة يطلعون على أحدث مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي :

بتاريخ 24 يناير 2024: عقد ديوان الرقابة المالية والإدارية مجموعة جلسات تدريبية ركزت على مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي، قدمها خبيران متخصصان من مكتب المراجع العام بالولايات المتحدة الأمريكية (US Government Accountability Office (GAO))، وحضرها كبار مسؤولي الديوان ونحو 86 موظفاً من مختلف الإدارات.

ويأتي عقد هذه الجلسات في إطار مساعي الديوان لاطلاع موظفيه على آخر المستجدات والتطورات الحديثة في العمل وسُبل تعزيز ورفع كفاءتهم بمختلف مواقعهم وتحسين مستوى إدارة الموارد، فضلاً عن التعرف على أفضل الممارسات المتبعة على المستوى الدولي في المجالات ذات الصلة بالتدقيق والرقابة والمحاسبة. وتضمنت الجلسات بحث العديد من المحاور والعناوين كمفهوم الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة (Machine learning)، والأتمتة (Automation) والاختلافات بينها.

كما تطرقت إلى آلية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها في أعمال الرقابة والتدقيق وفي الأعمال المؤسسية المساندة وفي مجالات الموارد والاحتياجات والمخاطر المرتبطة بها، وكيفية استخدام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للذكاء الاصطناعي في تمكين موظفيها لا سيما المدققين. واستعرضت كذلك التوجهات المستقبلية لتطور الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة والتدقيق، متضمنة عرض أمثلة لبعض التطبيقات المستخدمة من قبل مكتب المراجع العام بالولايات المتحدة الأمريكية.

<https://www.nao.gov.bh/article/nao-employees-learn-about-artificial-intelligence>



* الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية:

1. الجهاز السوري يشارك بورشة عمل ودورة على المستوى الدولي :

شارك عدد من المدققين ضمن الجهاز بورشة عمل حول (نظام التدقيق والمراجعة وتطويره بالمؤسسات الحكومية في سورية) خلال الفترة الممتدة من 07 الى غاية 20/05/2024 في جمهورية الصين الشعبية والتي تنظمها وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية في معهد شانغهاي للتجارة.



- كما شارك عدد من مدقي الجهاز في دورة تدريبية حول (تدقيق الحكومة الالكترونية) نظمت من قبل برنامج التعاون الهندي للتقنية والاقتصاد.



* ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

أولاً: المشاركات الدولية في فعاليات وأنشطة منظمة الانتوساي:

شارك ديوان المحاسبة:

1. خلال الفترة من 22- 24 يناير 2024 في الاجتماع الثاني والعشرين لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية (WGEA) بمدينة فلندا، وقد خلص الاجتماع لعدد من التوصيات ومن أهمها ما يلي:
 - القضايا البيئية عالمية وعابرة للحدود الوطنية وأن الأهداف المتفق عليها دولياً ومراجعة التأثيرات والتداعيات في البلدان المجاورة هي أدوات يمكن للمدققين استخدامها.
 - تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بوضع جيد يمكنهم من معالجة القضايا البيئية التي تهم الحكومات من خلال النظر إلى تلك القضايا بطريقة شاملة وكسر المصاعب الوزارية، وكذا الرؤية على المدى البعيد عندما يتعلق الأمر بمعالجة القضايا البيئية من قبل الحكومات.
 - يمكن أن تكون المعرفة المحلية مصدراً قيماً للمعلومات، مع التركيز على أن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية هو منظور مشترك بين الأجيال ويمكن أن يكمل المعرفة العلمية.
 - تم تطوير أدوات مختلفة، مثل دمج الاعتبارات البيئية في الموازنات الوطنية، والمحاسبة البيئية وكذلك تقارير الاستدامة، يمكن أن تساعد في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في إجراءات الحكومات أو تقاعسها بشأن القضايا البيئية.
 - الانضمام في مشاريع ومبادرات ورقابة تعاونية مثل برنامج (Climate Scanner) لإجراءات التكيف مع تغير المناخ، تمثل فرصاً للحصول على فهم أفضل للقضايا البيئية التي تواجهها الدول وكيفية عمل كل حكومة لمعالجتها.



2. خلال الفترة من 25 يناير إلى 29 فبراير 2024 في دورة تدريبية عن بُعد، حول موضوع "تدقيق قضايا المياه" والتي نفذها مكتب التدقيق الوطني في جمهورية إستونيا بالتعاون مع جامعة تارتو.

3. خلال الفترة من 5 إلى 9 فبراير 2024 في ورشة عمل دولية عن بُعد، حول موضوع "آليات واستراتيجيات تطوير الطاقة المتجددة مع الإشارة بصفة خاصة للطاقة الشمسية" والتي نفذها المركز الدولي للرقابة البيئية والتنمية المستدامة (ICED).

4. يومي 25 و26 مارس 2024 في اجتماع " النداء العالمي للمسح المناخي" والذي نظمه إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) بالتعاون مع محكمة الحسابات الفيدرالية بالبرازيل والذي تم عقده بمدينة نيويورك، وقد خلص الاجتماع لعدد من التوصيات ومن أهمها ما يلي:

- دراسة تعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في مبادرة "Climate Scanner Call"، لتعزيز الفهم المشترك والتعاون في مجالات مثل تبادل التكنولوجيا والابتكارات في مجال البيئة التي تتصدى للتغير المناخي.

- الاستفادة من التجارب وتبني أفضل الممارسات في مجال التغير المناخي، يمكن أن يسهم في تحسين الأداء وفعالية الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة في عملية التدقيق على البيئة.

- ضرورة استثمار الأفكار والمعلومات بشفافية حول قضايا التغير المناخي لزيادة الوعي بأهميته وتأثيره على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق أقصى استفادة من الجهود المبذولة في هذا الصدد لتطوير السياسات والاستراتيجيات المستخدمة من قبل الدولة والأجهزة العليا للرقابة، وذلك الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

5. خلال الفترة من 2-5 أبريل، ويوم 8 أبريل 2024 في البرنامج التدريبي الدولي الرابع عن بُعد حول موضوع "التدقيق على الصناعات الاستخراجية" الذي نفذه المركز الدولي للرقابة البيئية والتنمية المستدامة (ICED) بالتعاون بين مكتب المراجع العام بدولة الهند ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على الصناعات الاستخراجية (WGEA).

6. خلال الفترة من 16-18 أبريل 2024 في الندوة السادسة والعشرين المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإنتوساي حول موضوع "تنفيذ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل المناخي: دور ومساهمة وتجارب الأجهزة العليا للرقابة"، والتي عقدت بمدينة فيينا.

7. يوم 21 أبريل 2024 في اجتماع مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة (WGDSG KSDI) والتي عقدت بمدينة الرياض، وقد خلص الاجتماع لعدد من التوصيات ومن أهمها ما يلي:

- استمرار الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها، حتى ما بعد انتهاء الأجنحة في عام 2030.

- تكثيف عمليات التدقيق على الجوانب البيئية، الاجتماعية، والحوكمة (ESG Audit)، وهي أحدث مجالات التدقيق التي تختص بها رقابة الأداء.

8- يوم 17 مايو 2024 عن في الاجتماع الفردي عن بُعد مع الأمانة العامة للجنة الفرعية للإنتوساي المعنية بالرقابة المالية والمحاسبة (FAAS).

ثانياً: المشاركات الدولية في فعاليات و أنشطة منظمة الاسوساي:

شارك الديوان المحاسبة:

1. خلال الفترة من 31 يناير إلى 01 فبراير 2024 في البرنامج التدريبي عن بُعد حول موضوع "رقابة الالتزام ومحددات العمل في ديوان المحاسبة" وذلك في نطاق تفعيل (المرحلة الأولى) من اتفاقية التعاون مع غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان.
2. خلال الفترة من 19 فبراير إلى 08 مارس 2024 في البرنامج الدولي المكثف (111) حول موضوع "تدقيق الأداء" والذي نفذته جناح الرقابة على الأداء (PAW) التابع لمكتب المدقق العام لباكستان، وتم عقده بالباكستان.
3. خلال الفترة من 19 فبراير إلى 08 مارس 2024 في الاجتماع الرابع عن بُعد لمجموعة عمل الأسوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة (WGSDGs).
4. يوم 14 مارس 2024 في الاجتماع الخامس عن بُعد لفريق عمل المشروع البحثي الثالث عشر حول موضوع "التدقيق عن بُعد للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: المستقبل والتحديات" خلال الأعوام 2021 - 2024.
5. يوم 28 مارس 2024 في الندوة الافتراضية عن بُعد لمناقشة استبيان إعلان بانكوك 2021.
6. يوم 17 أبريل 2024 في الحلقة النقاشية الثانية عن بُعد حول موضوع "تبادل حالات التدقيق فيما يتعلق بالحد من المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية الوطنية الحيوية" والاجتماع المصاحب لها لمجموعة عمل الأسوساي المعنية بالتدقيق على إدارة الأزمات (WGCMA).

ثالثاً: المشاركات في فعاليات مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

شارك الديوان المحاسبة:

1. يوم 19 فبراير 2024 في الاجتماع الخامس والثلاثين عن بُعد للجنة التدريب والتطوير لدواوين الرقابة والمحاسبة بدول مجلس التعاون.
2. خلال الفترة من 6-7 مارس 2024 في الاجتماع الثاني والعشرين عن بُعد لفريق قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث تم تكليف ديوان المحاسبة بدولة الكويت بإعداد دراسة عن واقع الأدلة الصادرة ومدى الاستفادة منها.
3. خلال الفترة من 28-30 أبريل 2024 في البرنامج التدريبي حول موضوع "مسؤولية المدقق بشأن شهادات الاحتيال المكتشفة أثناء أعمال الرقابة"، والذي عقد بالبحرين.



4. يوم 30 أبريل 2024 في الاجتماع الأول عن بُعد لفريق العمل الفرعي لمتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية للتدريب، وذلك في إطار تنفيذ المبادرة الثانية (تعميم ومناقشة تجارب وأنظمة دواوين الرقابة المالية والمحاسبة في تأهيل العاملين فيها لنيل المؤهلات المهنية المتخصصة في مجال الرقابة للاستفادة منها) من الخطة الاستراتيجية للتدريب لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2023-2025 والتي تركز على الهدف الاستراتيجي الثاني (تبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مجال تنمية المهارات والمعرفة والبحث العلمي والتأهيل المهني).



* ديوان المحاسبة بدولة قطر:

1. ديوان المحاسبة يستقبل وفد من هيئة مكافحة الفساد في جمهورية أوزبكستان:



في إطار التعاون وتبادل الخبرات والمعارف مع الأجهزة الرقابية النظيرة، زار وفد من هيئة مكافحة الفساد في جمهورية أوزبكستان ديوان المحاسبة في الخامس من مارس اذار 2024، وأطلع الوفد الزائر على تجربة الديوان في مجالي الرقابة على المال العام والرقابة على المشتريات والتعاقدات الحكومية، إضافة إلى التعرف على الممارسات الرقابية الحديثة التي يطبقها الديوان.

2. ديوان المحاسبة ينظم مؤتمراً للذكاء الاصطناعي في القطاع الرقابي والقطاعات المالية:

في إطار مساهمة ديوان المحاسبة في تعزيز استراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي، نظم الديوان في الرابع من مارس اذار الماضي مؤتمر الذكاء الاصطناعي في مجال العمل الرقابي والتدقيق المالي.



وأشار السيد/ جاسم عبد العزيز المناعي مساعد الرئيس لرقابة الاداء والالتزام، إلى أن "الهدف من تنظيم المؤتمر رفع مستوى الوعي بأهمية الذكاء الاصطناعي واستخدامه كأداة لتعزيز قدرات الموظف الرقابي وليس بديلاً عنه، فضلاً عن تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال

أعمال الرقابة للمساعدة في تحسين كفاءة العملية الرقابية."

ويعد المؤتمر الأول من نوعه الذي يقام في دولة قطر، حيث شارك فيه خبراء من أبرز رواد الذكاء الاصطناعي عالمياً، بغية تبادل الخبرات والمعارف باستخدامات الذكاء الاصطناعي في تطوير أعمال التدقيق والرقابة والإدارة المالية، إضافة إلى مناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة، مثل التكيف مع التحول الرقمي، ونمذجة اللغات الكبيرة (GEN AI)، وتطبيقاتها بمجال عمليات الرقابة والتدقيق والأنشطة المالية، إضافة إلى سبل تنمية المواهب للمدققين.

3. ديوان المحاسبة يستقبل وفداً من مكتب المراجع العام للحسابات اوغندا:

في إطار التعاون وتبادل الخبرات والمعارف مع الأجهزة الرقابية النظيرة، زار الديوان في الرابع من فبراير (شباط) 2024 وفداً من مكتب المراجع العام للحسابات بجمهورية اوغندا، وهدفت الزيارة التي استمرت خمسة أيام الى الاطلاع على منهجيات وبرامج التدقيق والرقابة والنظم الالكترونية المستخدمة بالديوان، بالإضافة الى التعرف على مشروع تطوير إدارة المخاطر.



4. رئيس مكافحة الفساد الأوزبي يلتقي رئيس الديوان:

التقى سعادة السيد عبد العزيز بن محمد بن أحمد العمادي رئيس ديوان المحاسبة في مكتبه في 25 من يناير 2024 مع سعادة السيد/ أكمل برهانوف - رئيس هيئة مكافحة الفساد بجمهورية أوزبكستان والوفد المرافق له.



* ديوان الرقابة المالية بدولة فلسطين:

1. القائمة بأعمال رئيس الديوان تلتقي بوفد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):



في إطار اتفاقية التعاون بين ديوان الرقابة المالية والإدارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، عقد يوم الثلاثاء 2024.05.15 اجتماع بين الطرفين في مكتب القائمة بأعمال رئيس الديوان الأستاذة/ أمل فرج، حيث ناقش الاجتماع الإنجاز المحقق ضمن المشروع حتى تاريخه بالإضافة إلى موضوع الدعم المستقبلي المتعلق بتدقيق تكنولوجيا المعلومات والذي سينفذ خلال المرحلة المقبلة بالتعاقد مع شركة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتمويل مباشر من (UNDP)،

كما تم التوافق على مجموعة أفكار تتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة وتنفيذها خلال الفترة المقبلة.

2. لقاء القائمة بأعمال رئيس ديوان الرقابة بالرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية:

المغرب 2024/04/03: شاركت القائمة بأعمال رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية الأستاذة/ أمل فرج، والقائم بأعمال مدير عام الشؤون القانونية الأستاذ/ محمد منصرة، في ندوة دولية عقدت في المملكة المغربية حول "نظام المسؤولية أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الحصيلة والآفاق"، وذلك تحت رعاية ملك المملكة المغربية محمد السادس. على هامش الندوة التقت الأستاذة/ فرج برئيس المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية الأستاذة/ زينب العدوي، وتم خلال اللقاء الاتفاق على تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، بالإضافة إلى تعزيز سبل التعاون والتنسيق بين الطرفين، وعبرت السيدة فرج عن خالص شكرها للجانب المغربي على حسن الضيافة والاستقبال.



* ديوان المحاسبة الليبي:

1. مشاركة ديوان المحاسبة في اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي في اديس ابابا:

شارك رئيس ديوان المحاسبة الليبي معالي الأستاذ/ خالد شكشك يوم 2024/05/24م في اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي المنعقد في اديس ابابا بأثيوبيا والمعنيّ باعتماد القوائم المالية للاتحاد والأجهزة التابعة له عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023م.



واستعرض الاجتماع ملخصاً عن تقارير المراجعة، والمراجعات الخاصة المعدة من قبل لجنة عمليات المراجعة المشكلة من قبل أجهزة الرقابة المالية العليا بدول الاتحاد الأفريقي.

وأثنى رئيس الديوان على مخرجات لجنة عملية المراجعة والمستوى العالي من المهنية التي ظهرت به، وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

وشارك من الديوان في عملية مراجعة قوائم الاتحاد الأفريقي والأجهزة التابعة مدير مكتب التفيتش والمتابعة، ومدير إدارة الرقابة على الاستثمارات. يشار إلى أن مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي يضم في

عضويته 11 جهازاً رقابياً مالياً، ويترأسه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

2. مشاركة الديوان الليبي في اختتام مشاورات المادة الرابعة لعام 2024م مع بعثة خبراء صندوق النقد الدولي:

شارك رئيس ديوان المحاسبة الليبي معالي الأستاذ/ خالد شكشك ووكيل الديوان الأستاذ/ علاء المسلاتي ومدير الإدارة العامة للرقابة على قطاعي الطاقة والشركات العامة وفي اليوم الختامي ل مشاورات المادة الرابعة لعام 2024م التي تعقد مع بعثة خبراء صندوق النقد الدولي، وينظمها مصرف ليبيا المركزي في العاصمة التونسية يوم 2024/05/10م.

وحضر اليوم الختامي للمشاورات محافظ مصرف ليبيا المركزي، ونائب المحافظ ووزير العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية وفرق فنية من المؤسسة الوطنية للنفط، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة التخطيط، إلى جانب مديري المصارف التجارية.

وتناولت مشاورات المادة الرابعة مناقشة الحسابات القومية، والناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة، والإصلاح الضريبي، وتحسين تحصيل الإيرادات الجمركية، إلى جانب حوكمة الشركات العامة، وبعض السياسات والإجراءات المقترحة للإصلاحات المالية. واستعرض وفد ديوان المحاسبة خلال هذه المشاورات تقرير الديوان السنوي حول المالية العامة، ومؤشرات إنتاج وتسويق النفط، والفرص البديلة الضائعة على الاقتصاد الليبي، معرّجاً في الوقت ذاته على الوضع الاقتصادي والمالي العام للدولة الليبية خلال عام 2024م وتهدف مشاورات المادة الرابعة التي تعقد كل عام الى تقييم الوضع الاقتصادي والمالي العام للدولة، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتخذة خلال عام 2023.



3. مشاركة ديوان المحاسبة الليبي في اجتماع بنينويورك حول مبادرة إشراك الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم العمل الوطني بشأن المناخ:

شارك رئيس ديوان المحاسبة الليبي معالي الأستاذ/ خالد شكشك، بتاريخ 2024/03/25، في اجتماع بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، نظّمته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومحكمة الحسابات الفيدرالية في البرازيل بصفتها الرئيس الأول لمنظمة الأنطوساي، حول المبادرة العالمية (Climate Scanner) المعنية بإشراك الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم العمل الوطني بشأن المناخ.

وبحث الاجتماع على مدى يومين مبادرات الأنطوساي بشأن تغير المناخ، ولمحة عن أهداف المبادرة والعملية المتبعة في إطار التقييم وكيفية تطبيقها، كما أشاد إلى أهمية اتخاذ إجراءات فعالة بشأن تغير المناخ، وتقييم العمل المناخي. والتي تنفذ من خلال مجموعة عمل الإنطوساي المعنية بالتدقيق البيئي.



4. تنظيم ديوان المحاسبة الليبي.. لأعمال الاجتماع الـ 59 للمجلس التنفيذي للأفروساي:

ترأس رئيس ديوان المحاسبة الليبي معالي الأستاذ/ خالد شكشك الاجتماع الـ 59 للمجلس التنفيذي لمنظمة الأفروساي بالعاصمة الكاميرونية (دولة المقر) في يوم 2024/02/08 م. وصادق المجلس في يومه الثاني والختامي على عدد من بنود جدول الأعمال التي تعنى بسير عمل منظمة الأفروساي وتطويرها. وأكد وكيل ديوان المحاسبة الأستاذ/ علاء المسلاتي في كلمته جاهزية الديوان لاحتضان الجمعية العامة السادسة عشرة لمنظمة الأفروساي المقرر عقدها في العاصمة طرابلس أواخر العام الجاري. وشهد اختتام الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الأفروساي ومفوضية الاتحاد الأفريقي لنقل الخبرات والمعارف والأفكار بين المؤسستين.



5. اختتام برنامج اللقاء التشاوري بين ديوان المحاسبة والوكالة الأمريكية للتنمية:

اختتم ديوان المحاسبة الليبي والوكالة الأمريكية للتنمية برنامج اللقاء التشاوري بينهما يوم 2024/01/21 م، المخصص لمتابعة أعمال الشراكة بين المؤسستين، والوقوف على نسب التطوير في المشروعات المنجزة، والمزمع تنفيذها خلال هذا العام. وسلّم المدير الإقليمي للوكالة رئيس ديوان المحاسبة معالي الأستاذ/ خالد شكشك، عددا من المشروعات المنجزة، تمثلت في أنظمة وأدلة الموارد البشرية، إلى جانب مشروع التحول الرقمي، ومنهجيات الأدلة الرقابية. وشهد البرنامج



الختامي استعراض عدد من المشروعات المتمثلة في تطوير بيئة العمل الرقمية. واستعرض اللقاء أنظمة الحوكمة المتمثلة في نظام ضمان الجودة ونظام المراجعة الداخلية، إلى جانب عرض حول استراتيجية الاتصال والتواصل، وجهود اللجنة في توحيد العمل الرقابي.

للمزيد زوروا الموقع الرسمي: <https://www.audit.gov.ly/ar/news-3524>

* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

أولاً: الأخبار والمشاركات العربية والمحلية:

1- شارك الجهاز، يوم 14 ديسمبر 2023، في ندوة افتراضية حول "حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عامل تمكين رئيسي للتحويل الرقمي"، نظمتها مبادرة الإنتوساي للتنمية، وتم خلال الندوة، التعريف بأهمية التحويل الرقمي، والتطرق إلى أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات وعناصرها، والدور الهام الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في دعم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام. كما تم إلقاء الضوء على دولة أوغندا كدولة رائدة في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودعم التحويل الرقمي في القطاع العام. بالإضافة لذلك، تم تسليط الضوء على التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- استقبل سيادة المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وسيادة المستشار/ محمد الفيصل يوسف، نائب رئيس الجهاز، يوم 8 مايو 2024 في مقر الجهاز بالقاهرة، السيد/ حميد عبيد أبو شبيب، رئيس جهاز الإمارات للمحاسبة، والوفد المرافق لسيادته، وأشار السيد المستشار/ هشام بدوي إلى أهمية الزيارة التي تستهدف تعزيز سبل التعاون المشترك بين الجهازين وترسيخ أسس الرقابة النزهة بأقصى معايير الشفافية في مكافحة الفساد وتبادل الخبرات بهدف رفع القدرات الفنية والمهنية وتطوير الأداء البشري في كلا الجهازين.

وقد رحب السيد المستشار/ هشام بدوي بالتعاون المثمر بين الجهازين في تسليم ملفات العمل والخطط التنفيذية والفنية ذات الصلة بالمجموعة، كما طرح رؤية الجهاز في الخطة المستقبلية القادمة لمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد التي ترأسها مصر.

كذلك، تطرق اللقاء إلى الاستعدادات الجارية لاستضافة مصر لاجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي والمنتظر عقده خلال شهر أكتوبر القادم بالقاهرة. هذا، وأسفرت المباحثات عن توافق كبير في وجهات النظر بين الجهازين، المصري والإماراتي، وانتهت الأطراف المشاركة من الجانبين إلى تشكيل مجموعة عمل ممثلة في لجنة مشتركة بين الجهازين للنظر والتباحث في كافة الملفات ذات الاهتمام المشترك.



ثانياً: الأخبار والمشاركات الإفريقية:

- شارك سيادة المستشار/ هشام بدوي؛ رئيس الجهاز والوفد المرافق لسيادته حضورياً في اجتماع المجلس التنفيذي الـ 59 للأفروسياسي الذي عُقد بياوندي- الكامبيرون خلال الفترة من 5 إلى 9 فبراير 2024، وقد تم خلال الاجتماع اعتماد تقارير وخطط عمل عام 2024 للجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية للأفروسياسي ومجموعات العمل المنبثقة منها، ولجنة بناء القدرات التنظيمية وكذلك تم اعتماد تقارير المنظمات شبه الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة الإفريقية الناطقة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وتقرير المجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة.

ثالثاً: الأخبار والمشاركات الدولية:

- 1- شارك الجهاز في الاجتماع السنوي الـ 22 لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية وكذا في اجتماع اللجنة المحفزة التابعة لها، وذلك خلال الفترة من 22 إلى 25 يناير 2024، بمدينة روفانيي بفنلندا، وقد شارك ممثلو الجهاز في الاجتماع بعرض تقديمي بعنوان "المعرفة التقليدية للتعامل مع البيئة في التجمعات الريفية بجمهورية مصر العربية". ومن أهم النقاط التي تناولها الاجتماع السنوي الـ 22 ما يلي:
 - استغلال القطب الشمالي المدفوع بالمصالح الاقتصادية .
 - عرض وسائل جديدة متاحة لحل المشكلات الخاصة بالتغير في المناخ.
 - الإعلان عن الأبحاث الفائزة في الجائزة الثالثة لمجموعة العمل، علماً بأن لجنة التحكيم كانت برئاسة الجهاز التشيكي وعضوية كل من جهاز مصر وجهاز الفلبين .
- وتناول اجتماع اللجنة المحفزة عدة موضوعات من أهمها اعتماد الجهاز الأعلى للرقابة للمالديف كنائب لمجموعة العمل وبدء المشاورات بشأن حضور مؤتمر الأطراف (COP29) في أذربيجان، وكذا مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي السادس عشر المقرر عقده في كولومبيا.
- 2- المشاركة في تدريب تم عقده كحدث جانبي أثناء فعاليات اجتماع مجموعة العمل، وذلك يومي 23-24 يناير 2024، حول موضوع "التدريب على كيفية طلب دعم الجهات المانحة لمراجعة تغير المناخ"، وقام بتنظيمه مجموعة العمل بالتعاون مع هيئة تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة.
- 3- شارك الجهاز، افتراضياً، في ورشة عمل وبرنامج تدريبي دوليين نظمهما المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة (iCED) في إطار التعاون المشترك بين الجهاز الأعلى للرقابة للهند ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية. دارت ورشة العمل حول "استراتيجيات وآليات تنمية الطاقة المتجددة مع إشارة خاصة إلى الطاقة الشمسية"، وتم عقدها خلال الفترة من 5 إلى 9 فبراير 2024، ودار البرنامج التدريبي الدولي الحادي عشر حول "مقدمة في المراجعة البيئية"، وتم عقده خلال الفترة من 11 إلى 15 مارس 2024، وقد استفاد من تلك الفعاليات 8 من أعضاء الجهاز.
- 4- خلال شهري فبراير ومارس 2024 وباعتباره النائب الأول لرئيس الانتوساي، شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في اجتماعين افتراضيين لشبكة مسؤولي الاتصال للإنتوساي (NICO) تم خلالهما البدء بإعداد دليل إرشادي وتوضيح منصات الاتصال والقنوات والأشكال الإخبارية.

- 5- شارك الجهاز في لقاءين افتراضيين بدعوة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وذلك كما يلي:
- الأول حول "مسودة عرض استخدام عمل خبير خارجي" وتم عقده يوم 27 فبراير 2024، حيث تقدم المسودة استخدام عمل خبير خارجي في إطار أخلاقي.
 - الثاني حول "مسودة العرض للاستدامة" والذي عقد يوم 29 فبراير 2024، وقد تناولت أهم المقترحات المقدمة للمعايير الأخلاقية الدولية لضمان الاستدامة الآتي:
 - الخصائص الرئيسية لمعايير الاستقلال الدولية (IESSA) المقترحة.
 - إعداد معلومات الاستدامة وفقًا لإطار الأغراض العامة والإفصاح عنها بنفس المعايير العالمية للسلوك الأخلاقي والاستقلالية.
- 6- شارك الجهاز في ندوة عبر الإنترنت يوم 6 مارس 2024، بدعوة من مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، لمناقشة الفصل الأول من إصدار أكتوبر 2023 من تقرير الرائد المالي لصندوق النقد الدولي عن السياسات المالية العامة في عالم تتزايد فيه الحرارة، وقد تناولت الندوة موضوع ضرورة تسعير الكربون حيث أنه من أكثر الأدوات فعالية في تخفيف آثار تغير المناخ، كما تناولت موضوع دور الحكومات الإيجابي في تشجيع عملية الانتقال للتحول الأخضر عن طريق الاستثمارات في التكنولوجيات منخفضة الكربون للقطاعات المستهلكة للطاقة بكثافة.
- 7- شارك الجهاز في الاجتماع المشترك بين إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) والجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل حول ماسح المناخ الذي تم عقده يومي 25-26 مارس 2024 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقد هدف الاجتماع إلى مناقشة سبل تعزيز مساهمة وتأثير الأجهزة العليا للرقابة في تحسين كل من حوكمة وتمويل المناخ وسياساته العامة، وكذلك إلى إشراك الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ مبادرة ماسح المناخ (Climate Scanner) والتي ستساهم في معالجة أزمة المناخ على المستويين الوطني والدولي.
- 8- شارك الجهاز افتراضيا يوم 4 إبريل 2024 في اجتماع على مستوى الموظفين والخاص بلجنة الإنتوساي للسياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC)، وهدف الاجتماع إلى إبقاء أعضاء اللجنة على اطلاع بالمستجدات الخاصة بأنشطتهم وإثارة أي قضايا أو شؤون يجب أن تعالجها اللجنة، وتنسيق جهودهم، وجاءت عضوية الجهاز في تلك اللجنة نظراً لتوليه منصب النائب الأول لرئيس الإنتوساي.
- 9- شارك الجهاز كمراقب ضيف في اجتماع كبار المسؤولين لقمة الأجهزة العليا للرقابة لمجموعة الـ 20 (SAI20) لعام 2024، والذي عقد خلال يومي 16-17 إبريل 2024 في برازيليا، عاصمة البرازيل، وقد تمحور الاجتماع حول موضوعي "التمويل المتعلق بالمناخ" وكذا "التخفيف من حدة الجوع والفقر".
- من الجدير بالذكر أن الحضور بالاجتماع سالف الذكر للممثلين الفنيين رفيعي المستوى المعيّنين من قبل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في SAI20، وكذا من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي دعته محكمة الحسابات الفيدرالية بالبرازيل.

10- ترأس سيادة المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري، رئيس مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل الذي عُقد بمملكة تايلاند خلال الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2023، حيث تم فيه اعتماد خطة عمل المجموعة 2023-2025. وعرض موضوع الاجتماع وهو "دور الأجهزة العليا للرقابة في توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد".

وقد انتهى الاجتماع إلى بعض التوصيات ومن أهمها تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة عمليات مكافحة الفساد والكشف عن عمليات غسل الأموال، والدعوة إلى تطوير وتحسين التشريعات والسياسات والتدابير والآليات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتوجيه جهود كبيرة نحو تدريب وتطوير الموارد البشرية في ذلك.

11- شارك الجهاز في الندوة السادسة والعشرين التي نظمتها الأمانة العامة للإنتوساي بالتعاون مع الأمم المتحدة خلال الفترة من 16 إلى 18 إبريل 2024، والتي تم عقدها في مركز فيينا الدولي بالنمسا، وكانت الندوة تحت عنوان تنفيذ الهدف (13) من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي.

وقد شملت الندوة الموضوعات الفرعية التالية:

1- ممارسات الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة أثر تغير المناخ.

2- الظروف المواتية لمراجعة العمل المناخي.

3: تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات المراجعة المتعلقة بتغير المناخ.

12- شارك الجهاز في الاجتماع الخامس لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة (WGSDG KSDI) الذي تم عقده خلال الفترة من 20 إلى 22 إبريل 2024 في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتم استضافته من قبل الديوان العام للمحاسبة، وقد تم خلاله مناقشة الموضوعات التالية:

- عروض أعضاء مجموعة العمل حول التجربة الوطنية في مراجعة أهداف التنمية المستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

- عرض التطورات والبحوث حول موضوع أهداف التنمية المستدامة.

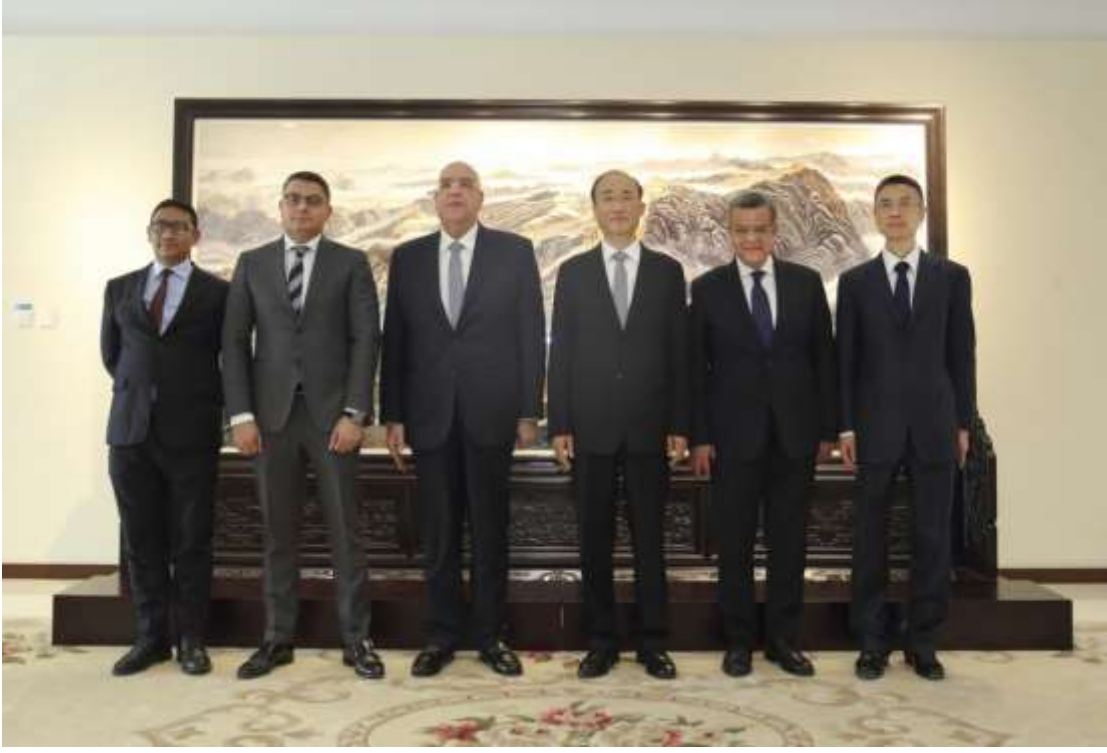
- معلومات عن المشاريع الفرعية لمجموعة العمل والخاصة بالإرشادات بشأن المراجعة البيئية والاجتماعية والحوكمة ومراجعة مدى موثوقية تنبؤات الاقتصاد الكلي.

- معلومات عن دليل 5202 "التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" تحديث.

- الموافقة على خطة عمل مجموعة العمل للفترة 2024-2025.

13- قام سيادة المستشار/ هشام بدوي؛ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورافقه سيادة المستشار/ محمد الفيصل يوسف؛ نائب رئيس الجهاز، بزيارة لمكتب المراجعة الوطني بالصين، خلال الفترة من 22 إلى 26 إبريل 2024، حيث استقبلهما السيد/ Hou Kai، المراجع العام رئيس مكتب المراجعة الوطني بالصين، وذلك في إطار توطيد العلاقات الثنائية مع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة الإنتوساي،

وقد تناول الاجتماع مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك في العديد من مجالات العمل الرقابي، وأعرب الطرفان خلال المحادثات عن سعيهما المشترك لتعزيز سبل التعاون فيما بينهما وتعزيز أجندة عمل الإنتوساي خلال دورتها الراهنة والمقبلة.



رابعا: المراجعة الخارجية للمجموعات الدولية والإقليمية:

1- في إطار تقلد الجهاز المركزي للمحاسبات مهام المراجعة الخارجية وعضوية هيئات الرقابة المالية للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فقد تعددت أنشطة الجهاز خلال آخر عام 2023 والنصف الأول من عام 2024، وذلك كما يلي:

على المستوى الدولي:

- تولى الجهاز مهمة المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism) ومقرها إسبانيا، وذلك عن العام المالي 2023، حيث تم إجراء المراجعة المبدئية خلال الفترة من 19 فبراير حتى 7 مارس 2024، والمراجعة النهائية خلال الفترة من 11 حتى 25 إبريل 2024، وقد أسفرت نتائج المراجعة عن تقديم تقرير "مراجع الحسابات المستقل" للمنظمة، والذي من المزمع عرضه أمام المجلس التنفيذي للمنظمة خلال الاجتماع المقرر عقده في يونيو 2024.

على المستوى الأفريقي:

- ترأس سيادة المستشار/ رئيس الجهاز، حضوريا اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي يوم 22 ديسمبر 2023، والذي عُقد بدولة غانا. ومن أهم النتائج التي انتهى إليها الاجتماع:

- اعتماد تقرير لجنة عمليات المراجعة للاتحاد الأفريقي المقدم للمجلس عن نتائج اجتماعاتها خلال الفترة من 18 إلى 21 ديسمبر 2023.

- اعتماد استراتيجية المراجعة الشاملة للقوائم المالية لمؤسسات الاتحاد الأفريقي والقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- اعتماد منهجية تنفيذ المراجعات الخاصة التي طلب المجلس من مجلس المراجعين الخارجيين تنفيذها خلال العامين 2023-2024، حول بعض السياسات والأنظمة داخل الاتحاد، والتي يتولى مهمتها بعض الأجهزة العليا للرقابة من أعضاء المجلس ومن بينها الجهاز المصري.
- اعتماد اللائحة المنقحة للقواعد الإجرائية لمجلس المراجعين الخارجيين ولجنة عمليات المراجعة.
- وفي نفس السياق، ترأس سيادة المستشار/ محمد الفيصل، نائب رئيس الجهاز الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي، الذي تم عقده يوم الأربعاء الموافق 24 يناير 2024، وقد تم خلال الاجتماع اعتماد عدة تقارير متعلقة بالمراجعات الخاصة قام ببعضها الجهاز المصري منفردًا، وأخرى قام بها جهازي الجزائر ونيجيريا مجتمعين، وغيرها تولتها أجهزة تنزانيا وأنجولا وغينيا الاستوائية مجتمعة.
- 2- شارك الجهاز في مراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي عن العام المالي 2023، كما أشرف على أعمال باقي أعضاء مجلس المراجعين، وقد تم مناقشة التقارير الصادرة من جميع الأعضاء في اجتماع لجنة عمليات المراجعة (AOC)، التي يترأسها الجهاز والذي عُقد خلال الفترة من 20 إلى 23 مايو 2024 بمدينة أديس أبابا بإثيوبيا، وتم اعتماد تلك التقارير في اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين الذي عُقد في 24 مايو 2024 برئاسة السيد المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز ورئيس المجلس، كما تم في ذات الاجتماع اعتماد باقي تقارير المراجعات الخاصة التي قام بها الجهاز المصري منفردًا، وجهازَي المغرب وجنوب أفريقيا مجتمعين.



على المستوى العربي:

1- شارك الجهاز ضمن عضويته في هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة "المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة" (ACSAD) في مراجعة حسابات المنظمة عن العام المالي 2023، وذلك خلال الفترة من 19 إلى 26 إبريل 2024، وتلك المنظمة هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية ومقرها الجمهورية العربية السورية.

2- شارك الجهاز بوصفه رئيس هيئة الرقابة المالية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقديس والتعدين - إحدى منظمات جامعة الدول العربية - في اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الخامسة والستين والذي عُقد حضورياً خلال الفترة من 5 إلى 7 مايو 2024 بمدينة بغداد بجمهورية العراق، وقد قدم ممثل الجهاز خلال الاجتماع تقرير مراجعة الأمور المالية والإدارية لعام 2023 والذي تم اعتماده من المجلس التنفيذي، كما تم خلال الاجتماع استعراض أهم الإنجازات والأنشطة والاجتماعات التي نفذتها المنظمة من بينها عقد الاجتماع التشاوري التاسع للسادة الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية في شهر يناير 2024 بمدينة الرياض بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى متابعة استكمال وثيقة الإطار العام لاستراتيجية التكامل الصناعي العربي وكذلك الاستراتيجية العربية للتقديس والجودة للفترة (2024-2028) وخططها التنفيذية .

3- شارك الجهاز في اجتماع الهيئة العليا للرقابة العامة التابعة لجامعة الدول العربية ومقرها القاهرة، وذلك لمراجعة حسابات الأمانة العامة وحسابات الصناديق الخاصة والمجالس الوزارية المتخصصة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وذلك لمدة 45 يوم اعتباراً من الأول من مايو 2024.

* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية:

1- لقاء تشاوري بين رئيس الجهاز ورئيس مجلس الوزراء بشأن الإصلاح والشفافية والمساءلة:

استقبل معالي القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مقر رئاسة الجهاز بالعاصمة عدن صباح الثلاثاء 13 فبراير 2024، دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ احمد عوض بن مبارك بعد أدائه اليمين الدستورية أمام فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي. وعلى هامش الاجتماع عقد لقاء استثنائيا بقيادات الجهاز وخبرائه المهنيين، وقد اختار رئيس الحكومة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة محطة انطلاق رئيسية لعمل حكومته في تطبيق برنامج للإصلاحات المؤسسية الشاملة في جوانب النزاهة الوطنية والشفافية والمساءلة ومعالجة الاختلالات وإدراك مؤشرات الفساد ومكافحته.

2- مناقشات ومشاورات بين رئاسة الجهاز ومجلس القيادة الرئاسي ورئيس الحكومة بشأن العديد من القضايا:

ناقش معالي القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف خلال شهر مايو 2024، مقاربة عملية للتطبيق في مجال الإصلاحات الضريبية وتفعيل الإيرادات الجمركية وإجراءات التدقيق على عقود شراء وقود الطاقة. وذلك ضمن مجهودات تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة باليات الشفافية والمساءلة القائمة، ومعالجة الاختلالات المتراكمة، وأجراء تحقيقات حول بعض القضايا المرتبطة بأهم المشاكل والصعوبات، فضلا عن ذلك التحقيق في الملفات المنظورة امام مجلس القيادة الرئاسي والحكومة.



تعيينات جديدة



1. ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين:

سيادة الرئيس / محمود عباس يصدر قراراً بتعيين
معالي الأستاذة / أمل فرج رئيساً لديوان الرقابة
المالية والإدارية بدولة فلسطين.



2. ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

صدر المرسوم الأميري بتعيين معالي الأستاذ / عصام الرومي
رئيساً لديوان المحاسبة.



وتغتنم هيئة تحرير المجلة هذه المناسبة لتتقدم إلى معاليهما بخالص التهاني وأجمل التبريكات وتتمنى لهما التوفيق
والنجاح في مهامهما الجديدة.

شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"

أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاؤ بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و 28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و 15 كلمة.

ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعد المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمعايير الرقابية. ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط:

[الرئيسية/مجلة-الارابوساي](http://www.arabosai.org/Ar/) <http://www.arabosai.org/Ar/>



◀ مجلة الارابوساي

كلمات مفتاحية:

من: إلى:

بحث

1 2 3 4 5 6 التالي

مجلة الرقابة المالية عدد 83

2024/01/16

تصفح المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) →

تحميل المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) [📄]



مجلة الرقابة المالية عدد 82

2023/07/18

تصفح المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) →

تحميل المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) [📄]



قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 62222111) - الفاكس: (00962 62223179) - العنوان الإلكتروني: [www.audit-bureau.gov.jo](mailto:info@ab.gov.jo) - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.
- 2- جهاز الامارات للمحاسبة، ص. ب. 3320 - أبو ظبي - الهاتف: (00971 26359999) - الفاكس: (00971 6359998) - العنوان الإلكتروني: [www.saiuae.gov.ae](mailto:saiuae@emirates.net.ae) - البريد الإلكتروني: saiuae@emirates.net.ae.
- 3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17 565 111) - الفاكس: (00973 17 564450) - العنوان الإلكتروني: [www.nao.gov.bh](mailto:Plan&Dev@nao.gov.bh) - البريد الإلكتروني: Plan&Dev@nao.gov.bh.
- 4- محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4 - تونس - الهاتف: (00216 70258300) - (00216 71949913) - الفاكس: - العنوان الإلكتروني: [www.courdescomptes.net.tn](mailto:info@courdescomptes.net.tn) - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.net.tn.
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 655516) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: [www.ccomptes.org.dz](mailto:cabinet@ccomptes.org.dz) - البريد الإلكتروني: cabinet@ccomptes.org.dz.
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 357775) - البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj - (00253 357775) - الفاكس: (00253 357775).
- 7- الديوان العام للمحاسبة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض 11128 - الهاتف: (00966 14034054) - الفاكس: (00966 14033056) - العنوان الإلكتروني: [www.gab.gov.sa](mailto:ird@gab.gov.sa) - البريد الإلكتروني: ird@gab.gov.sa.
- 8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (00249 11778231) - الفاكس: (000249 1177534) - العنوان الإلكتروني: www.sudaudit.com - البريد الإلكتروني: ricydexon@yahoo.com / nationalaudit@gmail.com.
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار خلف سينما السفراء - دمشق - الهاتف: (00963 11 2311991) - الفاكس: (00963 11 2311991) - العنوان الإلكتروني: <http://www.cofc.gov.sy> - البريد الإلكتروني: taghridalam@gmail.com.
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو - (00964 15372347) - الفاكس: (00964 15372347) - العنوان الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com / bsa@bsairaq.net - البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com.
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادية في جمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00968 24740264) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om - intr@sai.gov.om.
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 24736219) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps - البريد الإلكتروني: scj@facb.gov.ps / facb@facb.gov.ps.
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755 - رام الله - الهاتف: (00970 22972289) - (00970 22972293) - الفاكس: (00970 22967716) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa.
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (00974 440200000) - الفاكس: (00974 440200200) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa.
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني - (00965 24957700) - الفاكس: (00965 24957700) - العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org - البريد الإلكتروني: IR@sab.gov.kw.
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17 - الشامية 71661 - الهاتف: (00966 11 2311991) - الفاكس: (00966 11 2311991) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: diwan@coa.gov.lb.
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري - شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (00961 11 379831) - (00961 11 373040) - الفاكس: (00961 11 373040) - العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly - البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com.
- 18- ديوان المحاسبة الليبي، الظهرة - طرابلس - ليبيا - الهاتف: (00218 214449748) - الفاكس: (00218 214440630) - العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly - البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com.
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر - القاهرة - الهاتف: (00202 4017086) - (00202 2615813) - العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg - البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com.
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، شارع النخيل، سكتور 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (000212 3756374) - (00212 37563717) - الفاكس: (00212 37711865) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma.
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (00222 45255249) - الفاكس: (00222 45254964) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr.
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (00967 2276804) - الفاكس: (00967 2276803) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: gogo13026@gmail.com / tech_coop2007@yahoo.com.



مقر الأمانة العامة للمنظمة:

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس

الهاتف: 71949915 (00216) - الفاكس: 71949914 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

